٤١٥

ش. ب

شرح اعراب ديباجة المصباح، تأليف يعقوب بن علي البروسوي (-٩٣١هـ). خط القرن الثاني عشر الهجري تقديرا.

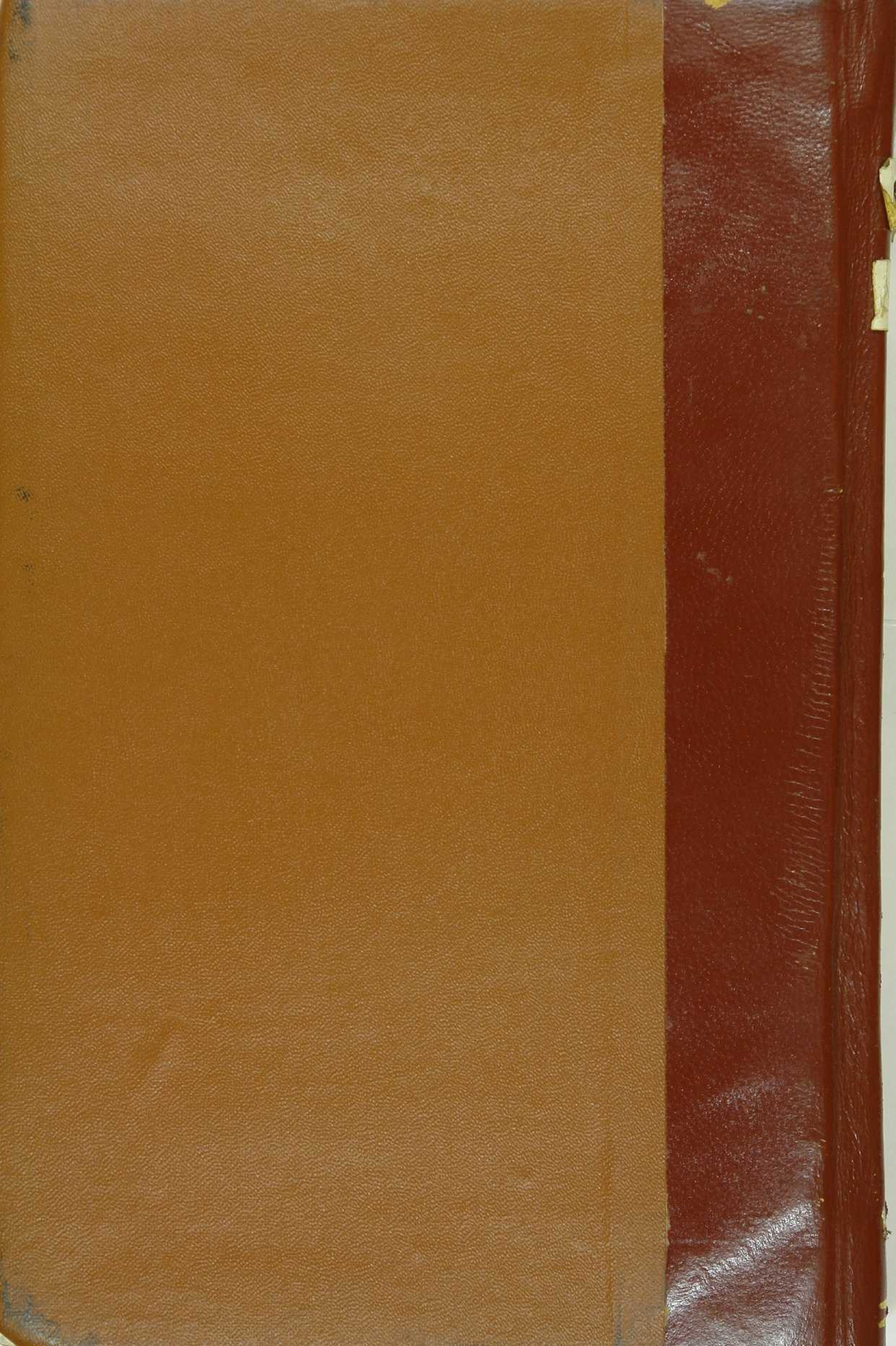
٨٠ ق ١٩س ٥ر٢١×٥ر١٣سم

نسخة جيده، خطها نسخ معتاد، باخرها فوائد.

الاعلام ٩:٢٦٥، هدية العارفين ٢:٥٤٦-٥٤٧

١- النحو، اللغة العربية ١- البروسوي، يعقوب بن علي -٩٣١هـ ب- تاريخ النسخ.

٢١٥



١

انظر البيانات الصحيحة في الصفحة التالية

هذا المخطوط: شرح على شرح ديباجة المصباح ~~للإصبهاني~~ ليعقوب زاده

انظر كشف الظنون ٢: ١٧٠٩
ونسخة من شرح الديباجة برقم ٢١٤

صح
شرح شرح

الملاحظة من ان رقم هذه النسخة هو ٢١٥ وليس ٢١٤ ينظر السجل والنشرة الأولى ص ٣٤

شرح ديباجة المصباح في النحو
للعلامة الفقيه المحقق
يعقوب باشا ابن
سيد علي الحنفي
رحمه الله



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى اعرب تركيب الكاينات من مزج كاف ونون
وبنى الافلاك المرفوعة على الحركة والارض المخفوضة على
السكون والصلوة على سيد رسله محمد المبعوث من سرة
البطحاء ومن صميم العرب العرباء وعلى اله وصحبه مصابيح
الانوار ومفاتيح الاسرار ما ناحت الورقاء فى الاوراق
ولاحت الجوزاء فى الافاق وبعد فيقول العبد الضعيف
والمذنب اللهيف يعقوب ابن سيد على عفى عنهما الملك العلى
هذه فوايد قيدتها على شرح ديباجة المصباح حين ما قرأ
على بعض احبتى لاجل الايضاح وقد كنت قدما يدور
ببالى ويجول فى خالى ان اتخذ له شرحا جامعا لغرر اصول
النحو وقواعده وحاويا لنكت مسائله وعوايده
لانى وجدته مختصرا يحتوى على لطايف حقايق اللباب
وينطوى على دقايق لب الالباب مع توفر رغبات المحصلين
على تعلم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة
بجملته وتفصيله فاغتنمت فرصة من سناء التحصيل وتشمرت
لكشف معضلاته بالجد الجميل وضممت الى تلك الفوايد ما ينبغى
ما يذلل صعابه الابية ويسهل طرايق الوصول الى كنوزه المخفية

المخفية مودعا فيه فوايد بهية قد خلا عنها الضوء والاصباح
فوايد كهية لن توجد فى الافتتاح بل فى المفتاح فجاء بحمد الله
شرحا شافيا تتناثر على نكته حبات الفواد وحلا وافيا
يتغاير على ملحه اناسى ارباب الرشاد شعر كلهم كان الشهد
من الفاظها جار وان الطيب منها ساير وكان انفاس
المسيح نسيمها اذ من شذاء كل ميت ناشر وهذا مع انى
بالقصور معترف ومن بحر الفتور مغترف ولكنى
اقول بلسان كليل وجنان عليل شعر وكم من جواهر حكى نقى
ولى وصف حكى وصف الفلوس وكم اجلو جلاء حسنا
ومالى نصيب مثل ماشطة العروس رضى نفسى بان تنوى فى
نصيبا بتسليم فعفى بار النفوس والى الله اتضرع ان
يجعل ما الفته من هذا الدر النظيم خالصا لوجهه الكريم
مقربا من رحمته فى دار النعيم يوم لا ينفع مال ولا بنون
الا من اتى الله بقلب سليم والان نشرع فى تزيين السنين
والثنى بمعونة الفيض من خزانة رب المعين قال
الحمد لله الذى لا يبلغ كنهه جاد اى لا يصل الى تصوره
بحقيقته كل من يجد فى اكتسابه باى طريق كان من النظر
والرياضة وان وصل الى تصوره بوجه يميزه عما عداه
وما قيل انه حاد بالحاء المهملة على معنى انه لا يبلغ كنهه

من اى تحده فليس شئ لخلوه عن هذه الفايدة اعنى الاشارة
الى عدم الوصول باى طريق كان على ان فيه ابهام جواز
التحديد بدون البلوغ الى الكنه وهو باطل ولا يحصى
اى لا يضبط عدد نعمه عاد فى الكشاف وان تعدوا نعمة الله
لا تحصوها اى لا تضبطوا عددها فالاحصاء هنا استعمل
فى الضبط فقط على سبيل التجريد كما قالوا فى قوله تعالى اسرى بعبده
ليلا حار اى صار متحيرا فى بحار عرفانه ارواح العالمين
بكسر اللام ونار اى صار مستنيرا بانوار احسانه اشباح
جمع شبح العالمين بفتح اللام والصلوة على من لم ير اى
لم يبصر فلا يقتضى الا مفعولا واحدا وهو قوله اثرا وهو
بفتحتين ما بقى من رسم الشئ للكفر الا طمسه ومحاه
من المحو عطف تفسيرى فى مختار الصحاح الطموس الانمحاء
دخل وجلس وطمسه غيره من باب ضرب فهو متعد ولازم
ولا رسما عطف على اثرا ولا زايدة مذكرة للنفى اى ولم ير
رسما من رسوم الكفر الا ازاله وعفاه فى مختار الصحاح عفى
المنزل اندرس وانمحى وعفته الريح يتعدى ويلزم
وبابهما عدا انتهى فهذه القرينة مؤكدة لما عطف عليه
بحسب المعنى محمد بالجر المبعوث بالهدى اى بالاهتداء
او بالهداية للناس فان هدى يجئ لازما ومتعدا والنور

اى بالنور الذى كان يتلألأ فى جبهته او بنور الاسلام الذى
طلع على الخلق فرفع عنهم ظلمة الكفر المنشرح بيمن مقدمه
بالفتح والسكون مصدر ميمى من قدم اى محمد الذى بشر
ببركة قدومه بالرسالة القلوب مرفوع على انه فاعل المنشرح
المعتمد على الموصول والصدور عطف على القلوب فالمنشرح
بالجر صفة جرت على غير من هى له والصلوة على آله الكرام جمع
كريم واصحابه العظام جمع عظيم اما بعد فهذه اشارة
الى الاوراق التى كتبها اشارة ذهنية او حسية بناء على ان
الديباجة متأخرة عما كتبه كما هو الاكثر اوراق مكتوبة
لاعراب ديباجة المصباح فى مختار الصحاح الديباجتان
للخدان فكان ما ذكر فى اوايل الكتب خدها ووجهها فلذلك
سمى بالديباجة مأخوذة من غرايب فوايد المفتاح و
ابتداء انا اولا نصب على الظرفية اى قبل اعراب الديباجة
باية من كتاب الله تبركا وتيمنا وعرفوا الاية بانها طايفة
من القرآن يتصل بعضها ببعض الى انقطاعها طويلة كانت
او قصيرة وبيت بالجر اى ابتداء ببيت من الابيات
ليفيد مهارة وتمرنا اى حذاقة فى باب الاعراب واعتبارا عليه
يقال مرن على الشئ من باب دخل تعوده واستمر عليه كذا فى
مختار الصحاح معتصما حال من فاعل ابتداء من الله بحبل

الرشاد اى متمسكا بحبل الرشاد كاينا من الله وقدم الحال اعنى من
الله على ذى الحال المجرور وهو حبل الرشاد وان لم يجز فى الاصح
للسجع فى الافعال اعتصم به تمسك وما وقع فى بعض النسخ
حبل الرشاد بدون الباء لا يساعده كتب اللغة التى راينا ها
فانه الهادى الى سبيل السداد بفتح السين المهملة الاستقامة
ومعتذرا عطف على معتصما بان شغلى الى غير هذا مبذول
والعذر اى الاعتراز عند كرام الناس مقبول اما الاية فقوله تعالى
قال رب اى لا املك الا نفسى واخى قال فعل ماض فاعله مستتر فيه
راجع الى موسى رب منادى حذف حرف ندائه وحذف

ياء المتكلم ايضا اجتزاء بالجيم والذاء المعجمة اى اكتفاء بالكسر
فانهم قالوا ان ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى جاز اسكانه
وفتحه كما جاز فى غير النداء وجاز حذفه اجتزاء بالكسرة و
هذا الحذف فى غير النداء قليل لان النداء موضع تخفيق لان
المقصود من الكلام هو غير النداء فيطلب الفراغ منه بالسرعة
ليتوجه الى المقصود وجاز ابداله الفا لانه نوع من التخفيف
ولا يكاد هذا الابدال يوجد فى غير النداء نحو يا رجلا تجاوز عنى
وعليه قوله عم انفق بلالا بغير تنوين اصله يا بلالى فحذف يا
وقلب ياء المتكلم الفا واما ما روى مضموما او منونا على جعل
بلالا اسم جنس نحو لكل فرعون موسى فليس مما نحن بصدده

لكن ينبغى ان يعلم ان حذف الياء وقلبها الفا فى المضاف الى ياء المتكلم
انما يجوز اذا كان مشهورا بالاضافة اليها فلا يقال فى يا عدوى يا عدو
بحذف الياء ولا يا عدوا بقلبها ومحل رب بدون الياء المحذوف
منصوب لانه مفعول به لان معناه اريد او اعنى ربّ يا رب مع ساقتها
اى اخرها وغايتها يقال ساقة الجيش مؤخرها يعنى ان قوله مع قوله
انى لا املك الا نفسى واخى فى محل النصب لكونه مقول القول
هكذا قيل لكن فيه نظر لان الجملة التى لا تقع موقع المفرد لا يكون
لها محل من الاعراب لان الجملة مبنية لا يستحق الاعراب بنفسها
فلم يكن لها حظ من الاعراب الا من جهة قيامها موقع المعرب فى
وهذا مشهور لا ستره بالضم مما يستر به اى لا شك فيه وهذه الجملة
اى جملة يا رب مع ساقتها ليست بواقعة موقع المفرد لان مقول
القول لا يكون الا جملة اى مقول القول الذى قصد به الحكاية
جملة محكية مستقلة ليست الا ولهذا قالوا وجب كسر ان بعد القول
بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكى تدبر وكذا اما وقعت صلة
لا يكون الا جملة قوله اللهم لفظ يقال متصلة بالاستثناء فى الاكثر لنفى
الاثم والخطاء الحاصل بنفى الكل او اثباته والواقع خلافه نحو
ما جاءنى القوم او جاءنى اللهم الا زيدا فمعناه لا تؤاخذنى يا رب
فان كلامى الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او لتاكيد كلامه عند المستمع
فكانه قال ايها المستمع اعلم انى ادعوا الله تعالى بشهد لكلامى انه حق

والاستثناء صدق وقد يقال قد جرت العادة باستعمال هذه اللفظ فيما
في ثبوته ضعف فكانه يستعان في اثباته بالله واصله يا الله ام اي
اقصدنا بالخير فحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال وجعل فعل الامر عوضا
عنه واتصل به فصار اللهم الا ان يقال ان قال ههنا بمعنى ذكر ومثل
هذا يأول قولهم قولنا ضرب مصدر وغير ذلك لكن ح لا يكون الجملة
واقعة في مقول القول المذكور بل يكون مفعول ذكر والكلام فيما
وقعت فيه بل جوابه الصحيح ان هذه الجملة واقعة موقع مفعول
قال والمفعول لا يكون الا مفردا يعني انا لا نم انها ليست بواقعة
وجملة واما باعتبار كونه في موقع المفعول فهو في موقع المفرد
فبهذا الاعتبار حكم بانه منصوب المحل لكن لا يخفى عليك ان قول
ذلك القائل في محل النصب لكونه مقول القول يابى عن هذا واعلم
ان الحق عندهم كون الجملة الواقعة مقول القول في محل النصب
ولهذا عدوها احدى الجمل السبع التي لها محل من الاعراب وشنع
بذلك قولهم ان مقول القول يكون من جملة محكية ولا يكون
لفظ منصوبا الا اذا كان مصدرا كقولك قلت قولا حقا لان القول
مصدر بمعنى الحكاية مثلا اذا قال شخص الله اكبر ويقول احد
في جوابه قلت قولا حقا فان معناه الله اكبر وهذا الكلام حق
فقولك قولا حقا يدل على هذا المجموع ولهذا جاز ان يكون
مفردا انتهى واما وجه ان المفعول لا يكون الا مفردا فلان

فلان

فلان المفعولية كذا الفاعلية انما نظر ان على ان الاسم الذي هو
من اقسام الكلمة والجملة لا يكون الا لفظا مفردا لا جملة فحينئذ
يستقيم الكلام ويحصل المرام بفتح الميم المطلب من رام الشئ
طلبه كذا في شرح جمال الدين للكشاف وكذا اي كلون القول المذكور
منظورا فيه قول النحاة ان الكلام لا يكون الا من اسمين او من
اسم وفعل منظورا فيه ايضا فانه منقوض بالمنادى نحو يا زيد
فانه كلام مع انه مركب من حرف النداء واسم هو المنادى لان
المنادى هو الاسم المط اقباله باحد حروف النداء ففي قوله منقوض
بالمنادى نوع تسامح قوله وجوابهم مبتداء خبره قوله مزيف
اي جواب النحاة بان النداء في تقدير الفعل كما مر حيث قال لان
معناه اريد او اعني زيد فيكون مركبا من فعل واسم مزيف مبطل
بانه لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب لان
الفعل الذي قدر به النداء مثل اريد او اعني او ادعو كذلك
اي محتمل لهما لكن يمكن ان يقال نصرة نصب على انه مفعول له
لهم ان الملازمة في قوله لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا
للصدق والكذب مم وانما يصدق تلك الملازمة لو كان ان
الفعل المقدر به النداء اخباريا وهو مم لم لا يجوز ان يكون
ذلك الفعل المقدر به النداء من الصيغ المشترك بين الاخبار
والانشاء كالفاظ العقود جمع عقد بالفتح كالبيع والعتق

والنكاح وغيرها نحو بعت واعتقت وزوجت فانه اى لفظ بعت
وكذا نظايره مشترك بين الاخبار والانشاء فان بعت مثلا يستعمل
لانشاء البيع تارة اى مرة والاخبار عنه اخرى صفة لمحذوف
اى تارة اخرى في مختار الصحاح يقال فعل تارة بعد تارة اى مرة
بعد مرة والجمع تارات وبترك كعنب وربما قالوا فعله تارا بعد
تار بحذف الهاء انتهى واما انتصابها فهو اما على الظرفية او على
المصدرية على قياس ما قيل في مرة في قولك ضربته وكذا ادعو لفظ
يستعمل تارة لانشاء النداء اى لابتدائه واثباته بهذا اللفظ وتارة
اخرى للاخبار عن الدعوة الاتية فلا باس لنا ان نذكر ههنا معنى الانشاء
والاخبار بذكر معناهما ارشادا للمتعلم وهو ان كل كلام اما لاظهار
مدلوله وهو الخبر كقولك زيد قايم فان وضعه لاظهار مدلوله
وهو ثبوت القيام لزيد وكذا قولك بعت اذا اردت به الاخبار يكون
لاظهار مدلوله وهو اى مدلول بعت صدور البيع منك في الزمان
الماضى او لاثبات مدلوله عطف على قوله لاظهار مدلوله فهو الانشاء كقولك
اضرب فان المقصود منه اثبات مدلوله وهو طلب صدور الضرب
من المخاطب وكذا بعت اذا اردت به البيع الحالى يكون لاثبات
صدور البيع الفعلى منك الان قالوا هذا لفظ مبنى على الفتح لانها
لمشابهته اسم الاشارة لان قولك الان معناه هذا الوقت على ما هو مذهب
سيبويه واما المشابهته للحرف بلزومه في اصل الوضع وتيرة واحدة

فانها لا يثنى ولا يجمع ولا تصغر ولا تنكر ويكون في الاستعمال مع لام التعريف
وساير الاسماء يكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف ويتنكر ولا يبقى
على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف
فيه كذا في شرح اللباب في هذا المذكور من قولنا اما لاظهار مدلوله او
لاثبات مدلوله معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان يريد ان معنى قولهم
الاخبار اثبات ما كان او نفيه وان خرج عنه ظاهرا الاخبارات الاستقبالية
والحالية لكن يتناولها في التحقيق لان معناه هو المذكور بعينه وذلك
معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان انه اثبات ما ثبت وتحقق في نفس الامر
من النسب في احد الازمنة الثلثة فيدخل فيه نحو يضرب حالا او استقبالا
او نقول انه ليس من قبيل التعريفات المساوية بل من قبيل المسامحات
الواقعة فيما بينهم فانهم كثيرا ما يكتفون بذكر البعض عن الكل وههنا كذلك
او نفيه عطف على اثبات اى نفى ما ثبت على المعنى المذكور فيدخل نحو
لا يضرب وما يضرب والانشاء اثبات ما لم يكن اى لم يوجد بعد كطلب
الفعل في الامر وطلب تركه في النهى فانهما يحصلان بلفظ الامر والنهى
وهذا الفعل موجد له فهذا اى قولنا اما لاظهار مدلوله او لاثبات
مدلوله معنى قول اهل المعانى اى قول علماء اهل المعانى والبيان ان كان الا يكون
لنسبة الكلام خارج تطابقه اى تطابق تلك النسبة لذلك الخارج او
لا تطابقه فخبر والا اى وان لم يكن لنسبة الكلام خارج تطابقه او
لا تطابقه فالا ههنا ليست حرف استثناء بل مركب من ان ولا فانشاء

بيان ذلك ان الكلام الذى دل على وقوع نسبة بين الشيئين اما بالثبوت
بان هذا ذاك او بالنفى بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما فى الذهن من النسبة
لابد ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك
او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة فى الذهن المفهوم من الكلام
لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان يكونا ثبوتيين او سلبيتين صدق
وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع وللخارج وما فى
نفس الامر فاذا قلت البيع واردت به الاخبار عن البيع الحالى فلابد له
من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك
الخارج بخلاف بعت الانشائى فانه لا خارج له يقصد مطابقته له
بل البيع يحصل فى الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فالبحث طويل
الذيل اى كثير الاطراف والجوانب قوله فيه اى فى معنى الاخبار والانشاء
متعلق بالبحث وانما اخره للمشاكلة لقوله ما نحن فيه فى قوله فالاولى
الرجوع الى ما نحن فيه من اعراب الاية الكريمة انى ان حرف من الحروف
المشبهة بالفعل ومحل ضمير المتكلم نصب لكونه اسم ان لا املك لا حرف
نفى املك فعل مضارع منفى بلا فاعله مستتر فيه اى منوى فيه وهو انا الا
حرف استثناء هنا انما قال هنا لما عرفت انه قد يكون مركبا من ان ولا
وكذا قد يكون صفة كغير حملا عليه نفسى ضمير المتكلم فيه مجرور محلا
لاضافة النفس اليه ونفس المضاف الى ياء المتكلم منصوب تقديرا بلا املك
هذا على راى الشيخ بن الحاجب واما على مذهب بعضهم فمنصوب محلا

محلا والاشارة الى المذهبين قال فيما سبق ومحل رب منصوب والاستثناء
ههنا مفرغ بحذف المستثنى منه تقديره لا املك شيئا من الاشياء او نفسا
من النفوس الا نفسى واذا كان الاستثناء مفرغا يعرب بعد الا بحسب
العوامل فى الصحاح ليكون عملك بحسب ذلك اى بقدره وعدده و
كلمة حسب اذا كانت مجرورة بحرف الجر فالسين منها مفتوحة والا
فهو ساكنة وربما تسكن فى ضرورة الشعر على الوجه الاول فالعامل ههنا
وهو لا املك يقتضى النصب فيكون منصوبا به وانما سمى هذا الاستثناء
اى المستثنى مفرغا لانه فرغ بضم الفاء مجهول فرغ بالتشديد له اى هيئ
للمستثنى العامل الذى قبل الا فتسميتهم بالمستثنى المفرغ على ما قالوا مجاز
مرسل من قبيل اطلاق اسم العامل اذ المفرغ فى الحقيقة هو العامل
بحذف المستثنى منه وجعل اعرابه اى اعراب المستثنى منه لما بعد الا اى للمستثنى
وسمى اى ما بعد الا باسم المستثنى منه من الفاعل والمفعول مجازا مثلا
اذا قلت ما جاء الا زيد حكمنا بانه فاعل جاء وهو فى الحقيقة بدل من
الفاعل المقدر بدليل جواز ما قام الا هند مع امتناع ما قامت هند ومما
ينبغى ان يعلم ان الاستثناء المفرغ يجئ فى مفعولات الفعل الا فى المفعول معه
تقول ما مررت الا بزيد وان ظنى الا ظنا وما ضربته الا تاديبا
وما امتلاء الاناء الا ماء ولا تقول لا تمشى الا وزيدا ومحل الجملة
الفعلية المنفية اعنى لا املك مع ما عملت تلك الجملة فيه هذه عبارة
مشهورة فيما بين المعربين لكن فيها مسامحة لا يخفى اذ الجملة ليست بعاملة

رفع لكونها خبر ان وان مع اسمها وخبرها من مقول القول اى جزء
منه ولا محل له من الاعراب لان الكاين فى محل النصب على ما قيل هو مجموع
المقول لا الجزؤ على ما صرحوا عليه واخى يحتمل وجوها الاول ان يكون
مرفوعا تقديرا والواو فيه للعطف وفيه اى فى الوجه الاول وجوه ايضا
نصب على المصدرية فانه من المفاعيل التى يجب حذف فعلها مثل سقيا و
رعيا اى آض ايضا اى رجع رجوعا اما ان يكون مبتداء خبره محذوف
اى واخى لا املك الا نفسه او خبر مبتداء محذوف اى ومثل اخى وانما
حذف المبتداء والخبر بقرينة سوق الكلام او على عطف على اسم ان
قلت كيف يعطف على اسم ان المفتوحة والكلام فى كون اخى مرفوعا
قلت المضاف مقدر اى على محل اسم ان المعتبر قبل دخوله عليه وفيه
اشارة الى ما اختاره بعض النحاة من ان المعطوف يعطف على محل اسم ان
وحده لا على مجموع ان مع اسمها كما قال البعض او عطف على فاعل املك
وانما قال لوجود الفاصل على لانهم قالوا لا يجوز العطف على الضمير المرفوع
المتصل بلا استقباح عند البصريين بناء على ان الضمير المرفوع المتصل
صار كالجزء فيما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث انه متصل لا يجوز
انفصاله وتكلمه مستقلا واما معنى فمن حيث ان الفاعل كجزء من الفعل اذ
لابد للفعل منه فلو عطف عليه كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة الا اذا
اكد بمنفصل او يفصل بفاصل قبل العاطف او بعده فح يجوز من الطبقة عليه
بلا استقباح لانه اذا اكد بمنفصل ظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث

الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتاكيده فيحصل له نوع استقلال
هذا لكن بقى البحث فى هذا الجواز كيف ولو اكد وحده كان كما لو اكد بعض
حروف الكلمة ويؤيد ما قلنا ما ذكره بعض المحققين فى حواشى حاشية
الشريف لشرح المطالع وكذا اذا وقع الفصل يحصل طول الكلام وطول
الكلام قد يغنى عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو حضر القاضى
امراة بحذف تاء التانيث من حضرت والحافظوا عورة بالنصب بحذف
نون الجمع من الحافظون فاغتنى عما ليس بواجب اولى او فاعل فعل محذوف
اى ولا يملك اخى الا نفسه او يضمر ان ويقدر له الخبر يرد عليه ان الكلام فى كون
اخى مرفوعا اللهم الا ان يقال المضمر ان المخففة الملقات عن العمل على ما
هو الاغلب لفوات الشبه اللفظى بالفعل تقديره وان اخى لا يملك الا نفسه
ليكون عطف جملة على جملة انى لا املك والفرق بينه وبين الوجه الثالث
ان العطف فيه وان كان من قبيل عطف الجملة على الجملة على الاصح لكن ليس عطفا
على جملة التى لا املك على ما اشرنا اليه هذا هو المتبادر من قوله على جملة
انى لا املك لكن الظ من عدم التعرض لتقدير الخبر فى الوجه الثالث و
تعرض له فى الموضعين اى فى هذا الوجه وفى اربع وجوه النصب التى سياتى
ان يذهب الشارح الى ما ظن من انه من قبيل عطف المفرد على المفرد والثانى
ان يكون الواو للحال ويقال لها واو الابتداء ايضا فيكون ما بعده مرفوعا
مبتداء او خبر مبتداء محذوف ويفترق هذا الوجه عن الوجه الاول
بان لا يكون اخى ههنا معطوفا على شئ وفيه اى فى الوجه الثانى وجوه ايضا

الوجهان الاولان مع الخامس وهو ان يكون فاعلا الفعل محذوف
ولو قال بدل قوله الثاني آه او الواو للحال عطفا على قوله والواو للعطف
ووجه الثاني كونه منصوبا والثالث كونه مجرورا لكان احسن ترتيبا
واضبط اقساما كما لا يخفى الثالث ان يكون منصوبا وهو على وجوه
ايضا لانه اما عطف على نفسي المنصوب على انه مفعول لا املك او عطف
على اسم ان اى على محل المنصوب المعتبر بعد دخول ان عليه او مفعول معه
على ان يكون الواو بمعنى مع لا للعطف ولو اخر هذا الوجه عن باقي وجوه
النصب او قدمه عليها لكان اولى كما لا يخفى او باضمار ان المشددة و
يقدر له الخبر اى وان اخي لا يملك الا نفسه ليكون عطف جملة على جملة انى
لا املك الرابع ان يكون مجرورا والواو للقسم بفتحتين اى وحق اخي
هذا تصوير للمعنى لا ان فيه مضافا مقدرا او الواو للعطف وهذا على وجوه
ايضا لانه اما العطف اخي على الضمير المجرور اعني الياء المحذوف من ربي احترازا
بالكسرة اى ورب اخي او لعطفه على الضمير المجرور في نفسي كذا قيل لكن فيه
اى في هذا المقول وهو كون الواو للعطف على الضمير المجرور في ربي او في
نفسي ضعف يعلم في موضعه فانهم قالوا ان العطف على الضمير المجرور لا يكون
الا باعادة الجار سواء كان الجار حرفا نحو مررت بك وبزيد او اسما كما في الآية
المذكورة وذلك لان المجرور متصل بالجار باشد اتصال فالعطف على الضمير
المجرور يكون بمنزلة العطف على بعض حروف الكلمة وليس له منفصل حتى يؤكد
وتاكيده بالمرفوع المتصل خلاف القياس او للعطف نفس المحذوف على نفسي

المذكور

المذكور حملا على نفس المضاف اى ونفس اخي وابقاء بالجر عطف على قوله
حذف المضاف اليه على اعراب الاول فانه كما يجوز حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه في الاعراب نحو قوله تعالى واسئل القرية بالنصب اى اهل
القرية كذلك يجوز ابقاؤه على اعرابه الاول كقوله اى الشاعر وهو ابو دؤاد   ود
اكل امرء تحسبين امرء ونار توقد بالليل نارا اى كل نار الهمزة
في اكل امرء للاستفهام الانكاري وكل نصب على انه مفعول اول لتحسبين
والثاني وفاعله عند الجمهور وتوقد بضم الدال اصله تتوقد فحذف
احدى التائين وانما قال على وجه لانه فيه وجها آخر وهو انها مجرورة
معطوفة على امرء الاول فجملة الوجوه المذكورة في اخي ثمانية عشر
هكذا في النسخ التي رايناها ظاهرا والظاهر انه سهو من الناسخ او جملة الوجوه
المذكورة ههنا ليست الا سبعة عشر كذا اعراب هذه الاية في كتب التفاسير بعضه
تصريحا وبعضه تلويحا اى اشارة والله اعلم من كل عالم بحقيقة اى حقيقة
الاعراب المذكورة ولما فرغ من اعراب الاية الكريمة شرع في اعراب البيت
فقال واما البيت فكقول ابي الطيب من طلب المجد فليكن كعلي يهب الالف
وهو يتبسم اعرابه من اسم موصول يجيء للعاقل غالبا على عكس ما مرفوع
المحل للابتدائية طلب صلته وسيجيء لك زيادة تحقيق مباحث الصلة المجد
مفعول طلب واعلم ان الاسماء منها ما هو عار عن معنى الشرط كزيد فلم يدخل
الفاء في خبره عند سيبويه ويدخل عند ابي الحسن الاخفش لكن بالحمل على
الزيادة فلا خلاف بينهما في الحقيقة ومنها ما يشتمل عليه بتضمنه معنى الشرط

وبمشابهته للشرط فالواقع خبرا عن الاول يجب دخول الفاء عليه بخلاف
الثاني وتلك المشابهة بان يكون ذلك المبتدأ موصولا او نكرة موصوفة
لابهامهما ككلمات الشرط والصلة والصفة فعلا كالشرط الجملات الشرطية
او ظرفا لتعلقه بالفعل على الاصح فصار الخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء
وهذا دليل على انه ادنى من كلمات الشرط وجواز ترك الفاء في الخبر وكذا
الموصوف بالموصول المذكور وبمجرد تلك المشابهة لا يكون مشتملا على معنى
الشرط بل اذا لم يوجد مانع عنه وهو ليت ولعل بل جميع نواسخ الابتداء
غير ان وان ولكن على راى صاحب اللباب شارح اللباب اذا تقرر هذا
فنقول قوله فليكن خبر المبتدأ الذي هو من بالفاء وانما كان بالفاء لان
المبتدأ اسم موصول وصلته فعل وكلما كان المبتدأ كذلك جاز دخول
الفاء في خبره كما سيجيء بعد هذا وعده بلا وفاء وانما قال كان في فليكن
بناء على ان المضارع ماخوذ من الماضي والمشتق متضمن لما اشتق منه
فان قلت المناسب ان يقول يكن في فليكن اما تامة او ناقصة فلم يقل
كذلك قلت بناء على ان التقسيم الى التامة والناقصة قد اشتهر فيما بين
المعربين بالنسبة الى كان دون غيره فان قيل لم قال تامة بالتاء مع ان كان
مذكر قلنا نظرا الى التاء وبل بلفظة كان فان قيل ما فايدة تأويله بلفظة
بالتاء قلنا زيد التاء في امثاله ليفيد وحدة اللفظ ان كانت لفظ كان ناقصة
فكعلي خبره اي فليكن الطالب للمجد مماثلا لعلي وان كانت تامة فكعلي حال
من اسم كان ولو قال حال من فاعل كان لكان اولى او صفة للمصدر محذوف

اي كونا ككون علي وفيه نظر لان رجوعه الى علي لا يستقيم على تقدير كون
الجملة انما قدر المضاف ليستقيم المعنى يهب فعل مضارع وفاعله مستتر
فيه عايد الى علي وفيه نظر لان رجوعه الى علي لا يستقيم على تقدير كون الجملة
خبر كان بعد الخبر فالاولى ان يقول عايد الى علي او الى الطالب الالف
نصب على انه مفعوله ومحل الجملة الفعلية اما نصب على انه خبر كان
بعد الخبر على تقدير الناقص او على الحال من علي على تقدير التام على
قول من جوز الحال من غير الفاعل والمفعول او محلها رفع على انه
خبر مبتدأ محذوف اي هو اي علي كرم الله وجهه يهب الالف
ولو قال اي علي يهب لكان اولى لئلا يلزم رجع ضمير يهب الى الضمير
اعني هو او صلة حذف موصولها اي كعلي الذي يهب الالف والصلة
مع الموصول في محل الجر لكونها صفة لعلي او جملة مستأنفة
وعلى هذين الوجهين الاخيرين لا محل لتلك الجملة من الاعراب
لان الجملة التي وقعت صلة او مستانفة من الجمل السبع التي
لا محل لها من الاعراب ومعنى الاستيناف ان يقع جوابا عن
سوال مقدر واشار اليه بقوله يعني لما قال فليكن كعلي كانه قال قائل
ما شانه اي امره وحاله فاجاب بقوله يهب الالف وهو يبتسم
الواو في وهو للحال وهو مرفوع المحل على الابتداء ويبتسم خبره
وفيه ما مر من ارجاع الضمير الى الضمير كما لا يخفى خبره والجملة الاسمية
اعني المبتدأ مع خبره في محل النصب على الحالية وهذا القدر كاف

اي كونا

من الاقوال والله اعلم بحقايق الاحوال وقد حان اى قرب وقت
الشروع الى اعراب هكذا وجدنا النسخ لكن المشهور تعدية الشروع
الشروع بفي دون الى ديباجة الكتاب اى المصباح بعون الله العزيز
الوهاب لكن لابد البد الفراق ومنه قولهم لابد من كذا كانه قيل
لافراق منه لنا اولا من بيان امور اربعة كاينة في حيث بفتح الحاء
التربص والاغراء طالبي النحو قوله على قرائة متعلق بالحث والقرأة
على وزن الدراية مصدر قراء الامر الاول من تلك الامور الاربعة
في اثبات وجوب قرائته بيانه اى بيان ذلك الاثبات ان قراءة النحو
واجبة اما بيانى لانها يتوقف عليها الواجب وكل ما يتوقف عليه الواجب
فهو واجب وقراء النحو واجبة اما بيان الصغرى اى المقدمة الاولى
وهي قوله انها يتوقف عليها الواجب فلان توحيد الواجب تعالى
واجبة بلا شبهة وهو اى توحيده الكلام الكامل النافع في الاخرة
والاولى موقوف على تصديق النبي عم الموقوف بالجر صفة تصديق
على معرفة اعجاز نظم القرآن الموقوفة تلك المعرفة على علم البيان
الموقوف على علم النحو فالموقوف على الموقوف على الشيء موقوف
على ذلك الشيء فالتوحيد موقوف على قراءة النحو بهذا الوسايط
الثلث وما بيان الكبرى اى المقدمة الثانية وهي ان ما يتوقف
عليه الواجب فهو واجب فمعلوم في الاصولين اى اصول الدين
وهو علم الكلام واصول الفقه فبعد بيان المقدمتين ثبت المط وهو

في منازل المرتحلين من روذ الامتعتهم وقراء بهما قوله تع وكنت نسيا منسيا
ولا يلتفت اليه اصلا فالاولى مبنى على الضم نحو جئتك قبل وبعد وانما بنى
على الحركة فرقا بين الاصلي والعارضي ولم يعكس مع حصول الفرق به لان
الحركة فرع متأخر عن السكون كما ان البناء العارض فرع للبناء اللازم فاعطى
الاصل للاصل والفرع للفرع وبنى على الضم دون الفتح والكسر جبرا اى عوضا
للمحذوف منها اى من الجهات الست وهو المضاف اليه باقوى الحركات
والثاني اى ما حذف منه المضاف اليه نسيا منسيا معرب كساير الاسماء المعربة
كقول الشاعر فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
يقال ساغ لى الشراب سوغ سوغا اى سهل ومدخله في الحلق واغص
بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة من باب علم من الغصص بفتحتين
وهو بقاء الطعام والشراب في الحلق ان قيل ما وجه اكاد ههنا والكون
قد مضى قيل هذا حكاية حال ولا يقال كنت كدت والفرات العذب والنهال
يروى البيت من ابي عمرو بالماء الحميم وهو الماء الحار والبارد وهو المراد
هنا وقصة هذا البيت انه قتل لهذا الشاعر قريبه من اقربائه فصار
من الغم والغصة بحيث لا يجرى شيء في حلقه فتمكن من قصاص قريبه
فتشر قاتله فزال منه الغم فانشد هذا البيت وتركيبه ظ والاستشهاد انه
حذف المضاف اليه نسيا منسيا ولم ينوه ولذلك اعربه بالنصب واليه اشار
بقوله فقبلا منصوب اما على انه خبر كان ان كانت لفظة كان في كنت
ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت في الاول المشابهتها

ويه صرح بعض المحققين قال
في تعريف علم يبحث عن الكلم
من حيث الصنعة دون التمانى
كالاشتقاق والمخارج والتصغير
والسمو والحذف والادغام
والاعلال وغيره فخرج وضعا
ربا من الضرب باعتبار الصنعة
من جهاته معلاه منه

للحرف في الاحتياج الى ما اضيف اليه اى لشبهها الحرف في الاحتياج الى المحذوف
نية بلا تعويض عنه فرق الاحتياج اذا ذكر المضاف اليه بخلاف الثاني فانها
اى الجهات الست في اى على تقدير كون المضاف اليه محذوفا منها حذفا
نسيا منسيا جعلت اسما براسها من غير التفات الى المضاف اليه فلم يشبه
الحرف فلم تبن لعدم المشابهة فيكون اسما تاما نكرة فتعرب كساير النكرات
والفرق بين ما اذا كان المضاف اليه مذكورا او منويا وبين ما اذا
كان نسيا منسيا في المعنى هو انا اذا قلنا مثلا جئتك قبل الظهر او قبل قبلا
يكون وقوع المجيء قبل زمان الظهر في الاولين ويكون وقوعه في زمان ما
من الازمنة المتقدمة على هذا الزمان في الثالث وكم بين المعنيين
فههنا في قوله اما بعد حمد الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل اترك
منصوبا على الظرفية ان قيل هذا مناف لقوله فيما سبق اذ تقديره بعد
زمن الفراغ قلنا المراد انه لم يحذف حذفا منويا بحيث يكون مستعملا
منقطعا عن الاضافة بل استعمل مضافا الى احمد والعامل فيه اى في نصب
بعد اما في معنى محل الرفع على انه خبر قوله والعامل لقيامه مقام
بفتح الميم فقط الفعل وهو يكن ورايحة الفعل كافية في عمل الظرف
العمل مضاف الى مفعوله اى في عمل العامل في الظرف وانما كفى لان في الظرف
اتساعا يقع معمولا لكل عامل فيه رايحة الفعل وعليه راى صاحب الضوء
حيث قال والعامل فيه اما عند سيبويه وعند جميع النحويين لانها
لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف خاصة واعلم ان القوم اختلفوا

اختلفوا في الاسم الواقع بعد اما هل هو جزء من الواقع بعد الفاء
على ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كان اولا فذهب بل ارتفاع الاسم وانتصابه
بفعل محذوف وبعضهم الى انه خبر مطلقا وبعضهم قالوا ان دخل الفاء
على ما له صدر الكلام كان من الاول والا فمن الثاني هذا هو المشهور في
المتون لكن الظاهر من كلام الشارح وكلام صاحب الضوء ان ما قاله
مذهب رابع غيرها وقد ساعده البعض من شرح اللباب فالعامل
في نصب بعد هنا على المذهب الاول والثالث الفعل المحذوف تقديره
مهما تذكر بعد حمد الله فان الولد آه وعلى المذهب الثاني هو الفعل
الواقع بعد الفاء اعني اردت هذا ولما قال العامل فيه اما توجه ان يقال
ان عمل اما عند وجود اردت ممتنع لانعدام اثر الضعيف عند وجود القوى
كالشمع عند الشمس فلو عمل اما يلزم ترجيح الضعيف على القوى وانه
بط فاشار الى جوابه بقوله لا اردت لان ان تقطع ان يعمل ما بعدها
فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام الذي دخلت هي عليه لا صدر كل
كلام حمد هو اى الحمد الوصف بالجميل على جهة التعظيم يعني ان الحمد
هو الوصف بالجميل مطلقا سواء كان الجميل اختياريا او غيره على الجميل
الاختياري مطلقا انعاما كان ذلك الجميل او غيره على جهة التعظيم والحاصل
ان الحمد يقتضي حامدا ومحمودا وهو ظاهر ويقتضي ايضا محمودا به خيرا
اعم من ان يكون اختياريا او غيره ومحمودا عليه اختياريا وبه يمتاز
عن الشكر ان قيل كيف يصح قولهم الحمد لله على ارادته الحالمالته

وقدرته الشاملة وحمدت زيدا على حسبه وشجاعته وعلى علمه وكرمه و
حمدت اللؤلؤة على صفائها مع ان المحمود عليه في هذه الامثلة غير
اختياري لان صفاته الذاتية غير اختيارية لكون كل اختياري حادثا
وكذا الباقي غير اختياري اما الحسب فلانه ما يعده المرء من المفاخر سواء
كانت من مفاخر نفسه او ابائه وهو اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا
واما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة فلان كلها من قبيل الكيفيات
لا من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا الجواب اما عن المثال الاول
فهو انا لا نسلم انه حمد بل مدح كما قال في لباب التفسير ان الحمد يختص بالفعل
لانه يجوز المدح على صفات الله تعالى كالقدرة والعلم وعلى صفات فعله
كالخلق والترزيق ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل ولو سلم
انه حمد فنقول تلك الصفات اما اختيارية كما ذكره بعض المحققين
ومنع اقتضاء الاختياري للحدوث بناء على جواز قصد مستمر ازلا
وابدا ولا يتقدم على الاثر الا بالذات او هي بمنزلة بعض الافعال
اختيارية لانباثها عن الافعال الاختيارية او لكون الذات كافيا
فيها كما يستعمل فاعل الافعال الاختيارية فيها او نقول ان تلك الصفات
مبداء الافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود
عليه فعل اختياري في المآل واما عن المثال الثاني فهو ان الحسب وان كان
اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن متعلق الحمد بالحقيقة
هو افعال الاختيارية اللهم الا على التغليب وان الشجاعة تطلق
لاكلها

تطلق على الكيفية النفسانية التي هي مبداء القاء النفس في الحروب
والمهالك وعلى نفس الالقاء فيهما فيحمد على الثاني بلا تأويل وعلى
الاول بتأويل دلالتها على الافعال الجميلة الاختيارية ومن ههنا قيل
ان الجميل لا يجب ان يكون نفسه اختياريا بل كما قد يكون نفسه اختياريا
كذلك يجوز ان يكون طريقه وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم وان يكون
ثمراته واثاره اختيارية كما في الكرم والشجاعة واما عن المثال الثالث
فانه من الامثلة المصنوعة وليس من كلام العرب العرباء فاعلم ذلك
فانه هو غاية التلخيص في هذا المقام الذي تنزل فيه اقدام الاقوام
وهو مجرور لكونه مضافا اليه لبعد وهو مضاف الى **الله** وهو اي
لفظة الله علم بفتحتين لذات واجب الوجود تعالى وتقدس اي تطهر
عن دنس الشرك واضافة حمد الى الله اضافة المصدر الى مفعوله و
الفاعل اي فاعل المصدر وهو الحمد متروك اذ تقديره اما بعد حمدي الله
بالنصب بحذف الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة المقام عليه وهو ظاهر
فاضيف المصدر الى مفعوله فكل مصدر عن الفعل المتعدي على
خمسة اقسام الاول ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا
نحو اعجبني ضرب زيد عمروا والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول
عن الذكر نحو عجبت من الضرب زيد اي من ان ضرب زيد بفتح الضاد
وانما قال من ان ضرب زيد لان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر
في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدا نحو اعجبني ان تخرج زيد

وارجو ان يخرج وبلغني خبر ان يخرج وان يخرج خبر له على ترتيب
اللف فلما كان ان مع الفعل بمنزلة المصدر في هذه المعاني كان المصدر
بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم المعمول عليه فلا تقول اعجبني زيدا
ضربك كما لا تقول اعجبني زيدا ان ضربت وانما امتنع تقديم معموله
عليه لان معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان المصدرية
المسماة بالموصولة وما في حيز الموصول لا يتقدم على الموصول هذه
هذا واما تخصيص بان مع الفعل دون الماء المصدرية فلكون
ان غريقا في المصدرية والثالث من تلك الاقسام الخمسة ان يضاف
الى ما يقوم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد
بضم الضاد اشار به الى ان المصدر ههنا مصدر الفعل المجهول
فهو مضاف الى ما يقوم مقام فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول
ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد بضم الدال
والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل فان قيل لم حذف
ولم يضمر قلنا لان المصدر قد نظر الواضع فيه الى ماهية الحدث
لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب باعتبار نظره لا فاعلا ولا مفعولا
وانما يكون طلبه لما قام به باعتبار العقل والوضع ازال حكم العقل
فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف الفعل فان طلبه للفاعل
وضعي لانه انما وضع ليكون مسندا مصدرة الى شيء بعده ظاهرا
او مضمرا فجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وهو اضماره
لاقتضا

لاقتضائه له وضعا وعقلا وانما اضمر في اسم الفاعل والمفعول
وان كان طلبهما له ليس بوضعي بل عقلي لقوة شبههما بالفعل
لفظا ومعنى نحو يستحب تبريد الصلوة اي تأخير صلوة الظهر في
فصل الصيف اي تبريد المصلي اياه سواء كان يصلي وحده او
بجماعة لقوله عم ابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم اي
صلوها اذا سكنت شدة حرها وفيح جهنم شدة حرها فالمعتبر
في تبريد كل بقعة سكون شدة حرها وهو مختلف بحسب البقاع
واما المصدر اللازم فقسم واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو حسنت
بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة كلها معنوية مفيدة للتعريف
الا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول في يكون اضافته
[هامش: الاضافة ح]
لفظية كاضافتهما كما وقع في اول ديباجة الملخص لمحمود بن محمد بن عمر
الجغميني جغمين بفتح الجيم الفارسية قرية من قرى خوارزم الحمد لله
كفاء افضاله وقال شريف الدين الجرجاني في شرحه هذا لقبه واسمه
علي وكنيته ابو الحسن وجرجان قصبة من ولايت استراباد قد ولد
في تلك القصبة في اربعين وسبعمائة وتوفي في بلدة شيراز في سادس
ربيع الآخر سنة ست عشر وثمانمائة كذا قال البعض ممن تصدى
لتحشية شرح مفتاح في شرحه له اي جغميني كفاء مصدر من كفا اي
جازاه بمعنى الفاعل منصوب على انه صفة مصدر محذوف ويقال
في عرف النحاة في امثاله انه نصب على المصدرية لاكتسابه اعراب المصدر بعد

حذف اى حمدا كفاء افضاله اى مكافئ افضاله بمعنى احمد حمدا مجازى
احسانه ويجوز ان يكون كفاء منصوبا بنزع الحافظ اى حمدا لكفاء
افضاله وقد يقال الكفاء الكفو اى المثل فهو نصب اما على الحال من
فاعل الظرف المستقر اعنى لله او من مبتداء على رأى او على المصدرية
اى مماثلا لافضاله او مثل افضاله ولما كان الوجه الاول احسن من هذا
المقول او مثل افضال لان الحمد مثل افضاله مح لم يعترض اليه الشريف
قده ولكونه تعليل مقدم لقوله جاز اى لكون المصدر اعنى كفاء
مضافا للامعوله و بمعنى اسم الفاعل جاز وقوعه صفة للنكرة وان كان
المضاف اليه وهو افضاله معرفة بسبب اضافته الى الضمير الذى هو
اعرف المعارف واعلم ان عمل المصدر على ثلثة اقسام الاول ان يعمل خاليا
عن الالف واللام والاضافة بالجر فح يرفع فاعله وينصب مفعوله كالفعل
اى كفعله ان كان فعله كذلك نحو عجبت من ضرب بالتنوين زيد عمروا
اى من ان ضرب زيد عمروا وهذه الحالة اى عراؤه عنهما اقوى من
احوال الثلثة لقوة شبهه الشبه بالكسر والسكون والشبه بفتحتين
لغتان بمعنى كذا فى مختار الصحاح الفعل بالنصب على انه مفعول شبهه
لانه نكرة كالفعل اى كما ان الفعل نكرة بمعنى انه خبر شايع والالف والتنوين
والتنكير من خواص الاسم على ما صرحوا عليه والثانى من تلك الاقسام
الثلثة ان يعمل مضافا كما مر وهذا ضعيف من الاول اى ضعيف منه
لانه معرفة اى ان كان مضافا الى المعرفة ولو ذاد عليه قوله او قريب

منها ليشتمل ما اذا كان مضافا الى النكرة لكان اولى بخلاف الفعل فانه
عار عن التعريف والتخصيص لكن عار عن الالف واللام فبهذه
الحيثية شابه الفعل اى فى العراء عنهما فيعمل عمله بسبب تلك المشابهة والثالث
ان يعمل معرفا باللام نحو اعجبنى الضرب زيد عمروا وهذا اضعف من
القسمين الاولين لكونه معرفة صورة بالالف واللام ومعنى بالاضافة
قال فى شروح اللب لا يعمل المصدر المعرف باللام لما عرفت ان عمله لكونه
مقدرا بان مع الفعل وتقديره بان مع الفعل ح متعذر لامتناع دخول
اللام على الحرف ولا يرد المصدر المضاف لانه من حيث المعنى منفصل
لان معنى قولنا اعجبنى ضرب زيد عمروا اعجبنى ضرب زيد عمروا بالتنوين
ولذا يجوز العطف وحمل ساير التوابع على محل المجرور من الرفع او
النصب بخلاف المعرف باللام انتهى ويرد عليه ان هذا التعليل
يقتضى امتناع عمله معرفا باللام لا قلته ولذلك لا يعمل الا فى الضرورة
الشعرية كقوله لقد علمت اولى المغيرة اننى كررت فلم انكل عن الضرب
مسمعا المغيرة اسم فاعل من اغار واوليها مقدمها تانيث الاول و
كررت عليه صال والنكول الرجوع عن الحرب والعجز عنه جبنا والمسمع بكسر
الميم الاول وفتح الثانى اسم رجل يصف الشاعر نفسه بالجراءة والشجاعة
لسندللا يعلم هذه الجماعة اننى اذا توجهت الى الاعداء فرجوعى غير
ممكن عن مولاء والمعنى قد علمت اولى من لقيته من المغيرين اننى
صرفتهم عن وجههم ما زمالهم و لحقت عميدهم فلم انكل عن ضربه

بسيفي ولم اعجز ولم ارحم عليه وكانت بنو حنيفة قد اغارت على باهلة
فلحقتهم باهلة وكان الشاعر فيهم وهزمتهم وهو اى عمل المصدر
المعرف باللام نادر مع انه يحتمل ان يكون نصب مسمعا فى البيت بفعل
مقدر وهو اعنى ويكون تقديره فلم انكل عن الضرب اعنى مسمعا
او بمصدر آخر منون تقديره عن الضرب ضرب مسمعا برفع ضرب
على انه خبر مبتداء محذوف اى هو ضرب مسمعا او بجره على البدلية
من الضرب المعرف لكن يلزم ترك الواجب او الحسن لا يقال العبارة
ضربا مسمعا على ما فى بعض النسخ لانا نقول المصدر اذا وقع
مفعولا مطلقا لا يعمل على ما صرحوا به فلا يصح كونه منصوبا
بمصدر آخر منون وذكر الشيخ عبد القاهر نقلا عن الشيخ
ابى على الفارسى ان المختار ان يجعل مسمعا مفعول المصدر لا مفعول
كررت على حذف على لان حذف على قليل ليس للقياس اليه
سبيل لا يقال قد ثبت عمله فى التنزيل فكيف يحمل على الضرورة
وهو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فبالسوء متعلق بالجهر وهو
عامل فيه مع انه مصدر معرف باللام لان المراد جواب لا يقال هنا
بالعمل العمل بغير واسطة وفى الآية الكريمة هذا مع قبل وصف
الشئ بوصف صاحبه كقولهم الكلام المصنف على التوصيف اذ
اذ الكريم هو الله تعالى بواسطة حرف الجر فلا نقض ذو بمعنى الصاحب
وليس هو مقصود الذات بل وضعه للتوصل فى جعل اسم الجنس كالنوى



كالفرس والمال والانعام صفة نصب على انه مفعول ثان للجعل لشئ
كما ان وضع الذى للوصلة الى وصف المعارف بالجمل مثلا لا يقال جاءنى
زيد الفرس والمال بل يقال ذو الفرس وذو المال وكذا لا يقال الله
الانعام بل يقال ذو الانعام ومرادهم باسم الجنس ههنا ما يدل
على القليل والكثير من مسماه اى ما يتشابه اجزاؤه ويكون كل
جزء منه كالكل فى صحة اطلاق الاسم عليه كالذهب والفضة
والماء والعسل ونحو ذلك لا ما ذكر فى باب الاعلام من ان نحو الرجل
والفرس اسم جنس كذا فى شرح اللباب ولكن لا يخفى عليك ما فيه
فان الشارح وغيره قد صرحوا بان الفرس اسم جنس يتوصل بذو
الى جعله صفة لزيد فلعل المراد باسم الجنس ههنا ما قال الفاضل
التفتازانى فى المطول من ان اسم الجنس ما يدل على نفس الذات الصالحة
لان يقال على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف كالاسد والفيل
ولا يقطع ذو عن الاضافة فانهم قالوا الاسماء المضافة اضافة معنوية
ضربان لازمة وغير لازمة وعدوا ذو من الاسماء اللازمة حيث قالوا
اللازمة اما ظروف نحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء
وتلقاء وتجاه وحذا وحذة وعند ولدى ولدن وبين ووسط
بالسكون وسوى ومع ودون واما غير ظروف نحو مثل وشبه وبيد
وقيد وقدى وقاب وقيس واى وبعض وكل وكلا وكلتا وذو
واولو وقد وحسب فان الاضافة فى هذه الكلمات لازمة لا تراها

تنفك عنها ولا يضاف ذوالى العلم والضمير لفقدان الجنسية فيهما الاظهر
ان يقال ولا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة على ما يقتضيه تعليله
بقوله لفقدان الجنسية فيهما قيل وانما لم تضف الى العلم والضمير لانها
وضعت وصلة الى الوصف باسماء الاجناس فليست هى وصفا
بل الوصف هو ما اضيف اليه فلا يكون الا جنسا مظهرا لان العلم وكذا
الضمير لا يوصف بهما على ما قرر فى موضعه ولانه لو اضيف الى الضمير
يلزم اللبس فى مثل ذاك فحمل عليه غيره ليستمر الحكم فى الجمل كما حذف
الهمزة من اخوات اكرم انتهى والحق انه لو كان اسم جنس فهو وضميره
فى حكم واحد لكون مدلولهما واحدا ولهذا اجمع المحققون على
ان الضمير الراجع الى النكرة نكرة فيكون ح كانه مضاف الى الاسم
الجنس الظاهر الا يرى ان الامام عبد القاهر قال فى قوله انما يعرف
ذا الفضل من الناس الا ذووه هذا اولى من اضافته الى ضمير زيد
وعمرو وانت تتبعت كتب القوم تجد كلامهم يؤيد قلنا كذا
قال شارح الضوء ولكن فيهما لا يخفى واما قوله هنا المعروف
بالمرتبذل فيه الوجوه انما يعرف ذا الفضل من الناس الا ذووه
المعرف الاحسان وذووه فاعل يعرف اى لا يعرف قدر صاحب
الفضل وعزته الا صاحب الفضل دون الجهال وكذا قوله كعب
كما زهير صبحنا الخير رحيمه هفات ابار دوى اروى تهاذووها
وذوو بفتح الذال وضم الواو الاولى جمع مذكر لذو تقول رجل

ذومال

ذومال ورجلان ذوا مال رفعا ورجلين ذوى مال نصبا وجرا و
رجال ذوو مال رفعا وذوى مال نصبا وجرا وامراة ذات
مال وامراتان ذواتا مال رفعا وامراتين ذواتى مال نصبا
وجرا ونساء ذوات مال كاعراب مسلمات فهذا لا يقاس عليه شئ
وكذلك قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه لاجرائه مجرى صاحب
فى قوله فلا اعنى بذلك اسفلكم ولكن اريد به الذوينا فاذا ان
لا يقاس عليهما شئ فجى به اى بذو والجار والمجرور فى محل
الرفع على انه قايم مقام الفاعل فجئ هنا لجعل الانعام صفة لله هو
وهو اى ذو من الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم وهى
اى تلك الاسماء الستة اخوه وفوه وهنوه والهن كناية ومعناه
شئ اى انه كناية عما لا يعرف اسمه او يكره التصريح به من العورة
والفعل القبيح وغير ذلك وحموها انما انث الضمير مخالفا لما قبله
لان الحم نسب زوج المراة ابوه واخوه وابنه فاذن اضيف الى
الاناث وذومال فانها اى الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير
ياء المتكلم بالواو رفعا وبالياء جرا وبالالف نصبا وانما فى الاكثر
لان بعضهم يجعلها مقصورة على ما حكاه الفراء فنقول اياه فى
الاحوال الثلث كما تقول عصاه وعليه قول الشاعرات اباها وابا اباها
قد بلغا فى المجد غايتاها ولم يقل ابا ابيها قصدا الى جعله مقصورا و
تثنى الغاية بالالف حالة النصب على لغة بنى الحارث ومنهم من يجعل

اعراب التثنية بالالف في الاحوال الثلث باعتبار ان للمجد صاحبين
اعني الاب واب الاب معناه قد بلغ الاب في المجد غايته واب الاب ايضا
غايته وتأنيث الضمير في غايتاها على تأويل المجد بالمرتبة وشرطها
مضافة الى غير ياء المتكلم لانها ان لم تضف يكون اعرابها بالحركات نحو
جائني اب ورايت ابا ومررت باب وان كانت مضافة لكن الى غير يا
المتكلم يكون اعرابها تقديريا على رائ البعض وهو الاصح او يكون
مبنية على رائ آخر او يكون واسطة بين المعرب والمبني وهذا اي كون
المضاف الى ياء المتكلم واسطة بينهما مذهب ضعيف اذ الظاهر انه لا يخرج
عن الاعراب والبناء وشرط ايضا كونها مكبرة اذ على تقدير كونها مصغرة
يكون اعرابها بالحركة تقول هذا اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك
هذا قالوا ويرد عليه ان الاسماء الستة المضافة اذا اضيف الى غير يا المتكلم
مصغرة يجب ان يكون اعرابها بالحروف تقديرا لوجوب قلب واوها
ياء وقد ما كان يدور هذا الوهم في خلدي ثم وجدته في كتب بعض
المحققين من المتأخرين مع جوابه بانه لما صغرت تلك الآسماء تحرك
آخر حرفها اليتم وزن فُعَيْل فلما تحرّك خرج عن صلاحية الاعرابية
لوجوب سكون حرف جعل اعرابا فقلب وجعل اعرابها بالحركة اذ الياء
الساكن ما قبلها كالصحيح في تحمل الحركات وان كان ما قبلها ياء وكذا
شرط ايضا كونها مفردة اذ لو ثنيت او جمعت لكان اعرابها كاعراب ساير
الاسماء المثناة والمجموعة وقد اهملها الشارح والاولى ذكرهما وتلخيص

الكلام

الكلام في هذا المقام على وجه يتحقق منه المراد سوان يقال ان هذه
الآسماء الخمسة محذوفة اللام نسيا اصل الاربعة الاولى اخوٌ وابوٌ و
هنوٌ وحموٌ واصل فم فوه فحذف اللام اعني الهاء حذفا غير قياسي
فبقي الواو ساكنة فلو حذف لزم بقاء الاسم المتمكن على حرف واحد
ولو ابقي واعراب لزم قلبه الفا لانفتاح ما قبله فلزم في المنون التقاء
الساكنين وحذفه مؤدي الى البقاء على حرف واحد فابدل منه الميم العوبر
في المخرج فاذا لم تضف اعربت بالحركة لفظا واذا اضيف الى غير ياء المتكلم
اعيدت اللامات من الاربعة واعيدت العين من الخامس لعدم ضرورة
الابدال لعدم التنوين فجعلت حروفا اعرابا اما على معنى ان يكون تلك الحروف
نفس الاعراب واما على معنى ان تلك الحروف دلائل الاعراب على رائ من
يجعل الاعراب هو الاختلاف والحركات دلايل فان حرف الاعراب
كما يطلق ايضا على حرف يعتوره الاعراب لفظا كدال زيدا او تقديرا
كالف عصا يطلق ايضا على حرف يتغير للاعراب واذا اضيفت الى يا المتكلم
لم يعد اللامات من الاربعة بل كان اعرابها تقديريا بالحركة يقول
في احوال الثلث ابي مثلا ويعاد العين من الخامس لعدم ضرورة الابدال
فيقال في الاحوال في ولم يجعل حرف الاعراب حتى يقال فاي كعلامى
اذ لما لزم عند الاضافة الى ياء المتكلم قلبها ياء على ما هو القاعدة قلبت
وكسرت الفاء لمناسبة الياء وجعل الاعراب في التقدير واما ذو فهو لا ينفك
ولا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الا الى المظهر ولذا لم يقل اخوك آه لينا سب

ليناسب لم في الغيبة بناء على ان المظهر غيبة وفي التمثيل بالواو دون الالف
والياء تنبيه على ان المحذوف المبدل منها واو وردت في حالة الرفع وقلبت
الفا وياء في النصب والجر وان عين ذو واو جعل الاعراب رفعا وقلبت
الفا وياء في النصب والجر لمجيء مؤنثه ذات اصله ذوات لقولهم في مثناه
ذوان حذفت العين لكثرة الاستعمال وقيل الاولى ان يكون لامه المحذوفة
ياء دون واو اصل ذوى لقلة ما كان عينه ولامه واو وذو ههنا بالياء
لانه مجرور على انه صفة لله كما مر وهو مضاف الى الانعام وهو اي الانعام
ايصال الخير الى الغير لا لغرض دنيوي كان ذلك الغرض او اخرويا والعوض
يقابله في القدر والمرتبة اولا واجزاره اي اجزار الانعام لكونه مضافا
اليه لذي جاعل مجرور لكونه بدلا من الله ولا يجوز ان يكون صفة له
لان جاعل نكرة والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف في التعريف و
التنكير لاتحادهما في الصدق يعني ان الصفة لما كانت عين الموصوف
في المعنى نحو جاءني الزيد الظريف وجب ان يدخل عليها ما يدخل على الموصوف
من التعريف والتنكير لامتناع كون الواحد شايعا ومخصوصا وما ينبغي
ان يعلم ان الموصوف قد يكون معرفا باللام والوصف مجرورا عنها فيقال
ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل كذا وما يحسن بالرجل خير منك فقال الخليل
مثلك وخير لغتان للرجل على نية الالف واللام وكذا غير اذا جعل وصفا
للمعرفة دون البدل اي لم يشترط في البدل اي يطابق المبدل منه في التعريف
والتنكير وذلك لان لان البدل مستقل بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة

اللفظ

٢

اللفظ وليس هو مع المبدل منه بمنزلة شيء واحد فلا يلزم من اختلافها
تعريف وتنكير الخروج عن حد المناسبة ولزوم الاحالة بلزوم كون الشيء
الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة قال في شرح الرضي واعلم ان بدل
الكل من الكل يوافق المتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
فقط لا في التعريف واما الابدال الآخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه
في الافراد والتذكير وفروعهما انتهى الا انه اذا ابدل النكرة من المعرفة
بدل الكل من الكل فالوصف اي توصيف البدل بنكرة اخرى حسن عند
اكثر النحاة وواجب عند ابن الحاجب كما قال في الكافية اذا ابدل النكرة
من المعرفة فالنعت اي النعت واجب وانما وجب لانه لا فايدة في الابهام
بعد التفسير في بدل الكل الذي يكون المراد منه ما اريد من الاول وقيل لانه
لا يجوز ان يكون المقصود قاصرا عن غير المقصود بمراتب وهو موهوم في المعنى
لكن حسنه او وجوبه اذا كان البدل عين المبدل منه لفظا كقوله تعالى لنسفعا
بالنون الخفيفة الا انه لما قلبت النون الفا في الوقف كتبت بالالف
فانهم قالوا الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء
بها والوقف عليها ومن ثم كتب النون المنصوب واذا حرف نصب واضربا
امر للواحد المذكور بالالف على الاكثر لان الوقف عليها بالالف بقلب
التنوين والنون الاصلي والزايد الفا لانفتاح ما قبلها فان قيل فعلى
هذا ينبغي ان يكتب اضربن امر الجمع المذكر بواو ونون واضربن للواحدة
المخاطبة بياء وهل تضربن للواحدة المخاطبة بياء وهل تضربن للجمع

المذكر بواو ونون لانك اذا وقفت عليها قلت اضربوا واضربي وهل
تضربون وهل تضربين باسقاط نون التاكيد ورد الواو والياء والنون
المحذوفات لاجله قلنا نعم لكنه لما تعسر تبيين هذا الاصل وهو ان عند
الوقف تحذف نون التاكيد ويرد ما حذف لاجله فلانه لا يعرفه الا الحاذق
في هذا الفن كتبوا مثل ذلك على لفظه بالناصية ناصية كاذبة خاطئة [illegible]
لكن هذا اي الاشتراط بان يكون البدل على لفظ المبدل منه بعينه مذهب
الكوفيين وعند البصريين لا شرط ان يكون البدل على لفظ المبدل منه كذا في
اللباب وعبارة اللباب هكذا ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة
ولا شرط ان يكون على لفظ المبدل منه على الصحيح انتهى كلامه فلو حذف
قوله او وجوبه لكان اولى اذ لا تعرض له في اللباب هذا بقي ههنا بحث وهو
ان حصر الحسن على كون البدل موصوفا غير مستقيم انما الذي يتوقف عليه الحسن
او الصحة على راي الشيخ هو ان يتصل بالنكرة المبدلة فايدة لم يفهم
من المعرفة فمثل هذه الفايدة لو حصلت حسن والا فلا سواء حصلت بالوصف
او غيره قال الشيخ عبد القاهر انشدني شيخي عبد الوارث انا وجدنا بني
جيلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا عرض فقال قوله طول مجرور بانه بدل
من ساعد الضب وساعد الضب معرفة وطول نكرة وفيه فايدة لم يفهم
من ساعد الضب اذ لا دلالة على شيء من الطول والعرض صريحا وقال السيرافي
في شرح كتاب سيبويه تقول مررت باخوتك مسلم وكافر على البدل وبالجملة ان
لم يفد النكرة الا ما افاده الاول لم يجز ابدال النكرة من المعرفة اذ هو اذن

ابهام التفسير نحو مررت بزيد رجل ولا طائل تحته هكذا في بعض الشرح
الشروح للباب فان قيل لم لم يتعرف جاعل ههنا بالاضافة قلنا لانها لفظية
غير مفيدة للتعريف بل مفيدة للتخفيف في اللفظ بسقوط التنوين لان
اصله جاعل النحو بتنوين جاعل ونصب النحو وينبغي ان يعلم ان التخفيف
الذي يفيده الاضافة اللفظية قد يكون في المضاف وحده نحو ضارب زيد
وقد يكون في المضاف اليه وحده نحو الحسن الوجه اذ اصله الحسن وجهه وقد
يكون فيهما نحو حسن الوجه وقد يكون لا في لفظ واحد منهما نحو افضل القوم على قول من
قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية فان التخفيف فيه يحصل بحذف من
لا معنوية حتى يفيد التعريف فلم يصح كونه صفة لله كما توهم صاحب الاصباح
يعني ان الاضافة قسمان احدهما اللفظية وهي منحصرة في ثلثة مواضع عند الجمهور
احدها اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وثانيها اضافة اسم المفعول الى ما يقوم
مقام الفاعل اذا اريد بهما اي باسم الفاعل والمفعول الحال او الاستقبال نحو مررت
برجل ضارب زيد الآن او غدا ونحو مررت برجل معمور الدار كذلك الآن او غدا
واما اذا اريد به اي باسم الفاعل على ما يدل عليه قوله ضاربك وما لكه ولو قال
بهما مناسبا للسابق لكان اولى لان حال اسم المفعول كذلك الماضي والاستمرار فمعنوية
اي اضافتها معنوية مفيدة للتعريف نحو مررت بزيد ضاربك امس في
الماضي او مالكه بالجر عطفا على ضارب عبيده اي في الاستمرار والعبيد
جمع العبد وانما كانت اضافتهما معنوية في اما على تقدير كونهما بمعنى الماضي
فلان الاضافة فيه لا يكون في تقدير الانفصال لانها ليست الى معموله حيث

ج

المشابهة الكاملة اى المشابهة لفظا ومعنى مفقودة وغير مؤثرة عندهم
واما على تقدير كونها بمعنى الاستمرار فلكون معنى الماضى موجودا فيه هذا لكن
الحق انه اذا قصد به زمان مستمر اى مشتمل على الازمنة الثلثة يمكن ان يجعل
لفظية ومعنوية ايضا وقد صرح به فى شرح اللباب وقال بعض المحققين
ان اعتبار الوجهين فى هذه الاضافة مما يختلج فى صدرى حتى ظفرت
بنص من قبل صاحب الكشاف حيث جعل هذه الاضافة فى موضع لفظية
وموضع آخر معنوية هذا قيل فى كلام الشارح نظر لانه جعل العام اعنى
الاستمرار قسيما للخاص اعنى الماضى وعلى تقدير ان ليس بينهما عموم و
خصوص فيه نظر من جهة اخرى وهو ان الزمان المقترن للفعل للفعل
ومشابهاته فى المشهور ثلثة الماضى والحال والاستقبال وعلى ما ذكر يكون الزمان
المقترن لها اربعة وهو خلاف المشهور ويمكن ان يجاب بان الشارح ليس فى
صدد التقسيم بل فى صدد الارادة ومنشاء الغلط الجهل بالفرق بينهما وبان
المشهور ان الزمان المقترن للفعل ثلثة لا لمشابهاته لانها لا يقترن فضلا عن الشهرة
انتهى والثالث من تلك المواضع الثلثة اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها
نحو مررت برجل حسن الوجه لا يقال كيف اضيف الحسن الى الوجه والحسن هو
الوجه فيلزم اضافة الشئ الى نفسه قلنا لا نم فان الحسن اعم من الوجه فيكون
من اضافة العام الى الخاص وقيل ان الحسن ليس هو الوجه بل الحسن هو
الشخص الذى له الوجه فان قيل لم يتعرض الى اضافة اسم الفاعل الى
فاعله مع انه من جملة المحتملات العقلية قلنا ان اسم الفاعل من الفعل

اللازم

٢٢

اللازم قد يضاف الى فاعله السببى لكن بعد ان اخرج بعد كونه فاعلا
بان نصب تشبيها بالمفعول بعد تشبيه اسم الفاعل من اللازم باسم الفاعل
من المتعدى فهو مندرج فى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله ولذا لم يتعرض
اليه واما اسم الفاعل من المتعدى فلا يضاف الى فاعله للزوم اللبس وعدم التغاير
وتحقيقه على وجه التفصيل ان اسم الفاعل المتعدى والمفعول المتعدى
الى اكثر من واحد لا يضافان الا الى المفعول فان قيل هذا ضارب زيد
ومعطى زيد لم يكن زيد الا مفعولا لان الاضافة الى الفاعل على خلاف الاصل
لان المضاف ينبغى ان يغاير المضاف اليه واسم الفاعل على نفس فاعله فهو هو
ولانه تشبيه باضافته الى مفعوله واما اسم الفاعل اللازم واسم المفعول
اللازم وهو المشتق من المتعدى الى مفعول واحد لما اريد اضافتهما
الى الفاعل توسعا فى الكلام شبهوهما بالمتعدى منهما ونصبوا فاعلهما
على التشبيه بالمفعول ثم اضيفا اليه وذلك بان ينقل الضمير المتصل الى اسم
الفاعل والمفعول فيكون فاعلهما مستكنا فيه فيقع الفاعل فى صورة
المفعول فيقول مثلا فى زيد قايم ابوه زيد قايم الاب والصفة المشبهة
لما كانت شبيهة باسم الفاعل لفظا ومعنى اما لفظا فلانها تثنى و
تجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك تقول حسن حسنان حسنون حسنة
حسنتان حسنات وابيض ابيضان بيض بيضاء بيضاوان بيض كما
تقول ضارب ضاربان ضاربون آه واما معنى فلانها لمن قام به الفعل
ولذلك سميت بالصفة المشبهة شبهته به فى جميع انواع عمله تكميلا

للشبه وتوسعا في الكلام ولما لم يكن لها مفعول يضاف اليه او ينصبه جوز اضافتها
الى الفاعل ونصبها اياه تشبيها بالمفعول نحو الحسن الوجه بجر الوجه ونصبه
فاحفظ هذا فانه من اسرار الخفية والكنوز المخفية وماعداها اى ماعدا
الثلثة المذكورة بعض لنا : وماعدا الاربعة على رأى من يجعل اضافة
افعل التفضيل لفظية اضافة معنوية وبالجملة الاضافة اما معنوية ان كان
المضاف اسما غير مشتق سواء كان مصدرا او غيره او مشتق غير عامل في المضاف
اليه نحو هذا غلام زيد ومضارع بصر وضرب زيد واما لفظية ان كان المضاف مشتقا
عاملا فيه او ما في لا به نحو زيد ضاربك وحسن الوجه وهاشمي الاب مفيدة
للتعريف في التخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة او نكرة نحو جاءني غلام زيد
مثال كون المضاف اليه معرفة او رجل مثال كونه نكرة على اللف والنشر المرتب
يعني ان كان المضاف اليه في المعنوية نكرة يكتسب المضاف منه التخصيص وزوال
بعض الشيوع نحو غلام رجل وموط وان كان المضاف اليه معرفة يكتسي المضاف
منه تعريفه نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا غير مختص بواحد
فاذا اضيف تعرف وصار لواحد بعينه وهو زيد فان قلت هذا وان تعرف
وصار لواحد بعينه لكن لم يتعين الغلام في نفسه قلت هذا انما يتم اذا كان لزيد
غلام واحد اما اذا كان اكثر منه فلا وقد اطلقوا في قضية الاضافة المعنوية
فلت تعريفها باعتبار العهد وتحقيقه انك اذا قلت غلام زيد جاءني فلابد ان
يشير به الى غلام معين من بين غلمانه له مزيد خصوصية لزيد بحيث يرجع اطلاق
اليه دون ساير الغلمان اما لكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او يكون اللفظ

غلاما معهودا ثم يستعمل على خلاف وضعه فيقال جاءني غلام زيد من غير
اشارة الى واحد معين وهذا لا يضر افادتها التعريف باصل الوضع كما
في المعرف باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين ثم قد يستعمل بالاشارة
الى معين كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني فانه
لم يرد به اسما معينا اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم لنفسه والمعنى ولقد مررت على
لئيم من اللئام قالوا ولكونه بمعنى لئيم يصح جعل يسبني وصفا وانما افادتهما
اى التعريف والتخصيص هذه الاضافة مرفوعة على انه فاعل افادت اى
انما افادتهما الاضافة المعنوية دون اللفظية لان الاتصال هنا في اللفظ
والمعنى اما في اللفظ فلان المضاف اليه متصل بالمضاف وممتزج معه بحيث
تنزل منه منزلة التنوين واما معنى فلان وضع الاضافة المعنوية لتفيد
ان لواحد مما يدل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه
فان الاضافة المعنوية عندهم امالة اسم خاص بواسطة الحرف فلما كان
الاتصال هنا في اللفظ والمعنى معا ينبغي ان يفيد التعريف والتخصيص في معنى
المضاف بعد ما افاد التخفيف اللفظي ليكون قدر مرتبة اللفظ على قدر مرتبة
المعنى وبهذا التقرير يظهر اندفاع ما يتوهم من المصادرة على المطلوب
وفي اللفظية الاتصال في اللفظ فقط والمعنى على الانفصال ولذا سميت لفظية
ولم تفد الا تخفيفا لفظيا فان قلت ما اذا تقول في ضارب رجل فان الضارب
قد تخصص وزال عنه بعض الشيوع بالاضافة الى رجل كما في غلام رجل
قلت التخصص الذي في ضارب رجل لم يحصل بالاضافة بل كان حاصلا

لضارب من رجل حين كان منصوبا به بلا تفاوة فجاعل اسم فاعل اضيف
الى مفعوله وهو النحو مراد منه الحال والاستقبال لا يقال لا نم ذلك لان
الجعل فعل الله تعالى وفعله منزه عن الزمان فان قلت كونه بمعنى الحال
والاستقبال بالنسبة الينا دونه وانما قلنا مراد منه الخ بدلالة عمله
في المفعولين وهو اى كل واحد منهما النحو والعالق في كالملح ولا يعمل
اسم الفاعل ما لم يكن بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد عطف على ما قبله
بحسب المعنى اى لا يعمل الا بشرط ارادة الحال والاستقبال والاعتماد على احد الاشياء
الستة كما سيجيء فيكون اضافته لفظية في تقدير الانفصال غير مفيدة
للتعريف والتخصيص فلا يصح كونه صفة له فيكون بدلا منه ويجوز فيه
الرفع والنصب ايضا اما الرفع فعلى انه خبر مبتدا محذوف اى هو الله تعالى
جاعل النحو واما النصب فبتقدير اعني او امدح وعلى كل واحد من التقديرين
يقال في عرفهم انه نصب على المدح كما يقال انه نصب على الشتم اذا قدر عامله
اذم اما على تقدير امدح فظ واما على تقدير اعني فلان اعتناء المتكلم
واهتمامه به اذا كان لا في صدد الذم يفيد المدح فالنصب على المدح
في عرفهم يشمل كل موضع يفهم من تقدير عامله المدح هكذا افادنا
بعض من اساتذتي ابقاهم الله تعالى ويؤيده كلام شارح اللباب
فان قيل بعد جعلكم اياه راجع الى جاعل بدلا منه اى من لفظة الله
فاى قسم من اقسام البدل هذا استفهام انكاري واللام في لان اقسامه
متعلق لما استفاد من الاستفهام المذكور كانه قال لا يصح ان يكون جاعل

جاعل شيا من اقسام البدل لان اقسامه اربعة بدل الكل من الكل
ان صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه كقوله تعالى اهدنا الصراط
المستقيم صراط الذين فان صراط الذين عين الصراط المستقيم صدقا
وان تغايرا مفهوما وبدل البعض من الكل ان كان البدل بعض المبدل منه
نحو جاءني القوم اكثرهم او بعضهم وبدل الاشتمال ان كان بينهما تعلق بغير الكلية
والجزئية سواء كان مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس نحو قوله تعالى
يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه او لم يشتمل احدهما على الآخر اصلا بهذا الاشتمال
فانهم قالوا حين قسموا البدل الى الاربعة انما سمي هذا بالاشتمال لان المبدل منه مشتمل
على البدل كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا على البدل
اجمالا ومتقاضيا له بحيث يتشوق النفس عند ذكره الى ذكر ثان يبين ما اجمل
اولا فيذكر البدل ملخصا لما دل عليه الاول مبينا له فعلى هذا لا يجوز ان يقال
في بدل الاشتمال بنى الوزيد وكيله ~~ولو قلت ضربت زيد عبده كان بدل الغلط~~
لان الاول غير مجمل لانه يعرف عرفا من قولك بنى الوزيد ان الباني هو وكيله
ولو قلت ضربت زيد عبده كان بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج
الى شيء آخر واعلم انهم قالوا يجب ان يكون في بدل البعض وبدل الاشتمال ضمير عايد
الى المبدلين بخلاف الكل فان العينية هناك يغني عن الربط كما قالوا ان الجملة
الواقعة خبرا اذا كان عين المبتدا وعبارة عنه فلا حاجة الى الضمير الرابط نحو
قوله قل هو الله احد وقوله عم افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله
وقولك مقولي زيد منطلق ثم ان هذا الضمير قد يكون مقدرا نحو جاءني ثلثة زيد

اى منهم وبدل الغلط ان كان الاتيان بالمبدل منه وقع غلطا نحو مررت برجل
حمار يعنى اراد المتكلم ان تقول مررت بحمار فسبق لسانه الى رجل ثم تداركه فقال
بحمار اى ذكره وتلفظه لدفع هذا الغلط فيكون الغلط فى المبدل منه
ولهذا قالوا بدل الغلط بالاضافة ولم يقولوا البدل الغلط بالصفة
فمعنى بدل الغلط بدل الشئ من الغلط قالوا الاضافة فى القسمين الاولين
بيانية وفى الاخريين الى السبب اى البدل الذى كان سبب الاتيان به وقوع
الغلط فى المبدل منه وقيل الاضافة فى بدل الغلط الا دنى ملابسة كما فى كوكب
الخرقاء ولعل هذا اولى لان الاول تسمية بالاعم الاغلب اذ قد يكون سببه النسيان
كما يكون سببه الغلط وكذا فى بدل الاشتمال فاعتبر فيما سبق وهذا اى بدل الغلط
لا يكون الا من غير روية فكر ولهذا لا يجئ فى كلام الفصحاء قوله
فجاعل لا يجوز ان يكون من الاول والثانى الخ مرتبط المقدر اى قسم من اقسام
البدل لان اقسامه اربعة الخ لا شعارهما الكلية والجزئية وهو اى الله سبحانه
متعال اى منزه بالعلو عنهما ولا من الثالث لان الاشتمال انما استعمل فى الاجسام
غالبا ولا من الرابع لان كلام المص ليس بكلام غير فكرة وهو ظ فلا يكون
جاعل بدلا من لفظ لان انتفاء الاقسام عنه اى عن جاعل باسمها اى بجميعها
يقال هذا لك باسره اى بقده يعنى جميعه كما يقال برمته اى بكليته بدل على انتفاء
المقسم وهو مطلق البدل عنه اى عن جاعل وهذا اى قولنا لانتفاء الاقسام الخ
معنى قول اهل المعقول اى المعلوم العقلية كالحكمة والمنطق وغيرهما
لا وجود للعام كالانسان الا فى ضمن الخاص والافراد كزيد وعمرو وبكر وغير

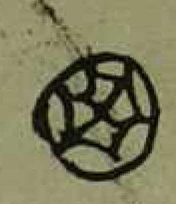
ذلك

ذكر قلنا ان التحقيق هنا ان القول ببدلية جاعل من الله متعلق ببدليته
قوله مجاز مرسل خبر ان اى مجاز كانت العلاقة المعتبرة بين معناه الحقيقى والمجازى
غير التشبيه مثل علاقة السببية والتبعية وغيرهما فانه اذا كان العلاقة هو التشبيه
يسمى المجاز بالاستعارة دون المرسل على ما يجئ من قبيل اطلاق اسم المتبوع
على التابع لان البدل فى الحقيقة موصوف اى موصوف جاعل وهو الله بالجر
على الحكاية وهو الافصح وجاز رفعه على الخبرية اذ التقدير هو جاعل النحو
فانه نكرة وقعت بدلا من من الله موصوفا بنكرة اخرى وهو جاعل
فلم يلزم ترك الواجب او الحسن واما الاله معرفا باللام فمن الاعلام
الغالبة وتسمى اعلاما اتفاقية كالنجم والصعق اعنى ان الاله فى الاصل
من اسماء الاجناس كالرجل يقع على كل معبود بحق وباطل ثم غلب
على ذات المعبود بالحق كما ان النجم فيه اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا
وان الصعق اسم لمن اصابته صاعقة ثم غلب خويلد بن نوفل واما الله
بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اصلا وعمله
يدل على هذا التقدير لاشتراطه اى لاشتراط عمله بالاعتماد اما على المو
او على غيره من الامور الخمسة او الستة على ما يجئ اذ لو لم يكن التقدير
كذلك ليطل العمل وقد ثبت عمله فى المفعولين فان قلت من اين علم
عمله قلت قد علم عمله فى المفعول الثانى بشهادة فحوى الكلام اى
بتعلق قوله كالملح بقوله جاعل النحو معنى واذا عمل فى الثانى عمل فى الاول
ايضا والا يلزم اقتصار العمل على احدى المفعولين وهو ممتنع

على ما بين في المطولات فان قلت هذا انما يتم اذا عمل في الثاني وهو ممنوع
لجواز ان يجعل جاعل بمعنى الماضي ويكون كالمح مفعولا لفعل مقدر
دل عليه جاعل كما قالوا في زيد معطي عمرو درهما امس من ان درهما
منصوب باعطى المقدر الدال عليه لفظ معطي قلت نعم يمكن ذلك لكن
شهادة فحوى الكلام تمنع ذلك التمحل يعرفه من له طبع سليم وعقل مستقيم
ويلزم ايضا ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب وهو اي مذهبه وجوب
النعت اذا ابدلت النكرة من المعرفة وهي جاعل ههنا لعدم تعرفه بالاضافة
كما مر من المعرفة وهو الله منها او يلزم تركه الحسن بفتحتين على مذهب
الجمهور كما مر بيانه فيكون ح اي فيكون الحين كونه هو البدل في الحقيقة
من القسم الاول بمعنى بدل العين من العين لا بمعنى بدل الكل من الكل
حتى يلزم ما ذكرتم من ابهام الكلية والجزئية وبدلية جاعل على
مجازيه من القسم الثالث قوله بدلية مبتداء ومن القسم الثالث خبره
وان امكن كونه من الاول بمعنى بدل العين من العين فبمعنى الاشتمال
وجود التعلق بينهما مطلقا النحاة فلا يلزم ما ذكرتم من ابهام الجسمية
هذا فصل الخطاب يؤتونه به عند اتمام طائفة من الكلام والاخذ
في الاخرى التقدير تم هذا او اخذ هذا او هذا اي الامر المذكور كما
ذكر او واقع الامر هذا المذكور الى غير ذلك مما يناسب لكن بقي ههنا سوال
ناش من شائت بسحابه ارتفعت عن اقسام البدل وهو ان قولنا
جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره من اي قسم من اقسام البدل

قلنا جاءني زيد غلامه او اخوه انه من الرابع وهو بدل الغلط لان عدم
كونهما من الاول والثاني ظ لعدم كون الثاني عين الاول ولا بعضه وكذا عدم
كونه من الثالث وهو بدل الاشتمال ظ لان شرطه كون المتبوع بحيث يطلق
ويراد به التابع وكون النفس عند ذكره منتظرة ومتشوقة الى ذكر التابع
الا ترى انا اذا قلنا سلب زيد نعلم ان المسلوب ليس هو نفس زيد بل شيء
مما يتعلق به من ثوبه او قلنسوته او جلده او غير ذلك فنشتاق الى ان يذكر
ثوبه وهذا الشرط منتف فيما قلتم من المثال فلا يكون من بدل الاشتمال
فتعين انه من بدل الغلط لانحصار الاقسام في الاربعة كذا اي كالمذكور
ههنا ذكر في حواشي المطول الشريف الدين الجرجاني لكن فيه ما فيه
ما موصولة مبتداء في جملة ظرفيه صلته والعايد هو فاعل الظرف
اعني الضمير الذي نقل اليه من عامله المقدر والضمير المجرور البارز عايد
الى ما ذكر في حواشي المطول وفيه المقدم خبر المبتداء اي ما ثبت في المذكور
في حواشي المطول من الخلل والضعف حاصل اي فيما ذكر ههنا لانه
مثله لا يخفى ذلك اي حصول ما فيه على الفطن هو بفتح الفاء وكسر
الطاء او ضمها من اتصف بجودة الادراك وهذا الكلام اعني قوله فيه
ما فيه اشارة الى اعتراض يرد على حواشي المطول على زعمه قيل هو
ان يقال لا نم انه تعين كونه من بدل الغلط اذ يجوز ان يكون المثال
الاول والثاني من بدل الاشتمال لوجود التعلق المعتبر فيه اعني علاقة
الملكية والاخوة التي هي غير الكلية والجزئية وكذا المثال الثالث من الاشتمال

ان كان مع الروية والا فمن بدل الغلط وانما قلنا على زعمه اذ لا يخفى عليك
ان مجرد الوجود التعلق لا يكفي في بدل الاشتمال وان توهم الشارح كفايته نظرا
الى ما يفهم من ظ كلامهم في تقسيم البدل الى الاربعة بل لا بد من شرط كون المتبوع
بحيث يطلق الكل على ما صرحوا به في مواضع لا يحصى [illegible] متعلق بجاعل
والمفعول الثاني بجاعل قوله كالملح في الطعام اما الكاف في كالملح اى هو
اما الكاف وحده نصب على الحال وان كان من الكاف خبرا لكنه حال منه مفعولا



معنى وتقديرا اى اما ان يجعل الكاف وحده اى منفردا ان جعلناها اى الكاف
فهو يذكر ويؤنث وكذا في الحرف يجوز تانيثه بتاويل الكلمة وتذكيره
باعتبار الحرف بمعنى المثل هذا انما يستقيم على راى الاخفش لا على راى سيبويه
فانه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة حيث يدخلها حرف الجر كقوله
يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن ثغر مثل البرد الذى يذوب للطافته
ان قلت ما الفرق بين كون الكاف اسما وبين كونه حرف جر قلت الكاف
وكذا على واذا كانت اسما يكون المراد تشبيها وعلوا ومجازا من غير
ملاحظة الخصوصيات واذا كانت حروفا يكون المراد بها تلك المعاني مع



خصوصياتها اى بملاحظة خصوصياتها يعرف ذلك بالعلامات و
القراين كما في ساير الاسماء المشتركة او الجار مع المجرور ان جعلناها حرف
جر اى كاينا كالملح في الطعام متعلق بجاعل ايضا فكلاهما اى قوله
في الكلام وقوله في الطعام ظرفا لغو لا مستقر وانما قال كلاهما لان قوله
كالملح على تقدير حرفية الكاف ظرف مستقر لانه في الاصل احد جزئي الكلام

اعني

اعني خبر المبتداء لان الجعل الكاين بمعنى التصيير يجري مجرى افعال القلوب في
مجرد الدخول على المبتداء والخبر لا في خصايصها على ما صرحوا عليه بقولنا
في مجرد الدخول عليهما لا في خصايصها يظهر ضعف ما ذكر في الضوء حيث
قال من افعال القلوب المستدعية للمفعولين الممتنعة الاقتصار على
احدهما وقد عمل في الثاني فوجب عمله في الاول والا يلزم الاقتصار على
احد المفعولين فان امتناع الاقتصار على احد المفعولين من خصايص
افعال القلوب لا يوجد في غيرها من ملحقاتها ويمكن ان يقال ليس المراد
من امتناع الاقتصار المذكور ههنا اقتصار الذكر على احد الذى من
خصايصها حتى يرد ما ذكر بل المراد امتناع اقتصار العمل على احد
فتدبر فانه نفيس فان قلت ما الفرق بين الظرف اللغو والمستقر
قلت ان الظرف مطلقا سواء كان ظرف زمان او مكان او جارا و
مجرورا فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل احتياج الظرف
اليه ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا
سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا انما يكون مستقرا اذا اجتمع فيه امور
ثلثة الاول ان يكون المتعلق بفتح اللام اى متعلق الظرف متضمنا فيه
بفتح الميم اى يكون الظرف بحيث يفهم منه عرفا معنى عامله وان لم يعلم
الالفاظ العربية واوضاعها والثاني ان يكون المتعلق من الافعال
العامة كالحصول والوجود والكون والاستقرار والثالث ان يكون
المتعلق مقدرا غير مذكور واحترزنا بالشرط الاول عن مثل مررت

بزيد فان المتعلق هو المرور والمرور ليس متضمنا في الجار والمجرور بل هو
امر خارج عن الظرف اى لا يفهم منه عرفا مع قطع النظر عن غيره واحترزنا
بالثانى عن قولنا زيد في الدار اذا قدر متعلقه آكل بقرينة دالة عليه فههنا
المتعلق مقدر في الظرف لكنه ليس من الافعال العامة ولذلك احتاج ذلك
المتعلق الى قرينة دالة عليه ولو كان عاما لما احتاج اليها يرد عليه ان حاصة
المستقر الاكتفاء بتقدير الفعل العام الذى هو اقل مراتب التقدير لا و
جوبه على ما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح وقد صرح الفاضل اليمنى
بانهم يقدرون في الظرف المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص
واما اذا وجدت فلا بد من تقديره لانه اكثر فايدة وتحقيق الكلام
في هذا المقام على وجه يتضح المرام ما قاله الشريف المحقق في حواشى
الكشاف من ان هذا القسم من الظرف انما سمى مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله
وفهم منه سوى الافعال العامة كان العامل المقدر من تلك الافعال
وان فهم منها شئ من خصوص الافعال كان المقدر بحسب المعنى فعلا خاصا
كما في بسم الله الرحمن الرحيم فانه قد يفهم تارة بقرينة الشروع
في القراءة خصوص فعل القراءة فيقدر اقرا بسم الله واخرى
يفهم بقرينة الشروع في القيام خصوص فعل القيام فيقدر اقوم
بسم الله وغير ذلك بحسب المقامات قال وذكرى وتقدير الفعل الخاص
لا يخرجه عن كونه ظرفا مستقرا لان معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيه
ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب ولما كان تقدير

الافعال

الافعال العامة مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر بما عامله محذوف
وعام انتهى كلامه واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف
ومن الافعال العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل في الدار واذا
لم يوجد هذه الشروط الثلث يكون الظرف لغوا والحاصل ان الاستقرار
منوط بوجود هذه الشروط باسرها واللغوية بعدم احتمال احدها
مثال المستقر زيد في الدار اذا قدر المتعلق حاصل او مستقر او موجود
او كاين او ثابت او غير ذلك ومثال اللغو زيد حاصل في الدار ومررت بزيد
واعلم ان قولهم الظرف مستقر بفتح القاف على الحذف والايصال
اى مستقر فيه فهو من قبيل قولهم المال مشترك كما يشعر به كلام الشريف
في وجه التسمية بالمستقر وقد عرفت وجهها واما وجه التسمية باللغو
فهو ان الظرف هذا لغو باطل بالنظر الى ظاهر الكلام لانه فضلة يتم الكلام
بدونها ولانه ملغى من جهة العمل حيث لا يعمل اصلا لا في المظهر ولا في
المضمر قال بعض المحققين من شراح اللباب وهو تسمية خالية عن
المناسبة يعنى انه اصطلاح مجرد ثم قال وانما انا فلا احب تسمية باللغو
لوقوعه في التنزيل والحديث ففيه اذن اخلال بالادب فسميناه
ظرفا خاصا عامله وسميناه المستقر ظرفا عاما اذ الملحوظ في الاول
خصوص العامل وفي الثانى عمومه انتهى وسالحظ من الاعراب
هو المستقر ولا يتم الكلام بدونه بل هو جزء الكلام وليس اللغو

كذلك لانه متعلق بكسر اللام لعامل المذكور والاعراب لذلك العامل يتم الكلام
بدونه قال بعض الفضلاء المتأخرين ان القوم قالوا للمستقر حظ ومحل
من الاعراب دون اللغو ولم اجد في كلامهم ما تحققه وتبين غرضهم منه
حتى لا يرد عليهم الاشتراك في الاعراب المحلي حيث قالوا بزيد في مررت بزيد
في محل النصب واجازوا في معطوفه النصب وهو لغو فا قوله متوكلا على الله تعالى
ومعتمدا على فضله ان مرادهم بذلك ان لا محل آخر له من الاعراب غير هذا
هذا المحل الا ان لا محل له من الاعراب اصلا وللمستقر ذلك الا يرى
انك اذا قلت زيد في الدار له محل من الاعراب من جهة تعلقه بالخبر
الحقيقي ومحل آخر غيره من جهة انه هو الخبر بعد حذف ذلك بدليل
انتقال الضمير منه اليه فله محلان من الاعراب على ما لا يخفى على ذوي الالباب
بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل في الدار فان له محلا واحدا انتهى كلامه لكن
التحقيق الذي ينحل به عقد الفحول ويزول به تحير العقول وهو ان
التحقيق بالقبول ما قال بعض المحققين من انك اذا قلت مررت بزيد
فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب والمنصوب المحل
على المفعولية هو المجرور فقط وان كان الاكثرون على خلافه وهو ضعيف
لان الجار كالجزء من الفعل اذ اللازم يجري مع الجار مجرى المتعدي الا يرى
ان معنى مررت بزيد جزت زيدا وجزء الفعل لا يكون معموله ولانه لو كان
الجار والمجرور في محل النصب لامتنع تعلقه بمررت لانه تعلق به لكان ظرف

ظرف لغو فلم يكن له محل من الاعراب وهذا التحقيق الذي ذكره هو الملايم
بقولهم لا حظ له من الاعراب ويؤيده ما ذكره في كتب المتأخرين من
ان التحقيق هو ان المنصوب المحل والمرفوع المحل هو المجرور فقط لان
اثر الجار في تعدية الفعل واقتضائه الى الاسم كالهمزة والتضعيف وان جعل
القوم المجموع منصوبا محلا تسامحا هذا بقي اشكال وهو ان الظاهر من
قول الشارح ولا يتم الكلام بدون المستقر بل هو جزء الكلام بخلاف
اللغو فانه يتم الكلام بدونه وهو ان الجار والمجرور اذا لم يقع جزء الكلام كما اذا
وقع صفة المفعول او حالا عنه لم يكن مستقرا ولم يكن له محل من الاعراب وقد
صرحوا بخلافهما بل قد اعترف به الشارح في هذا الكتاب تأمل ولا تغفل
على وزنه لا تنصر فانه بحث شريف والصلوة مجرور معطوفة على حمد الله
اي اما بعد الصلوة وهي الصلوة من الله تعالى الرحمة والمغفرة ومن عباده
من الجن والانس دعاء ومن الملائكة استغفار فان قلت ليس للصلوة
الا معنيان احدهما لغوي وهو الدعاء قيل فيه مساهلة لان الصلوة
لغة ليست بمنحصرة في الدعاء بل مشتركة بين الثلثة يجمعها قوله تعالى
ان الله وملائكته يصلون على النبي عم يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه
انتهى فان قيل كيف استعمل في معنييه معا والصحيح ان عموم المشترك
لا يجوز مطلقا قلنا لا نسلم انه استعمل في معنييه معا فان تقديره ان الله
يصلي وملائكته يصلون على ما صرحوا وثانيهما شرعي وهو الاركان
المعلومة اي الفرايض الستة التي هي التحريمة والقيام والقراءة

والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار التشهد والافعال المخصوصة.
كالقعدة الاولى وتكبير الركوع والنظر الى موضع السجود وقت القيام.
وغير ذلك من الواجبات الستة التي هي قراءة الفاتحة وضم السورة اليها
ورعاية الترتيب فيما تكرر في الصلوة على سبيل الفريضة وتعديل الاركان
والجهر والاخفاء فيما يجهر ويخفى والتشهد في القعدتين والسنن الخمسة
عشر التي هي رفع اليدين للتحريمة ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير والثناء
والتعوذ والتسمية والتأمين سرا ووضع يمينه على يساره تحت سرته
وتسبيح الركوع ثلثا واخذ ركبتيه بيديه وتفريج اصابعه وتكبير السجود
وتسبيحه ثلثا وافتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى والآداب التي هي كظم فمه
عند التثاوب واخراج كفيه من كمه عند التكبير وغير ذلك على ما ذكر في الفروع
الفروع فمن اين جاز ان يكون الصلوة من الله الرحمة ولم يتعرض لكونها بمعنى
الدعاء من عباده وبمعنى الاستغفار من ملائكته لكونهما موافقين لمعناها
اللغوي كما لا يخفى قلت لما كان للصلوة حقيقة وهو الدعاء والاركان المعلومة
والافعال المخصوصة وغاية بالرفع عطف على قوله حقيقة ولما كان معناها
الحقيقي غير مقصود لانه دعاء والدعاء سوال يقارن الخضوع ويدل
على الاحتياج والله تعالى منزه عنه حملت الصلوة على غايتها وهي الرحمة واعلم
ان الرحمة في الاصل التعطف ورقة القلب وهي كيفية نفسانية تستحيل
في حقه تعالى فتحمل على نهايتها وهي الانعام وبمثل هذا يأول الكيفيات
النفسانية المنسوبة اليه تعالى في القرآن كالحلم والغضب وغيرهما فاعلم

فاعلم ان حروف العطف عشرة عند بعض النحاة ومنهم ابن الحاجب وهي الواو وهي
الموضوعة للجمع مطلقا اي للجمع بين التابع والمتبوع في ثبوت امر لهما نحو قام
زيد وعمرو او في الحصول من شيء نحو قام زيد وقعد او في التحقيق نحو قام زيد
وعمرو وسواء كان للجمع مع ترتب التابع او تقدمه او الاجتماع في زمان
واحد وبالجملة ليس في الواو دلالة على احد هذه الاحتمالات وان لم يخل الوجود
عن احدها وتعين بمعونة القرينة والفاء الموضوعة للجمع مع الترتيب
بلا مهلة وثم الموضوعة للجمع مع الترتيب وان كان في الرتبة فيقال حينئذ
ثم ههنا للتراخي في الرتبة اي هو الاشعار بتباعد الامرين بمعنى ان احدهما بعيد
من الآخر رتبة اعم من ان يكون الاول اعلى والثاني ادنى او بالعكس وهي
اي ثم لا يجيء الا عاطفة مطلقا سواء كان مفردا او جمعا وقد يلحقها
تاء التانيث التاكيد فتختص بعطف الجمل كما مر في قوله فضيت ثمت قلت
لا يغنيني قال الامام المرزوقي التاء في ثمت علامة التانيث وهذه العلامة
تتصل بالاسم وبالفعل الا انها تبدل في الاسم هاء في الوقف وفي الفعل تسكن
الا ان يلاقيها ساكن ويكون تاء في الوقف والوصل جميعا ويقل دخولها
في الحرف فاذا دخلت حركة بالفتح نحو ربت ولات وثمت وتبقى تاء في
كل حال انتهى وحتى الموضوعة للجمع مع الانتهاء الى مدخولها في الاعتبار
بشرط كونه الجزء الاقوى او الاضعف من المعطوف عليه ولو بتأويل ويجيء
منه تحقيقه واو واما الموضوعان لاحد المتعدد منهما لكن لم يجب في او
ذكر اما قبل المعطوف عليه ولزم في اما كلزوم الواو قبلها ولهذا لم يجعلها.

بعضهم عاطفة وسيجئ تفصيله وقيل بينهما فرق آخر من حيث ان اما لا يقع
في النهي مثلا لا يقال لا تضرب اما زيدا واما عمرو ويقال او عمروا ومما ينبغي ان
يعلم ان اما ربما يرد بلا واو ونحو خذ اما هذا اما ذاك وربما يجئ وغير
مكررة ايضا اذا كان في الكلام عوض عن تكريرها نحو اما ان تكلمني جميلا والا فاسكت
فقوله ان تكلمني مبتدا خبره محذوف اى تكلمك بالجميل موجود والعوض ان
المدغم نونها في لام لا النافية وربما يجئ بفتح الهمزة على ما حكاه قطرب

الشرطية

وام وهي متصلة تدخل المفرد والجملة بعد همزة الاستفهام ويطلب بها تعيين
ما ثبت من احد الامرين او منقطعة بمعنى بل والهمزة يليها الجملة ويجئ
بعد الخبر وبعد الاستفهام والهمزة وهل ولا الموضوعة لنفي ما ثبت
للمعطوف عليه عن المفرد الذي عطفته نحو جاءني زيد لا عمرو فلا يجئ
الا بعد الايجاب ولا يعطف به الجملة وبل الموضوعة للاضراب عما قبلها
الى ما بعدها بعدها مفردا كان او جملة عن الاثبات الى الاثبات وعن النفي
الى النفي او الى الاثبات ولكن المخففة الموضوعة للاستدراك اى التدارك
الوهم لا لتدارك الغلط فيما قبلها كبل ويكون ذكر في المفرد وفي الجملة لكن
في المفرد بعد النفي اذ لا بد من مغايرة ما بعدها لما قبلها ولا مجال لاعتبار معنى
النفي في المعطوف هذا وهي ثمانية عند البعض وهي ما عداها اما ولكن
واحد عشر عند السكاكي حيث قال في المفتاح واى على قول لكن الجمهور على ان ما بعد
اى عطف بيان لما قبله وقد ايد رايهم بين ايمة اللغة يفسرون به الضمير المرفوع
المتصل بلا تاكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان ساير الحروف لا

العاطفة يقتضي مغايرة بين المعطوفين فان العطف التفسيري بالواو والفاء
قليل وتسعة عند البعض ومنه الزمخشري وهي ما عدا اما لان فيها اى في اما
مانعا لكونها للعطف الاول في لكونها صلة المنع وقوله من وجهين صفة لا مانعا
كاينا من وجهين الاول وقوعها قبل المعطوف عليه في نحو قولنا جاءني اما
زيد واما عمرو والثاني دخول حرف العطف عليها في واما فلو كانت حرف
العطف لامتنع دخول حرف عطف اخرى عليها الا يرى انه لا يقال جاءني
زيد واو عمرو فلهذين المانعين لم يجعله ذلك البعض للعطف والحاصل
انهم اى القائلين بان حرف العطف تسعة لم يجعلوها حرف عطف لورود السوال
على من يجعلها له في قولنا جاءني اما زيد واما عمرو بان يقال ان حرف العطف
فيه اما اما الاولى او اما الثانية فان كان الاول فما المعطوف عليه استفهام
على سبيل الانكار وان كان حرف العطف اما الثانية فاى حاجة الى الواو
التي هي حرف وصل حل هذا الاشكال مبنى على تمهيد مقدمة اى بسطها
وهي ان للنحاة في اما المسبوقة بمثلها ثلثة اقوال فقول بعضهم وهو ابو على
وعبد القاهر وانتمى اليهما الزمخشري ان اما فيه ليست عاطفة لا الاولى
والثانية والعاطف لعمرو على زيد في مثالنا هو الواو واما اما ههنا فللترديد
والتقسيم فقط وقول بعضهم ان العاطفة اما الثانية دون الاول
مستشهدا بصحة قيام او مقامها نحو جاءني اما زيد او عمرو فح يكون الواو
لعطف اما الثانية على اما الاولى فيكون اما الاولى للترديد فقط واما الثانية
للترديد وعطف عمرو على زيد في المثال المذكور وقول بعضهم وهو الامام

الاندلسي ان اما الاولى والثانية مجموعهما حرفا عطف والواو كما قلنا
قد عطفت اما على اما الاولى حتى يصير الحرف واحدا واما الاولى واما الثانية
قد عطفتا عمرا على زيد ولا يخفى ركاكة هذا القول اذ لا وجه لتقدم
بعض العاطفة على المعطوف عليه قال نجم الائمة والحق ان الواو هي
العاطفة واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو ادن في قوله
اما الى الجنة اما الى النار مقدر فاندفاع السوال على هذه الاقوال الثلثة ظ
اذ يندفع السوال باختيار المذهب الثاني ولكن يرد ذلك المذهب بانه لا يلزم
من صحة قيام او مقامها او يكون للعطف كاو فان المصدرية قد يقوم
مقامها ما المصدرية مع ان الاولى ناصبة للمضارع دون الثانية فافهم
هـ هذا المذكور والبحث عن معاني هذه الحروف العاطفة وبيان الفرق
بينهما لا يليق بهذا المقام ولكن قد اشرناها اجمالا تتميما للفائدة
على نبيه على حرف جر نبي مجرور بها والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه للنبي وهو
اي الضمير المذكور راجع الى الله والجار والمجرور متعلق بصلوة والنبي من النبوة
بضمتين وتشديد الواو وهي اي النبوة فعولة كالذكورة والانوثة فاصله
بغير الهمزة وهي اي النبوة ما ارتفع من الارض في يكون معنى النبي الذي
يشرف مجهول شرف بالتشديد على ساير الخلق وهو اي النبي ح اي على تقدير
كونه من النبوة فعيل بمعنى المفعول والجمع انبياء او النبي ماخوذة من النبأ بفتحتين
وهو الخبر فالنبي من اخبر عن الله تعالى وهو ح فعيل بمعنى الفاعل والجمع ح نبآء
مثل عليم وعلماء ويجمع ايضا على انبياء لا يقال كيف لا يعود لامه والجمع

فائد

والتصغير يرد الاشياء الى اصولها لانا نقول ان الهمزة لما ابدلت والزم الابدال
جمع جمع ما اصل لامه حرف علة كعيد واعياد وقيل النبي هو الطريق ومنه
يقال للرسل عن الله تعالى انبياء لكونهم طرق الهداية اليه تعالى فان قلت ما الفرق
بين النبي والرسول قلت بينهما عموم وخصوص مطلق لان الرسول من
له كتاب رباني والهام الهي والالهام هو القاء معنى في القلب بطريق الفيض
لا بطريق الوسوسة والنبي من له الهام الهي اعم من ان يكون له كتاب او لا
وكل رسول نبي من غير عكس فكلما اطلق النبي على رسولنا كما اطلقه المص
في قوله على نبيه فالمراد به النبي الذي هو بمعنى الرسول لا ما اي لا النبي الذي وجد
بدونه اي بدون الرسول تحقيقا لمعنى العموم فليتأمل في هذا المقام ولذا اي
ولكون المراد به ما ذكر جعل المص قوله محمد عطف بيان لنبيه مجرورا وعطف
البيان وهو التابع الذي جيء لايضاح نفس سابقه لا لايضاحه باعتبار الدلالة
على معنى فيه كما في الصفة انما يكون باسم مختص بالمبنى بفتح الياء اي بمتبوعه عند
اكثر النحاة وعند بعضهم وعليه راي الفاضل التفتازاني لا يلزم كونه اسما
مختصا به اي بمتبوعه بمعنى انه لا يجب اختصاص ذلك الاسم به على الاطلاق بل
اللازم ان يكون محمدا مختصا به في الجملة واقله بالقياس الى بعض ما يطلق
عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان ازالة ابهام محقق
واما تقديرا ان قصد به دفع ابهام مقدر كقوله تعالى الا بعدا لعاد قوم
هود وذلك انه لو قدر الاشتباه اما من اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما
جواز اطلاق اسمه على غيرهم لمشاركتهم اياه فيما اشتهروا به من العتو

والوناد او غير ذلك كثمود لاندفع ذلك الاشتباه بجعل قوم هود عطف بيان
لعاد فعطف البيان مهنا لدفع ابهام التقديري اعتنا بالمقصود وحفظا له
عن شايبة توهم غيره نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص اصلا لا
للمطلقا ولا من وجه واستدل ذلك البعض بقوله والمؤمن العايذات
الطير يمسح ركبان مكة بين الغيل والسند قوله والمؤمن مجرور بواو القسم
والعايذات الحديثة الناتج من الحيوانات جمع عايذ ومى اى العايذات
اما منصوبة بالمؤمن لاعتماده على الموصول لان الالف واللام فيه بمعنى
الذى او مجرورة لاضافة المؤمن اليها اضافة لفظية فالطير اما منصوب
او مجرور على انه عطف بيان لها وقول الشارح فان الطير عطف بيان للعايذات
مع انه ليس يختص لها يحتمل كليهما وجملة يمسحها حاله وركبان بضم الراء
جمع راكب مرفوع على انه فاعل يمسح والغيل بكسر الغين المعجمة والسند بفتحتين
اسمان لموضعين في الحرم والمعنى اقسم بالله الذى يؤمن الطيور العايذات
اى يجعلها مامونة بحيث يمسحها اى يمسها على سبيل الرفق والاشفاق
ركبان مكة بين هذين الموضعين لكن لا اشترط ان يكون الثانى اوضح
من الاول هذا استدراك من قوله وعطف البيان انما يكون باسم مختص
اى اشترط الاختصاص لكن لم نشترط الاوضحية لجواز ان يحصل الايضاح
من اجتماعهما لجواز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند
الانفراد كما اذا سمى ثلثون رجلا بعمرو كنى واحد منهم مع عشرين من غيرهم
بابى حفص ولا شك ان ابا حفص اوضح من عمرو حال الانفراد واذا قيل
جاءنى ابو حفص عمر كان عمر موضحا له قطعا وكذا لا يلزم ان يكون الثانى اشهر
من الاول فان زيدا اذا اشتهر بكنية اكثر من اشتهاده باسمه مع كون الكنية
مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان اوضحها مع ان المتبوع اشهر
وهو اى عطف البيان يجئ للايضاح غالبا وان جئ به للمدح قليلا كما قال
صاحب الكشاف ان بيت الحرام فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف
بيان للكعبة جئ به للمدح لا للايضاح قوله ان البيت بكسر ان الى قوله لا للايضاح
مقول القال كما يجئ الصفة كذلك للمدح والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة
مشتقة غالبا قوله بخلاف فى محل النصب على الحالية من ضمير مشتقة اى كائنة بخلاف
عطف البيان والفرق بينه وبين البدل ان البدل مقصود بالنسبة فى الكلام
فذكر المبدل منه كالبسط والتوطئة له واعترض عليه نجم الايمة الاستراباذى
بانه لا يتم ذلك فى غير البدل الغلط فان الاول فى الابدال الثلثة منسوب اليه فى الظ
ولا بد ان يكون فى ذكره فايدة لا يحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء
عن اللغو سيما كلام الله تعالى وكلام نبيه قال بل لا ارى عطف البيان الا البدل
كما هو ظ كلام الله تعالى وكلام سيبويه واجاب عنه الشريف بان قال الظاهر
انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا به
اصليا انتهى والحاصل ان مثل قولك جاءنى اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد
الى الثانى وجئت بالاول توطئة له مبالغة فى الاسناد فالثانى بدل فح يكون التوضيح
الحاصل به مقصودا اتباعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالتوضيح
فالفرق ظ كما حققه المتأخرون وعطف البيان بالعكس لان المقصود فيه

هو الاول دون الثاني فانه بيان الاول والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يوت به
ذكر الامام الحديثي ان النحاة قالوا لو قال رجل زوجتك بنتي فاطمة
واسم بنته عائشة فان اراد عطف البيان صح النكاح لان الغلط لم يقع في معتمد
الكلام واراد البدل لم يصح لان الغلط وقع في معتمد الحديث ثم وصف المص
محمد بكمال الغاية اي كمالا بكمال هو الغاية في مراتب الكمال بقوله سيد
اي مقتدى الانام اي الخلايق سيد مجرور على انه صفة محمد والانام
مجرور لكونه مضافا اليه لسيد ثم الصفة اما للتخصيص وهو اي التخصيص
عبارة عند النحاة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات بكسر الكاف
نحو رجل عالم فان رجلا نكرة بحسب الوضع يحتمل لكل فرد من افراد الرجال
فلما قلت عالم قللت ذلك الاحتمال وخصصته بفرد من افراد العالم انما قال
عند النحاة لان المراد بالتخصيص عند اهل المعاني والبيان ما يعم تقليل الاشتراك
ورفع الاحتمال قال الفاضل الشريف الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل
انما يتصور فيه بلا تمحل كما في رجل عالم ونحوه فلا يكون جارية في قولنا عين جارية
صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو اعم من الاشتراك اللفظي والمعنوي
ويجعل جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك المعنوي بين افراد
ذلك المعنى او الصفة للتوضيح وهو اي التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال
الحاصل في المعارف علما كانت المعرفة اولا نحو زيد العالم او التاجر
والرجل الاعمى او الناظر فان الوصف فيه قد افاد التوضيح لان زيدا يحتمل
التاجر وغيره فلما قلت التاجر قللته رفع ذلك الاحتمال فوضحته وعينته وكذا

الرجل الاعمى او الصفة للمدح نحو زيد العالم او للذم نحو زيد الجاهل او للترحم
نحو زيد الفقير او للتاكيد وذلك اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو
ذهب امس الدابر برفع الدابر حملا على محل امس ان قيل كيف يصح جعل صفة
له وهو معرف باللام وامس ليس كذلك قلنا ان امس معرفة ايضا لانه متضمن
للام لكونه معدولا عن الامس المعرف ولذا بني على الكسر فان امس يدل على
الدبور وهو على وزن الدخول ذهابه ومروره والدابر تاكيد له وهذا اشارة
الى الاقسام المتقدمة دون كونه للتاكيد فانه لا يتوقف على كون الموصوف
معلوما قبل بل على تضمنه للوصف كما عرفت آنفا فلو قدم قوله او للتاكيد
على قوله او للمدح لكان اولى يعني ان كون الوصف للمدح او الذم او للترحم انما
كان الموصوف معلوما اي متعينا عند المخاطب قبل ذكر الوصف اما بان لا يكون
له شريك في ذلك الاسم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم
او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف والا اي وان لم يكن معلوما
قبل الوصف فيكون الوصف من قبيل التخصيص او التوضيح وكونه للتاكيد
من قبيل آخر والصفة ههنا اي في قوله محمد سيد الانام جئت لمجرد المدح لمحمد عم
وعلى آله معطوف على نبيه والضمير راجع الى محمد والجار والمجرور متعلق بالحمد كذا
في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه والمراد ههنا المعنى الاول
بدليل ذكر الاصحاب ومن ههنا قيل كلما ذكر الاول وحده يكون المراد به اعم من اهل
البيت اعني الثاني واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته عم هذا لكن الحق
ان المراد به المعنى الثاني اعني بمعنى الاتباع وهم المؤمنون لا بمعنى النفس كما في ال

موسى والهرون على ما قيل لا بمعنى اهل البيت حاصلة بدليل قوله تعالى انه ليس
من اهلك حيث لم يتبعه وبدليل ان المقصود من ذكر الال هنا تعميم الدعاء
امتثالا لقوله عم اذا صليتم علي فعمموا وقال عم لو عممت لغفرت والتعميم
تتميم فيما ذكرنا واما ذكر الاصحاب مع تقدم الال بمعنى الاتباع فهو تخصيص
بعد التعميم لاجل التعظيم والتفخيم كما في قوله تعالى تنزل الملائكة والروح
واصل ال اهل على رأى بدليل ان تصغيره أُهَيْلٌ او اوّل بالواو على
رأى آخر وفي بعض الكتب النحوية اوال بهمزتين وهو سهو يدل عليه ايراده
في الصحاح في اول بالواو وروى عن الكسائى انه قال سمعت اعرابيا فصيحا
في الصحاح العرب جيل من الناس اى طائفة منهم والنسبة اليهم عربى وهم اهل
الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليهم اعرابى ولهذا
الاعراب ليس جمعا العرب بل هو اسم جنس انتهى يقول اهل واهيل وال واويل
فتصغيره اويل لا اهيل كما زعم من قال اصل آل اهل وخاص استعماله في الاشراف
جمع شريف بمعنى عال ككريم وايتام وفي من له خطر عظيم الخطر بفتحتين قدر الرجل
ومنزلته دنياويا مثل ال فرعون كان اواخرويا او له خطر عظيم بحسب الدنيا
والاخرة نحو ال محمد قوله دنياويا خبر مقدم لكان وقوله اواخرويا عطف
عليه فان قيل لم يقل دنيويا موافقا لقوله اواخرويا قلنا اشارة الى جواز اثبات
الالف نحو دنياويا عند النسبة وتحقيقه يستدعى تفصيلا لا علينا ان نذكره تبصرة
للطالبين وهو ان الالف في آخر الاسم المنسوب اما ان يكون ثالثة او رابعة
منقلبة كانت تلك الرابعة او زائدة او خامسة فصاعدا فالثالثة والرابعة

المنقلبة



المنقلبة تقلبا واوا نحو عصوى ورحوى والملهوى والمرموى والرابعة
الزيادة فيها ثلثة اوجه اما نحو حبلى فلكونها زايدة كتاء التانيث واما القلب
نحو حبلوى فلاجرائها مجرى المنقلبة واما الفصل الالف بين الاخر والواو
فلاجرائها فعلى مجرى فعلاء لكون الفهما زايدة فقالوا دنياوى كما قالوا
حمراوى ولا مشابهة في المنقلبة تلك المشابهة لكونها غير زايدة فلا تحمل فيها
في الالف يحتمل ان يكون زايدة والمنقلبة واوا هى الالف ويحتمل ان يكون
المنقلبة هى الف التانيث والواو زايدة واما الخامسة فلا يجوز فيه الا
الحذف لطول الاسم ففى السادسة الحذف اظهر لانها اطول لحبارى
فقالوا حبارى بالقلب او تقدير الحمرى فقالوا جمرى بالحذف لتنزل
حركة منزلة الحرف الرابع في الثقل فاعلم ذلك فانه يتمكن في موضع شتى
بخلاف الاهل فانه لا يختص استعماله بالاشراف نحو اهل الحجام فقلبت
الهاء في اهل همزة كما قلبت الهمزة هاء في هراق اصله اراق لقرب مخرجهما
ان قيل كيف يقال القرب مع اتحادهما مخرجا وهو الحلق قلنا انهما وان كانا
حلقيين لكنهما ليسا موضع واحد من الحلق اذ الهمزة من اقصى الحلق
والهاء من موضع فوقه من الحلق ثم قلبت الهمزة الفا لكون ما قبلها مفتوحا
مع سكونها فصار آل **والصحب** جمع صاحب كظاهر واظهار فيه بحث لان الاصحاب
جمع صحب وهو جمع صاحب في مختار الصحاح وجمع الصاحب صحب كراكب وركب
وصحبة كفارة وقريمة وصحاب كجامع وجياع وصحبان كشاب وشبان
والاصحاب جمع صحب كفرح وافراح والصحابة بالفتح الاصحاب وهى في الاصل

مصدر قلت لم يجمع فاعل على فاعلة نظائره الا هذا الحرف فقط وجمع اصحاب
انتهى لا يقال لما كان الاصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب قال هو جمع صاحب
قصر المسافة لان قوله كظاهر واظهار يأتي عنه ثم المختار عند جمهور اهل
الحديث ان الصحابي كل مسلم راى الرسول وقيل وطال صحبته وقيل وروى
عنه وقيل اوراه الرسول هذا قيل كان اهل الرواية عند وفاته عم مائة الف
واربعة عشر الفا وهو اى قوله اصحابه معطوف على آله والضمير مجرور المحل
لاضافة الاصحاب اليه راجع الى النبي اى المقوى اصل مؤيدين
وهو جمع مؤيد اعرابه بالحروف حالة الرفع بالواو والنون نحو جاءني المؤيدون
وحالة النصب والجر بالياء والنون نحو رايت المؤيدين بكسر الدال وفتح النون
فيهما وكذا كل جمع بالواو والنون اعرابه بالواو والنون او بالياء والنون
وكذا اعراب التثنية بالحروف لكن حالة الرفع بالالف والنون نحو جاءني المؤيدان
وحالة النصب والجر بالياء والنون نحو رايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين
بفتح الدال وكسر النون فيهما على عكس الجمع وكذا كل تثنية يكون حالة رفعها
بالالف والنون ونصبها او جرها بالياء والنون وههنا حالة جره لوقوعه
صفة للمجرور وهو اصحابه لكن سقط نونه بالاضافة الى لان
الاضافة لا يجتمع مع النون والتنوين لانهما يدلان على الانفصال والاضافة
يدل على الاتصال حتى انهم ينزلون المضاف والمضاف اليه منزلة كلمة واحدة
فيجعلون النعت للمضاف اليه نعتا للمضاف فيقال هذا جحر ضب خرب فان خرب
قد وصف به الضب وقرئ مجرورا والخرب بالحقيقة الجحر وهذا هو الذي يقال

يقال له الجر على الجوار فلا يجتمعان ولا سقط الياء من الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد
فان قلت لم لم يجز تحريك يائه كما حرك ياء التثنية عند التقاء الساكنين نحو
غلامي القوم قلت لانها لو كسرت لزم اجتماع الكسرات بخلاف ياء التثنية فان
ما قبلها مفتوحة فلا يلزم فيها اجتماع الكسرات ولا ساغ فتحها بفتح الميم اما
مصدر ميمي بمعنى الجواز او اسم مكان ايضا الى الفتح والضم وهو ظ وذلك لان
الفتح يلزم الصعود من الكسرة الى الفتحة وهو ثقيل من غير عكسه اذ فيه نزول
وهو اسهل على اللسان من الصعود ولذلك جوز في التثنية وفي الضم يلزم الثقل
والخروج من الكسرة الى الضمة واسم الفاعل ههنا وهو المؤيد قد تعرف
بالاضافة فجعل صفة للمعرفة وهي اصحابه وانما تعرف لكونه بمعنى الماضي
والاستمرار لان تاييدهم الاسلام كان في الماضي واذا كان اسم الفاعل بمعنى
الماضي والاستمرار يتعرف بالاضافة كما مر ومعنى الاسلام شهادة ان لا اله الا
الله وان محمدا رسول الله واقام بالرفع الصلوة وايتاء الزكوة اى اعطاؤها
وصوم شهر رمضان اى في شهر رمضان وجمعه رمضانات وارمضاء على وزن
اصفياء قيل انهم لما نقلوا اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بالازمنة
التي وقعت تلك الشهور فيها فوافق هذا الشهر ايام رمض الحر فسمي بذلك
وزاد لفظ شهر اشارة الى ان العلم هو شهر رمضان لا رمضان وحده وتحرزا
عن الوقوع في المكروه على ما ذهب اليه اصحاب ملك من ان ذكره بدون ذكر
شهر معه مكروه مطلقا وحج البيت الحرام اى الكعبة قوله ان وجب قيد للكل
اى وان وجب كل من الاقامة والايتاء والصوم والحج ومعنى الايمان

الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر بكسر الخاء يوم الحشر
وبالقدر بفتح الدال وسكونه بمعنى وهو ما يقدره الله تعالى من القضاء كذا
في مختار الصحاح قال القضاء الصنع والتقدير يقال قضاه اى صنعه وقدره
ومنه قوله تعالى فقضيهن سبع سموات في يومين ومنه القضاء والقدر
انتهى خيره بالجر بدل من القدر وشره مجرور معطوف على خيره والفرق
بينهما بالعموم والخصوص المطلق والعام هو الاسلام والخاص هو الايمان
لان معنى الايمان عبارة عما بطن على وزن نصر اى خفي من الاعتقادات
الحقية ومعنى الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا يشك ان الاعتقادات
الحقية يظهر اثرها على صفحات الاعمال الصالحة اى جوارحها كالخضوع في الصلوة
ورعاية الآداب في الضوء وغير ذلك وآثار الاعتقادات الحقية هي الاعمال
الصالحة لا يخفى ان الحصر لا يلايم قوله يظهر اثرها على صفحات الاعمال الصالحة
فيكون كل مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا اذ رب شخص يرى مسلما في الظاهر
غير منقاد اصلا منقيد بكسر الياء ومعتقد بكسر القاف في الباطن وعند اكثر المتكلمين
هما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحي
واما اللغوي فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول والاسلام هو
الدخول في السلم هو بفتح السين وكسرها الصلح في دستور اللغة السلم صلح
وقيل مسلمان قال تعالى ادخلوا في السلم والوصول عطف على الدخول
اى الوصول الى السلم وباقي البحث مذكور في الاصول اى اصول الدين يعني
علم الكلام كما مر فلما قال المص اما اورد جوابه بالفاء بقوله

يقال

الجرجاني

يقال هو غير بزاي قليل لا يكاد يوجد مثل الفاء جواب اما الاظهر
ان يقال الفاء جوابية وانما قلنا انها جوابية لتضمنها معنى الشرط كما مر وان
حرف من الحروف المشبهة بالفعل وهي اى الحروف المشبهة بالفعل ان بالكسر
وان بالفتح وهما للتحقيق بتغيير الجملة في الثاني الى معنى ما هو في حكم المفرد
وكأن لانشاء تشبيه اسمها لخبرها سواء كان الخبر جامدا او مشتقا وعند
الزجاج اذا كان الخبر مشتقا يكون كأن للشك نحو كأنك قايم لان الخبر هو
الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه قال جار الله العلامة هو مركب من
الكاف وان كما ركبت الكاف مع ذا واي في كذا وكاي واصل كأن
زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدم الكاف ففتحت لها الهمزة والمعنى
على الكسر وعدل عن الاصل تنبيها على ان بناء الكلام من اول الامر على
التشبيه ولكن للاستدراك اى لتدارك وهم السامع كما هو مر في لكن المخففة
مثلا اذا قلت جاءني زيد فكان متوهما بمجيء عمرو ايضا فدفعته لقولك
لكن عمرا لم يجئ وليت لانشاء تمني الممكن والمستحيل ولعل لانشاء توقع
ممكن لا وثوق لحصوله وعمل هذه الحروف نصب الاسم ورفع الخبر مثل
ان زيدا قايم وكذا غيره فالولد منصوب على انه اسم والاعز منصوب
ايضا على انه صفة الولد ومشابهة هذه الحروف بالافعال الستمالا في
ملازمتها الاسماء فان كل واحد منهما لا بد من اسم ينصبها ما لم يلغ
كالافعال فان كل فعل لا بد له من فاعل ليفيد وفي لحوق نون الوقاية
نحو انني وغيره ولفظا في كون اخرها واخرها مبنية على الفتح كالافعال

الماضية وفي انها ثلاثي نحو ان وان وليت ورباعي نحو كان ولكن و
لعل كالافعال ومعنى في تضمنها المعنى الفعل من تحقق وتمنى وتشبيه وترجي والتنكير
وغير ذلك فلما شابهتها اي سابهت تلك الحروف بالافعال الحق منصوبها
اي جعل منصوبها ملحقا بالمفعول ومرفوعها بالفاعل وهذا مذهب البصريين
وعند الكوفيين الخبر مرتفع به بكسر الفاء قبل دخول هذه الحروف وهو
الابتدائية او المبتداء على الرأيين ولا عمل للحروف فيه اي في الخبر ومن جملة
خصايص هذه الحروف ان لا يجوز تقديم اخبارها على اسماءها فلا يقال
ان قايم زيدا مثلا لئلا يشابهن الافعال في العمل اي في العمل الاصلي للفعل
وهو ان يليه المرفوع وهو اي الشبه الافعال في العمل الاصلي خلاف القياس
اذ القياس ان ينحط رتبة الفرع عن الاصل فهم انما قدموا منصوبها
على مرفوعها ليكون لها العمل الفرعي للفعل وهو تقديم منصوبه على مرفوعه
لما كان هذه الوجه الذي ذكره يقتضي ان لا يجوز تقديم الخبر اذا كان ظرفا
ايضا اجاب عنه بقوله الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز تقديمه على الاسم
لتنزله منزلة الاسم لما بين الظرف والمظروف من شدة الاتصال في
الاغلب كقولك ان في الدار زيدا وفي التنزيل ان الينا ايابهم اي رجوعهم
ثم ان علينا حسابهم وقد اجاب عنه في اللباب بوجه آخر حاصله على
ما قرره شراحه ان الغرض من تقديم المنصوب في خبر باب ان ايقاع
المخالفة بين معمول الفعل وملحقه وهي انما يتحقق في غير الظرف بتأخر
المرفوع اما في الظرف فيتحقق من بدون تاخيره اذ الظرف المستقر

لا يمكن

٣٨

لا يمكن ان يرفع بالفاعلية حتى يقال شبه صورة ان في الدار زيدا صورة
ضرب زيد عمروا قيده بالمستقر اذ اللغو قد يقع مرفوعا على الفاعلية
اي على كونه مفعول ما لم يسم فاعله فانه فاعل عند بعضهم نحو ضُرب في الدار
على صيغة المجهول بخلاف المستقر لانه لما تعلق بالمحذوف يكون منصوبا
فلا يقع فاعلا بحال انتهى ويرد عليه ان ذلك يقتضي ان لا يقع المستقر
خبرا عن المبتداء ولا صفة لمرفوع اصلا هذا وفي الرضي اعلم ان حال الاسم
والخبر بعد دخول هذه الحروف عليها كحالها قبل دخولها لكنه يجب تاخير
الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسيط بين هذه
الحروف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك اي مع
كون خبره ظرفا نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا انكالا وقد يحذف
اخبارها عند قيام قرينة سواء كان اسمها معرفة او نكرة والكوفيون
يشترطوا تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو ان مالا وان ولدا اي ان لهم
مالا وان لهم ولدا هذا اي هذا الحذف المذكور في الظرف واما حذفه في
غيره فكقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم اي خسروا في الآخرة
وعند بعضهم خبر ان قوله تعالى لما جاءهم وكقوله تعالى ان الذين كفروا
ويصدون اي يعرضون عن سبيل الله والمسجد الحرام تقديره
هلكوا وبعضهم الخبر ويصدون الواو زايده فان الفاء والواو قد
يزاد كل منهما في خبر ان كما لا يخفى على المتتبع قال صاحب اللباب وهو اي
صاحب المصباح ومغرب اللغة الشهير بالامام المطرزي واما الاسم

فلا يحذف وعلله اى بين علته وذكر دليله الغالى اى الشارح الاول
المعروف بين شراح اللباب بالقطب الفالى بان الاسم مشبه بالمفعول والخبر
مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول اضعف من المشبه بالفاعل فلضعفه لم يحذف
الا اذا كان ضمير الشان مثل ان زيد قايم فى انه اى الشان زيد قايم فيجوز
حذفه بغير ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة التى بعد ضمير الشان ولانه ليس
معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزايد وقد جاء فى غير
ضمير الشان حذف الاسم لضرورة الشعر نحو قوله اى قول الشاعر
فلو كنت جنيا قيل هو طائفة مشهورة بالمعرفة والاحسان عرفت
بفتح التاء للخطاب قرابتى ولكن زنجى الزنج جيل من السودان
اى طائفة سود والزنجى واحد منهم فان الياء مثل التاء يجئ للوحدة
نحو تمرة ورمى غليظ المشافر اى ولكنه المشافر جمع مشفر بكسر الميم
فى الاصل شفة البعير استعمل ههنا فى الزنجى تشبيها شفته بشفة البعير
فى الغلظ فيكون من قبيل الاستعارة واجيب عنه بان الرواية ولكن
زنجيا بالنصب ولو سلم فالمعنى ولكنه انت زنجى ولو سلم فشاذ هكذا
اشارة الى قوله وقد جاء الى قيل وفيه نظر لانه يجوز حذفه فى غير ضمير الشان
من غير ضرورة كقوله فليت دفعت بفتح تاء الخطاب الهم اى
الحزن عنى ساعة اى فليتك او فليته على انه ضمير الشان حذف اسم ليت
واللازم دخوله على الفعل وتمامه فبتنا على ما خيلت ناعمى بال وضم
خيلت النفس ضمير الفاعل لتقرره وفى الاساس يقال افعل ذلك على ما

على ما خيلت اى على ما ارتك نفسك واوهمت والبال القلب وناعمى اصله
ناعمين بفتح الميم على صيغة التثنية واراد به نفسه ومخاطبه الذى فى قوله
دفعت حذفت نونه بالاضافة اى بتنا على ما ارتنا نفوسنا حال كوننا
ناعمى بال اى ذوى مسرة وصاحبى فرح وسرور هذا ويرد عليه انه يقال
ان فيه ضرورة شعرية ايضا على انا لا نم ان المحذوف فيه ضمير الشان وعليه
كلام صاحب اللباب وشراحه فانه قال ولا يحذف الا اذا كان ضمير الشان
نحو ان من لام آه ونحو فلوان حق اليوم الخ ونحوه فليت دفعت الهم
الخ ونحوه قال شراحه اى ليته على ان الضمير الشان وقد قال ابن عصفور
الواو للحال يجوز حذف اسماء هذه الحروف فى فصيح الكلام اى فى الكلام
الفصيح فالاولى على هذا ان يقال ان حذفه فى ضمير الشان اكثر منه اى
من الحذف فى غيره فليتامل فى هذا المقام ثم دعى المص لهذا الولد الاعز
بقوله اى دام وثبت قوله لانه متعلق بما يفهم من اى التفرقة
يعنى [illegible] لان اللفظ الدال على النفى وهو لا اذا دخل على ما فى
اى على لفظ فى معناه النفى وهو زال يفيد الاثبات ولا زال فعل من
الافعال الناقصة وهى اى الافعال الناقصة فى المشهور كان وصار اما
كان فانه يدل على الزمان الماضى من غير اشتراط انتقال من حال الى حال
بخلاف صار فانه للانتقال اما بحسب الحقايق نحو صار الماء هواء او بحسب العوارض
نحو صار زيد غنيا او باعتبار المكان ويكون صار على هذا تامة بمعنى ذهب
وانتقال ويتعدى بالى نحو صار زيد الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى

الانتقال من ذات الى ذات نحو صار زيد الى عمرو واصبح وامسى واضحى
وظل وبات واعلم هذه الخمسة تجئ على معان ثلثة الاول لاقتران معانى
الجمل التى تدخلها باوقاتها الخاصة التى تدل عليها بموادها وهى اى تلك
الاوقات الصباح المساء والضحى والنهار والليل وكذا بالاوقات التى تدل
عليها بصيغها نحو اصبح زيد قايم معناه ان قيام زيد مقترن بالصبح فى
الزمان الماضى ومعنى ظل زيد متفكرا ان اقتران تفكره بجميع النهار فى
الزمان الماضى والثانى ان يكون بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التى تدل
هى عليها بموادها والثالث ان يكون تامة غير محتاجة الى خبر وذلك فى الثلثة
الاول اذا كانت بمعنى الدخول فى الاوقات الخاصة نحو اصبح اى دخل
فى الصباح وفى الاخرين اذا كان بات بمعنى عرّس بالتشديد اى نزل من
آخر الليل وظلّ بمعنى ادام او طال وعاد وآض بالمدّ بمعنى صار وقد تجئ
بمعنى عاد ورجع منه قولهم فعل ذلك ايضا فح لا يكون من الافعال
الناقصة وغدا بالغين المعجمة والدال المهملة وراح وهذه الاربعة
بمعنى صار ومازال الذى مضارعه يزول فليس من تلك الافعال فلا يقال
لازال اميرا وماانفك ومافتئ ومابرح انفك فى الاصل بمعنى الفصل
وفتئ بكسر العين وفتحها مهموز اللام بمعنى زال ولا تستعمل الا مع حرف النفى
وقد يحذف فى اللفظ دون المعنى كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
اى لا تفتؤ تذكر يوسف وبرح بكسر العين فى الاصل بمعنى زال عن
مكانه ومعنى هذه الاربعة استغراق الزمان اى استمرار الفعل بفاعله

بفاعله فى زمانه فلم يجز مازال زيد الا مقيما ومادام وهى لتوقيت فعل
او شبهه بمدة ثبوت خبرها لاسمها اذا كان فاعل الخبر ضمير الاسم نحو اجلس
مادام عمرو جالسا اى مدة جلوس زيد ومتعلق اسمها ان كان فاعله
متعلقه نحو اجلس مادام عمرو قايما ابوه وقد يكون مادام تامة بمعنى بقى
كقوله تعالى مادامت السموات والارض وليس وهو عند الجمهور لنفى
مضمون الجملة حالا وعند سيبويه للنفى مطلقا فيستعمل فى الماضى نحو ليس
مصروفا عنهم خلق الله مثله وفى المضارع نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم وهذه الافعال المذكورة تدخل على المبتداء و
الخبر فترفع الاول وتنصب الثانى تشبيها بهما بالفاعل والمفعول الكاينين
فى الافعال التامة مثل كان زيد قايما وكذا غيره فاسم لازال ههنا مستتر فيه
مرفوع المحل راجع الى الولد جار مجرور مع متعلقه خبر لازال
واعلم ان الخبر فى مثل قولنا زيد فى الدار وبشر من الكرام هو المتعلق المحذوف
والظرف والظرف معا لان المقصود هو الاخبار بوجد الشئ فى الظرف
فيكون الفعل والظرف كلاهما هو الخبر الا انهم حذفوا بعض الخبر
حذفا لازما واقيم البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر هكذا
قالوا ولعل قول الشارح جار ومجرور مع متعلقه خبر لازال رمز منه
الى هذا وبهذا يندفع ما يقال ان خبر لازال يكون منصوبا فالمنصوب
المحل ههنا اما مجموع الجار والمجرور بدون متعلقه عند الاكثر او
المجرور فقط عند المحققين فكيف يصح قوله مع متعلقه خبر

لازال وهو الانذ فاعرظ على ان يكون المنصوب المحل هو المجرور
فقط انما يستقيم في الظرف اللغو دون المستقر والكلام انما هو في المستقر
اى كاينا كاسمه ويجوز ان يكون الكاف بمعنى المثل فيكون في محل النصب
خبر للازال وحده نصب على الحال من اسمه يكون بناء منفردا او مصدر
منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اى منفردا وحده على رأى
ابى على وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدته لا مع
غيره اى لازال مثل اسمه بدل من كاسمه اما من المجموع ان الكاف
حرف جر او من الكاف وحده ان كان اسما بمعنى المثل بدل الكل من الكل
او بدل الاشتمال الاشتمال المعتبر في هذا القسم عندهم اعم من اشتمال
المبدل منه او البدل او لم يوجد اشتمال اصلا بل وجود التلبس من احد
الطرفين من غير اشتمال احدهما على الاخر يكفيه كما مر فان السبب
في تسمية اشتمالا على ما اشرنا اليه ليس اشتمال احدهما على الآخر بل لان اول
الكلام مشتمل على آخره اجمالا فان قولك سلب زيد ثوبه بمعنى سلب شئ
من زيد ثوبه فانا نعلم ان المسلوب ليس نفس زيد شئ مما يتعلق به
ومن ثم يقال ان في بدل الاشتمال ذكر الشئ اجمالا وكذا في بدل البعض
فيهما في الايضاح اقوى من بدل الكل وان كان يضعف منه في التقرير
لاشتماله على ذكر الشئ صريحا مرتين وما قيل ان مسعودا خبر لازال
وكاسمه حال من الضمير المستكن في لازال ليرتبط به لان الحال قيد لعامله
وهو اى عامله ههنا اعنى لازال دعاء للواحد والقيد بناؤه اى بنا

اى بناء الدعاء لان الدعاء المطلق افصح واولى من المقيد وما قيل
ان مسعودا خبر لازال وكاسمه متعلق به وقدم على كلا التقديرين
للسجع ولم يتعرض اليه الشارح لان فيه تقييد الدعاء وتكلف الدعاء
وتكلف التقدم والتأخر ايضا وانما يقال لهذه الافعال الناقصة لانها
لا يتم باسمائها كلاما تاما اذ لو كنت ساكتا على مرفوعها لم يكن كلاما كما
اذا فقطت بالمبتداء وحده ومن ثمه بالفتح والتشديد ويكتب بالهاء
فرقا بينه وبين ما هو بالضم والتشديد والزيادة بالخفيف اولى
اى ولاجل انها لا تتم باسمائها كلاما تاما عدلوا من تسمية مرفوع
هذه الافعال فاعلا القصوره عن رسم الفاعل اى علامته وحاصته
وهو اى رسمه ان يتم الكلام به وهكذا القول في منصوبها حيث
لم يسموه مفعولا به لانه ليس على رسمه بل زايد عنه اذ لا يتم الكلام
بدونه وهو اى رسم المفعول كونه فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم
اخبار هذه الافعال الناقصة على اسمائها اسمائها مثل كان قايما زيد لانه
كتقديم المفعول على الفاعل وهو جايز في هذه الافعال يجوز تقديم
اخبارها على انفسها مثل قايما كان زيد وهو اى تقديم اخبارها على
انفسها على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو مبتداء من كان منه الى
راح لانها افعال صريحة هذا على راى الجمهور خلافا للزجاج وتابعيه
فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة حروف لكونها دالة على معنى في غيرها
حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتداء على صفة موافقا لما قال المنطقيون

فجاز تقديم المنصوب عليها كما جاز تقديم المفعول المنصوب على ساير الافعال
نحو زيدا ضربت وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا وهو ما اي فعل وجد في
اوله لفظ ما من هذه الافعال وهو خمسة افعال وكلمة ما مانعة من التقديم
لانها اما نافية وهي في ما زال وما انفك وما فتئ وما برح فلها اي لما النافية
صدر الكلام لكونه مغير الكلام من الثبوت الى النفي والمغير قبل المغير
اوليعلم ان الكلام على النفي من اول الامر واما مصدرية وهي في ما دام
فلا يتقدم معموله عليها لان معمول المصدر لا يتقدم عليه وقسم مختلف فيه
وهو ليس ذهب الكوفيون وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الانباري
وغيرهما من مشاهير ائمة النحو الى عدم جواز تقديمه عليه والصحيح
الجواز وهو مذهب اكثر البصريين نحو قايما ليس زيد لوقوعه في القرآن نحو يوم
يأتيهم في قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ولذا تقدم
معمول معموله يعني يوم لانه معمول مصروفا وهو خبر ليس فتقديم معموله
اولى وقد استدلوا على فعليته بهذا التقديم فانه لو كان حرفا لما جاز
التصرف بالتقديم والتأخير قالوا انه اصله ليس كعلم ولما لم يكن من الافعال
المتصرفة التي يجيء لها الماضي والمضارع وغيرهما ولم يجئ منه الاربعة عشر بناء
للماضي وكان الكسر ثقيلا نقلوه الى حال لا يكون للافعال المتصرفة وهو اسكان
العين ليكون على لفظ الحرف نحو ليت ولهذا لم تقلب الياء الفا مع تحركها
وانفتاح ما قبلها هذا ههنا بحث موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان
الظروف الجائزة الاضافة الى الجملة لو اضيفت الى جملة فعلية صدرها ما

ماض يجوز فيها الاتفاق الاعراب لعدم لزوم الاضافة الى الجملة و
البناء ايضا لصدر الجملة المضاف اليها بالمبني الذي لا اعراب له لا لفظا
ولا محلا فكانه المضاف اليه لو اضيفت الى اسمية نحو حين الحاج امير
او الى فعلية صدرها مضارع نحو يوم ينفع الصادقين فعند
اكثر البصريين تعين الاعراب فيها وعند الكوفيين وبعض البصريين
نحوز الامران اذا عرفت هذا فنقول لا نم ان يوم معمول المصروفا
بل هو مبني على الفتح مرفوع المحل بالابتداء وانما بني على الفتح
لاضافته الى الجملة كقوله تعالى هذا يوم لا ينفع الصادقين صدقهم
ولو سلم انه منصوب نقول انه منصوب بفعل مقدر لا بمصروفا تقديره
يلازمهم يوم يأتيهم العذاب فهذه الجملة اعني جملة لازالك قوله التنظير
جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والجملة المعترضة هي الجملة التي تؤتى
في اثناء كلام وبين كلامين متصلين معنى لنكتة كما اوتي بها ههنا لفائدة
الدعاء وليس المراد بالكلام المسند والمسند اليه فقط بل وهو مع ما يتعلق
بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين معنى ان يكون
الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه او معطوفا عليه او نحو ذلك
قوله ولا محل لها من الاعراب اما عطف على قوله جملة معترضة او صفة
لها على تقدير زيادة الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وانما
لم يكن للجملة المذكورة محل من الاعراب لان الجملة لا تستحق الاعراب
ما لم يقع موقع الاسم المفرد لما مر في صدر الكتاب وهذه الجملة غير

واقعة موقع المفرد فلم يكن لها محل من الاعراب وما يقال ان الجملة لكم
المعترضة من لازال الى قوله اردت ليس بشئ لان العامل في لما هو
اردت مع معموله خبران وهو اى اردت مع معموله وان اخر لفظا لكنه
مقدم رتبة فيكون المعترضة من لازال الى لما لا الى اردت على ان هذا
انما يصح على راى من جوز الاعتراض باكثر من جملة واحدة واما
على مذهب ابى على وهو عدم جوازه فلا مجرورا اى
قوله اهل مجرور بالى مجرور لاضافة اهل اليه والجار والمجرور
متعلق بقوله اى محبوبا وهو اى مودود معطوف بواو
متصل بالى اهل على قوله مسعودا تقديره ومودودا الى اهل الخير
ثم اخر رعاية لامر السجع وهو في الاصل هدير الحمام ونحوه وفي الاصطلا
الكلمة الاخيرة من الفقر باعتبار كونها موافقة الكلمة الاخيرة من الفقر
الاخرى واما القوافي فهي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات وقيل السجع
غير مختص بالتنزيل بجرى في النظم ايضا وانما سمى السجع سجعا لانه
متكرر على لفظ واحد كهدير الحمام وبه اى بقوله ثم اخر رعاية الامر
السجع سقط ما قيل ان حق الظرف اللغو التاخير اذا ما لكونه فضله
وحق الظرف المستقر التقديم على ما استحق تاخيره عنه نحو
عندى مال اعلاما بكسر الهمزة لكونه عمدة ومحتاجا اليه فهنا قدم
اللغو وهو قوله اى اهل الخير على قوله مودودا اعنى سقط
هذا السوال بقوله اى بقول القائل فقدم رعاية لامر السجع

وان كان حقه تاخيرا فان قيل ما السبب والنكتة في تقديم له على كفوا
في قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد والحال انه ظرف لغو متعلق
بقوله كفوا قلت انما قدم لفظة له عليه اى على كفوا للاهتمام بشانه
اذ الاية الكريمة انما هي مسوقة لنفي المكافات اى المماثلة من
الكفو وهو بسكون الفاء وضمها النظير عن ذات الله تعالى لا لنفيها
عن شئ مطلق وهذا الغرض بالغين المعجمة مستفادة من هذا الظرف
فكان تقديمه اهم تامل ثم قصد المص الى بيان سبب ارادة التلميظ
لهذا الولد فقال لما استظهر اى قراء وحفظ عن ظهر القلب كذا في
الصحاح ذكرهما معا لان كلا منها قد يوجد بدون الاخر ولعل قوله
ظهر مقسم واعلم ان لما يجى على اربعة اوجه احدها فعل نحو لم لما الموا
في مختار الصحاح لم الله شعثه اى ما تفرق من اموره وبابه رد و
الثاني جازمة وجوازم ذلك اذا دخل على الفعل المضارع نحو لما يركب
و بمعنى حين اذا دخل على الماضي نحو جئتك لما ضرب زيد اى حين ضرب
قال ابن مالك بمعنى اذ ابدل بمعنى حين وقيل هذا حسن لانها مختصة
بالماضي وبالاضافة كان ذو في تسميتهم لها بلما الحين نوع تاييد الاول
و بمعنى الا اذا لم يدخل عليهما نحو قوله تعالى لما عليها حافظ اى الا عليها حافظ
ولما في قول المص لما استظهر بمعنى حين لدخولها على الماضي وهو هنا اسم مبنى
هذا على راى ابى على وكلام سيبويه محتمل للاسمية والحرفية فانه قال لما
لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فشبهها هو بلو ولو حرف فقال ابن حروف

ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه للشرط في الماضي كلو واذا لا يقع بعدها
الا الفعل الماضي الآن لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت
الاول وقال الفاضل التفتازاني الى ذلك الحمل منه توهم والوجه انه ظرف
بمعنى اذ استعمل استعمال الشرطية فعل ماض لفظا ومعنى والاتحاد الصورتي
بين كونه اى كونه لما اسما وبين كونه حرفا بسبب بنائه كمذ فانه مبني حال
الاسمية لمجيئه اسما وبين كونه على صورة الحرفية كذلك لما بنى حال الاسمية
لمجيئه اسما على صورة الحرفية واستظهر فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد الى
الولد ومحل الجملة الفعلية جر لكونها مضافا اليه لما ومحل الجملة التي
اضيف اليها لما هو لما في محل الرفع على انه قائم مقام فاعل اضيف لا بد
ان يكون فعليه ماضويه اما لفظا كما مر في لما استظهر او معنى نحو لما لم تنصرني
اعرضت عنك وانما وجب كون تلك الجملة فعلية لما فيها اى لما استقر في لما
من معنى المجازات اى الشرطية يقال في عرفهم للاسماء الشرطية كلم المجازات
على معنى انها كلمات وآلة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى وسببية
لها والعامل الناصب فيها اى في لما انشاء ضاير على تاويل الكلمة اردت
اى اردت تلميط وقت استظهاره والحاصل ان العامل فيها جوابها كاذ
وكلما فهي مشتركة في كون العامل فيها جوابها دون استظهر لانه مضاف
اليه اى جزء منه لكلما والمضاف اليه لا يعمل في المضاف والا لزم كون الشيء
عاملا في نفسه يعني ان عمل المضاف اليه في المضاف يلزم كون الشيء اى المضاف
اليه عاملا في نفسه وذلك لان المضاف يعمل الجر في المضاف اليه فلو عمل المضاف

المضاف اليه في المضاف لزم عمل المضاف اليه في نفسه بناء على ان العامل في
العامل في الشيء عامل في ذلك الشيء عندهم وهو غير جائز مختصر
منصوب على انه مفعول استظهر وهو مضاف الى الاقناع اضافة المسمى
الى الاسم نحو سعيد كرز بضم الكاف الفارسية لقب شخص وسعيد اسمه
واضيف الى الاسم الثاني بتاويل ان يراد بالمضاف المسمى والمدلول وبالمضاف
اليه الاسم واللفظ فكانه قال جاءني مسمى لفظه كرز فلا يلزم اضافة الشيء
الى نفسه وانما اضيف الاسم الى اللقب دون العكس لكون اللقب اوضح
واشهر وكذا ههنا اريد من المختصر مسمى لفظ الاقناع اعني ذات الكتاب الى
المختصر الذي هو الاقناع اى مسمى لفظ الاقناع وكشف اى ازال عنه
اى عن المختصر الواو في وكشف للعطف وكشف فعل ماض فاعله مستتر فيه
عايد الى الولد ومحل الجملة جر لكونها معطوفة على جملة استظهر
التي هي مجرورة لكونها مضافا اليها للما بحفظه الباء فيه للاستعانة
اى وكشف عنه باستعانة حفظه وقد عبر بعضهم من هذا الباب الباء
السببية لان الافعال المنسوبة الى الله تعالى لا يجوز استعمال الاستعانة
فيها ويجوز استعمال السببية فيها وهو اى الباء المذكور حرف جر و
حفظ مجرور بها اى بحرف الجر والجار مع المجرور متعلق بكشف
والضمير في بحفظه مجرور المحل لكونه مضافا اليه للحفظ وهو الى الضمير
المذكور يجوز ان يكون عايدا الى الولد فيكون من قبيل اضافة
المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره بحفظ الولد

المختصر بالنصب ويجوز ان يكون الضمير المذكور عايد الى المختصر فيكون
من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك تقديره بحفظ
المختصر الولد بالرفع فضلة منصوب لانه مفعول كشف ومضاف
الى القناع وهو ما تغطى بضم التاء من الغطية وهى التفشية اى ما يستر
المراة به راسها وتغشيه وفضلة تقيه التى تنزل الى وجهها هذا
واعلم ان اللفظ اما حقيقة ان استعمل فى معناه الموضوع له ومجاز
ان استعمل فى غيره لعلاقة بينهما والمجاز اما مجاز مرسل ان كانت تلك العلاقة
غير المشابهة واستعارة ان كانت هى المشابهة اى ان قصد اطلاق اللفظ
على المعنى المجازى بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقى فاستعارة والا فمجاز مرسل
ثم ان تلك التشبيه قد يضمر فى نفس المتكلم فلا يصرح بشئ من اركانه سوى
المشبه ويدل على ذلك التشبيه المضمر بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به
فيسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية والاثبات المذكور استعارة
تخييلية ولما قصد المص ههنا هاتان الاستعارتان شرع فى بيان الاولى بقوله
وفيه اى فى كلام المص استعارة بالكناية لان المص شبه المختصر بالمراة
المحجوبة فى المقبولية وميلان بفتحتين مصدر مال يميل النفس اليها
واشار الى بيان الثانية بقوله واثبت المص له اى وفى كلامه استعارة
تخييلية ايضا لانه اثبت له اى للمختصر ما يلزمها اى المراة المحجوبة
من القناع ثم اشار الى بيان وجه التعليل بقوله وهذا التشبيه
المضمر فى النفس يسمى استعارة مكنية اما التسمية بالمكنية فلانه لم يصرح

لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما التسمية بالاستعارة
فمجرد تسمية خالية من المناسبة كذا فى شرح التلخيص والاثبات المذكورة
يسمى استعارة تخييلية لانه قد استعير المشبه ذلك الذى من خواص المشبه به
هذا على راى الخطيب فى يكون كل من لفظى المختصر والقناع حقيقة
مستعملة فى المعنى الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى وانما المجاز هو
اثبات شئ لشئ ليس هو له وهذا امر عقلى فالاستعارة بالكناية و
الاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم وهما التشبيه
والاثبات المذكوران وهى قرينة المكنية فيهما اى الاستعارة المكنية و
التخييلية متلازمان وجودا لانه ما لم يوجد هذه القرينة لم يتحقق
وجود المكنية فى الكلام ولا ياتى هذا القرينة اى اضافة خواص
المشبه به الى المشبه الا على سبيل الاستعارة المكنية اى الا بعد التشبيه
المضمر فى النفس وفى كشف استعارة تبعية لا يخفى عليك انه لو قدم
هذا على بيان المكنية والتخييلية لكان انسب لان معناه ازال صعابه بكسر
الصاد جمع صعب وهو خلاف الذلول ونال اى وصل به مراده
وطرح الجهل عن نفسه فشبه ازالة الصفات او لا بكشف الفضلة فاستعير
لها اسمه اعنى الكشف ثم اشتق بمعنى ازال فالاستعارة الجارية بين
الافعال انما هى تبعية مصادرها لا بالذات لان الاستعارة فيها لا بد
من التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا فيها لا يقع موصوفا
لعدم استقلال مفهومه كالافعال والصفات والحروف لا يقع

مشبها به فلا يتصور جريان الاستعارة فيها الا تبعا وتحقيقه انهم
قالوا الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار اى لفظ المشبه والمشبه به قسمان
لانه لو كان ذلك اللفظ اسم جنس فالاستعارة لتبعية كالفعل وما يشتق
منه فاعرف فيقع الاستعارة اولا فى المصادر ومتعلقات معنى الحرف ثم يرى
فى الافعال وما يشتق منها والحروف ففى المصادر يقدر ان معانيها شبهة
بها ثم تشتقت منها الافعال والصفات وكذا فى متعلقات معانى الحروف
يقدر انها شبهت بها معان اخرى واستعيرت لتلك المعانى الآخر اسماء المتعلقات
ثم يرى التشبيه والاستعارة فى الحروف مثلا يشبه الضرب الشديد بالقتل
اولا فتستعار له اسم القتل ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا او
قس عليه غيره واحاط والاحاطة ادراك الشئ والنيل به بتمامه وكماله
واعرابه كاعراب كشف من غير فرق بمفرداته الجار مع المجرور متعلق
باحاط اى احاط مسائله والجادة بكمالها على تقدير كون الباء زائدة
ويجوز ان لا يحمل على الزيادة ويكون تقديره واحاط الولد الاعز
مختصر الاقناع بجميع ما فيه من المفردات والضمير البارز مجرور المحل
لكونه مضافا اليه للمفردات عايد الى المختصر حفظا منصوب على التميز وهو
فاعل فى المعنى لان المعنى احاط حفظه والتميز عن النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا
اى كقول المص حفظا وكقوله تعالى واشتعل الراس شيبا اى اشتعل
شيب راسى او بمعنى المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض اى شققنا ها
عيونا اى فجرنا اى شققنا عيون الارض هذا مبنى على ما قيل من ان التميز

التميز فى النسبة لا يجب ان يكون فاعلا بل قد يكون مفعولا به صريحا كما فى الاية
او غير صريح كقولك امتلاء الاناء ماء اى بالماء والمشهور ان يجب ان يكون
فاعلا وهو المختار عند المحققين فاصل فى فجرنا الارض عيونا تفجرت
عيونا قالوا لا يلزم ان يكون الفعل المسند الى المميز فى الاصل هو الفعل
المذكور بعينه بل لا يلائمه فى الاشتقاق سواء كان محالفا له فى التقدير كما
فى طاب عمرو فرحا وامتلاء الاناء ماء اصلها طير فى الفرح عمرو املاء الماء فى
الاناء او فى اللزوم كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى تفجرت عيونا وقال
بعضهم ان عيونا منصوب على انه مفعول به لفجرنا والارض منصوب
على ان يكون تقديره فى الارض لكن فيه فوات مبالغة توجد فى التميز وقيل عيونا
نصب على الحال واتقن اى احكم واثبت وهذه الجملة الفعلية يعنى اتقن فى
محل الجر معطوفة على جملة احاط او على جملة استظهر وباقى اعرابه كاعرابه
كاعراب كشف ما موصولة لا بد لها من صلة بينهما مشتملة على الضمير العايد
الى الموصول لان الموصول مع صلته لما تنزل منزلة الشئ الواحد فلا بد
من شئ يصل بينهما به على حذف الضمير العايد الى الموصوف وكون بين
فاعل يصل على قول من يقول انه فاعل فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم وان كان
منصوبا فان ابا الحسن ذاهب الى ان معناه معنى المرفوع الا انه لما جرى فى
كلامهم منصوبا ظرفا وكثر استعماله تركوه على ما يكون عليه فى اكثر الكلام
هذا لكن ينبغى ان يعلم ان كون الضمير مما لا بد منه لفظا او تقديرا اذا كان
حرفا فلا يحتاج الى عايد بل يحتاج فى كونه خبرا تاما من الكلام لا بحد

الصلة فقط فانهم يعدون الحروف المصدرية ای المفتقر الی الجملة بعده مثل
ان وما المصدريتين وان المشددة المفتوحة من جملة الموصولات و
يسمون الموصول الی الاسم والحرف مع امتناع رجوع الضمير الی الحرف على ما
صرحوا عليه ويجوز حذف يعني كما قد يحذف الصلة مع اللتيا معطوفا
عليها التي ويقال اللتيا واللتي اذا قصد بهما الدواهي ومى يفيد الحذف
ان الذهنيين الصغيرة المتفهمة من اللتيا بتشديد الياء تصغير التي
والكبيرة المتفهمة من التي المعطوفة عليه قد بلغتا من شدتها وشناعة
شانهما مبلغا لا يمكن شرحه فتركه على الابهام من غير صلة مبينة له كذلك
وقد يحذف له العايد اي جاز حذفا منويا لا نسيا منسيا لكونه فضلة ومستغني
عنه لانه لما صار بعضا من صلة الموصول لم يكن مستغنى عنه والا يلزم اخلاء
الصلة عن العايد اذا كان العايد ضميرا منصوبا متصلا بفعل نحو قوله تعالى
اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله او متصلا بصفة نحو ما الله
موليكم فضل منه اي موليكم اي الشيء الذي الله يعطيكم فضل منه واليه
اشار بقوله ونحو ذلك وكذا يجوز حذفه اذا كان ضميرا مجرورا متسعا
فيه بان يجعل المجرور منصوبا بمنزلة المفعول بعد حذف الجار على
ما يقول لئلا يلزم كثرة الحذف نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمره
والاصل تؤمر به او كان مجرورا باضافة صفة ناصبة له تقديرا كقوله
تعالى فاقض ما انت قاض اي قاضيه فحذف الضمير على كلا الوجهين لكون
لطول الصفة والصلة وكذا الصفة اذا كانت جملة لا بد وان يكونه روى

روى عن ابي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه انه قال الواو
يجيء بمعنى من ومنه قولهم لا بد وان يكون وقيل الواو زايدة لئلا
يلتبس بلا بدان تثنية وقال بعض الفضلاء ان الواو في مثل هذا
للعطف على محذوف فيقدر المعطوف عليه في كل مقام ما يناسبه
كان يقال ههنا لا بد ان يورد وان يكون من احدى الجمل الاربعة الاخبارية
وهذا الوجه هو الذي يدور في خلدي ولعل هذا هو الاوجه اذ فيه
زيادة تاكيد ومبالغة كما لا يخفى واعلم انه انما وجب في الجملة التي
وقعت صفة او صلة كونها خبرية لانك انما جيء بالصفة والصلة
ليعرف المخاطب الموصوف او الموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه
قبل ذكر الموصوف او الموصول من اتصافهما بمضمون الصفة او
الصلة فلا يجوز اذن الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين
للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية
لا غير الخبرية اما انشائية غير طلبية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها
وطلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض وما لا يعرف
المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرهما فلا يصح وقوعها صفة ولا
صلة فان قلت لا نم ذلك فان الجملة الاستفهامية في قوله جاؤا بمذق
هل رايت الذيب قط وقعت لمذق قلت هذا متاول بقوله فيه
ذلك فالجملة الاستفهامية مقول لقول محذوف هو الصفة في الحقيقة
وفسر الجملة الاربع بقوله اي الاسمية الذي موصول ابوه مبتداء منطلق

خبره والمبتداء مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب وقعت صلة للمو
للموصول والفعلية الصريحة نحو الذى انطلق ابوه عمرو او المقدرة
نحو الضارب زيدا عمرو والمضروب ابوه عمرو فان اصلهما الضرب بالفتحات
والضرب بضم الضاد فكسره دخول اللام على الاسمية المشابهة بلام التعريف
الحرفية للجزئية لفظا ومعنى على صورة الفعل فيصير الفعل المعلوم فى صورة
اسم الفاعل والفعل المجهول فى صورة اسم المفعول لتقاربهما فى المعنى
والظرفية نحو الذى موصول فى الدار ظرف مع فاعله المستقر فيه المنتقل
من عامله جملة ظرفية صلته وهو مع صلته فى محل الرفع مبتداء وقوله خالد
خبره والشرطيه نحو الذى يكرمه ان يكرمك بشر وقوله فيه اى فى المختصر
صلتها ولما كان مظنته ان يقال كيف يصح جعل فيه صلته و فى الصلة
لا يكون الا جملة اشار الى جوابه بقوله والضمير المستكن فى فيه المنتقل من
حصل بعد حذفه لان تقديره اتقن ما حصل فيه فاعل الظرف عايد
الى ما فهو اى فيه مع فاعله جملة ظرفية فيصح وقوعه صلته والضمير البارز
فى فيه مجرور المحل بفى راجع الى المختصر والموصول مع صلته منصوب المحل
على انه مفعول اتقن والتحقيق ان منصوب المحل هو الموصول فقط
لكن النحاة لما راوا انه لا يصير تماما بحسب الاستعمال الا بالصلة حكموا
بان منصوب المحل او مرفوعه او مجروره هو مجموع الموصول والصلة
ولما كان فى قولها فيه من الابهام بين ذلك الابهام بقوله من النحو والجار
والمجرور ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال ومتوى الحال انث الضمير بتا

انه يكرمني اكرمه

بتأويل الصفة اما لها لبيان هيئة الفاعل عند صدره الفعل عنه نحو
جاءنى زيد راكبا او لبيان هيئة المفعول به عند وقوع الفعل عليه نحو
رايت زيدا ماشيا او لبيان هيئتهما معا نحو ضربت زيدا راكبين او العناد
الحقيقى لا المنع الجمع فيدخل تحت الاقسام الثلاثة واما الجملة فى قولك
اتيتك والجيش قادم فهو حال وبيان اللازم الفاعل اعنى زمان
الاتيان فكانها بيان للفاعل وانما قيدنا الفاعل بقولنا عنه صدور
الفعل عنه والمفعول لقولنا عند وقوع الفعل عليه ليمتاز الحال عن
الصفة لان الصفة مبنية لهيئة الذات لا باعتبار كونها فاعلا او مفعولا
فاذا قلت جاءنى زيد الظريف فهو مبين للذات وان لم يوجد هذه
الصفة حالة اسناد الفعل عليه واما تقيدنا المفعول بقولنا به فبناء
على ان المشهور المختار عند المحققين ان الحال لا يقع عما عدا المفعول به
لكونه فضلة بالنسبة اليه فنحو جئت انا وزيد راكبين على ان انا وزيدا
فاعل فى المعنى لا لم على انه مفعول به لفظا وان فهم من كلام بعض شارحى
اللباب ان يقع الحال من المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا ويمكن
ان يقال انه على تأويل وقع ضربى شديدا فاللام للعهد او عوض عن المضاف
اليه وهذا اى كون الحال اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول اكثر لانه
قد يقع الحال عن المبتداء والخبر والمضاف اليه قليل لا يكون ولا يوجد
الا فى كلام المصنفين دون كلام البلغاء فان قلت كيف وقع حنيفا فى قوله
تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا حال من المضاف اليه اعنى ابراهيم قلت

لان المضاف اليه في معنى المضاف وهو مفعول كما ان اضيف اخيه في قوله تعالى
يحب احدكم ان يكل لحم اخيه ميتا لما كان في معنى اللحم جاز ان يقع ميتا حالا منه
ومن ههنا ذهب بعضهم الى كل حال وقع عن غير الفاعل والمفعول به فهو
ماؤل باحدهما وهذا الحال يعني من النحو اما لبيان هيئة الفاعل ان
جعلناها حالا من الضمير المستكن فيه لانه فاعل الظرف لما مر والعامل
فيه الظرف او لبيان هيئة المفعول ان جعلناها حالا من الموصول لانه مفعول
اتقن والعامل فيه ح اتقن لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال
ومن في من النحو بيانية ومن البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها
ان كان ما قبلها نكرة ما موصولة قبلها مع فاعل المستكن فيه جملة
ظرفية صلته اى ان كان الذى وجد قبلها نكرة نحو رايت رجلا من
قبيلة قريش وحال ان كان ما قبلها معرفة كما في قوله ما فيه من النحو
فانه اى قوله من النحو حال لكون ما قبلها اعني ما فيه معرفة لان الموصول
مع صلته معرفة وكقوله تعالى فاجتنبوا الرجس اى القذر من الاوثان
فانه من الاوثان حال من الرجس لكونه معرفة واعلم ان تخصيص الذكر
عن البيانية لكون الكلام فيه لا يقتضي نفي ذلك المذكور عن باقي الحروف
الجارة فانهم قد قالوا الجار والمجرور مطلقا اى وقع بعد النكرة المحضة
فصفة لها نحو رأيت طايرا على غصن وبعد المعرفة المحضة فحال
عنها نحو قوله تعالى فخرج على قومه في زينته اى متزينا حيث وقع
بعد مميز خرج وبعد غير المحض منهما فمحتمل لهما اما النكرة الغير

المحضة

المحضة فنحو هذا ثمر يانع في اغصانه فان النكرة المحضة بالصفة
قريب من المعرفة واما المعرفة الغير المحضة فنحو يعجبني الزهر
في اكمامه فان المعرف بلام الجنس ليس بمعرفة مختصة بل هو كالنكرة
في المعنى ثم قال بعض المتاخرين ان الظرف مطلقا كاليوم والوقت
وغير ذلك من الظروف المتصرفة كالجار والمجرور بعينه في تلك الاحكام
فاعلم ذلك فان قيل كيف يمكن ان يكون الموصول مع صلته معرفة
وكل منهما نكرة وانضمام النكرة بالنكرة لا يفيد التعريف قلنا يمكن
ان يحصل من الاجتماع والانضمام هيئة مفيدة للتعريف وان كان
كل منهما نكرة كقول بعض المنطقيين ان انضمام الكلي الى الكلي يفيد
الجزئية اى الجزئية الاضافية نحو الحيوان الناطق فان انضمام الناطق
الى الحيوان ليقيد الجزئية بالنسبة الى الحيوان المطلق ولعل هذا السوال
مع جوابه ماخوذ من كلام الرضي فانه اعترض بان الجملة نكرة فكيف
تعرف الموصولات وتخصصها ثم اجاب بان قال لا نم تنكير الجملة فان
التعريف والتنكير من عوارض الذات والجملة ليست ذاتا ولو سلم تنكيرها
فالمحض في الحقيقة هو اجتماع الموصول مع الصلة كما ان رجلا وطويلا
كان في كل منهما العموم فاذا عرفت رجل طويل تخصص الرجل بالاجتماع
مع طويل وقوله او نقول ان الصلة يجب ان يكون معلومة عند المخاطب
كما عرفته في وجه وجوب كون الصلة جملة خبرية فح يجوز ان يوضح و
تخصيص المبهم الذى هو الموصول اشارة الى جواب و تحقيقه

انهم قالوا ان التعريف هو الاشارة الى علم المخاطب بمدلول اللفظ
اللفظ سواء كانت تلك الاشارة بجوهر اللفظ كما في العلم او لغيره مثل
الاشارة وكالنسبة المعلومة في الموصولات فاذا قلت لقيت من ضربته
وجعلت من موصول فقد اشرت الى علم المخاطب بمعين لا بجوهر لفظ
بل لغيره وهو مضمون صلته وهو النسبة المعلومة عند المخاطب واذا
جعلتها موصوفة لم تشر انت الى علم المخاطب بمعين بل الى متعين في ذاته
بلا ملاحظة تعينه والفرق بين مصاحبة التعيين وملاحظته جلي.
واذا عرفت معنى التعريف في الموصولات ظهر لك ان اعتراض الرضي لا يتوجه
اصلا فلم يحتج الى ما تكلف في جوابه ولهذا قلنا انه اشارة الى جواب
تحقيقي واعلم ان قول النحاة ان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال
انما هو على مذهب اكثرهم ولا ينتقض بقوله تعالى ان هذه امتكم امة
واحدة فامة حال والعامل فيها اسم الاشارة اعني هذه اسم الاشارة
بتاويل انبه واشير وامتكم ذو الحال والعامل فيها ان يكون خبر اله
وهو عامل في جزء على المذهب المنصور كما عرفت كذا في شرح التسهيل
يرد عليه ان النقض بهذه الآية الكريمة باق على القول بان العامل
في الحال هو العامل في ذيها سواء كان مذهب كلهم او اكثرهم فالاولى
ان يقال ان قول النحاة هذا بناء على الاكثر الاغلب ولا ينتقض بقوله
تعالى الى اخره لفظا ومعنى هما منصوبان على التمييز بياء مصور
مميز بالتشديد بمعنى المميز بكسر الياء على معنى ان هذه الاسم مميز مراد

مراد المتكلم عن غير مراده من قوله اتقن الى قوله وهو تمييز عن ذات
مقدرة في النسبة الكائنة في جملة اتقن لان الاتقان قد يكون من جهة
اللفظ فقط او من جهة المعنى فقط او من جهتيهما معا فلما قال لفظا
ومعنى علم ان اتقانه اي الولد اياه اي المختصر من جهة اللفظ والمعنى
معا فهو تمييز عن الجملة لا عن المفرد فان التمييز وهو ما يرفع الابهام
المستقر عن ذات اي ما يعين بعض المحتملات التي نشات وحصلت
باعتبار اصل والوضع لا بحسب العارض عن ذات لا عن هيئة الذات
على قسمين تمييز عن المفرد وتمييز عن الجملة لانه ان رفع الابهام عن ذات
مذكورة فهو تمييز عن المفرد اذ لا يقع ذلك الا عن المفرد تام باحد
الاشياء الاربعة وان رفع عن ذات مقدرة فهو تمييز عن الجملة اذ لا
يكون ذلك الا عن نسبة في جملة او شبهها او في اضافة نحو طاب زيد
نفسا وزيد طيب ابا وبالزيد فارسا واعجبني طيب زيد ابا فقول
المصنف لفظا ومعنى من هذا القسم الثاني لانه رفع الابهام الكائن
في مضمون الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله وبمعنى المفعول لان معنى
اتقن لفظ ومعناه اي اتقن معنى ما فيه ولفظه فهو اي احكامه في هذا
اما بمعرفة مع علله وضبط قواعده مع جزئياته او بمعرفة بانتفاء الشكل
عنه اردت فعل وفاعله وهو ضمير المتكلم اعني التاء المضمومة اي
مصدرية المط فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو
انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل لانه مفعول المط وهو

اى الضمير البارز عايد الى الولد ومحل الجملة الفعلية اعنى المطه مع ماعمل
فيه منصوب المحل على انها مفعول اردت واردت مع ما عمل فيه اى مع
الذى عمل فيه اردت وهو اى قوله مع ما حال من الضمير المستكن فى قوله مرفوع
المحل على انه خبر ان اى فان الولد الاعز مراد منى تلميظه او مريد انا
تلميظه وقت استظهاره وانما فسر بهذه البيان لان اصل الخبر الافراد
وان الجملة ههنا فى محل المفرد وما قيل انه اى مراد منى تلميظه لا يجوز
ان يكون مفسرا لقوله اردت ان المطه لعدم التطابق بينهما حيث
ان اردت نص صريح على المزيد لا على المراد ففيه وارد لجواز تفسير
الشئ بلازمه ومعنى المطه اذيقه واطعمه فان التلميظ تفعيل من لمظ
يلمظ بالضم لمظا اذا تتبع بلسانه بقية الطعام فى الفم او اخرج
لسانه فمسح به شفتيه وقد يكنى به عن لازمه اعنى الاكل والذوق
هكذا التلميظ اطلق ههنا واريد به لازمه اعنى الطعام والاذاقه
فهو من الكناية المطلوبة بها الصفة وصح كونها يكون استعارة تخييلية
قرينة للمكنية ولا ينافى بينهما لان الكناية لفظ مستعمل فى معناه
فكذا التخييلية اذ هى فى التحقيق اثبات ما يلايم المشبه به الذى هو
امر عقلى واللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى كما مر تفصيله قيل معناه
الاعطاء يقال فلان لمظ فلانا من حقه اى اعطاه بعض حقه وفيه
استعارة بالكناية لان المص شبه فى نفسه الكلام الامام بالمطعومات
كلام
اللذيذة المرغوبة ثم اثبت له ما يلازم المطعومات عادة من الاذاقة

و



والاطعام وهذا الاثبات استعارة تخييلية كما مر ومعناه الحقيقى
اى الغرض الاصلى من ارادة التلميظ بمعنى الاذاقة والاطعام اى
التربية والتعليم فالمعنى الحقيقى المتحقق الارادة من قوله اردت
ان المطه وهو ان اردت ان علمه من كلام مجرور بمن متعلق بالمطه
اعلم ان الاظهر ان من فى قوله من كلام للتبعيض فكانه اشار
الى ان المطعم والمذاق قطرة من غير كلام الامام فعلى هذا يكون
قوله من كلام صفة لمفعول محذوف اى المطه شيا من الامام و
يحتمل ان يكون من زائدة على قول من يجوز زيادة من فى الاثبات
الامام هو اسم لمن يؤتم به كالكتابة اسم يقع على المكتوب والاله
اسم يقع على المعبود فهى ليست بصفات بل اسماء الصفات يدل عليه انها
توصف ولا توصف بها مثلا يقال اله واحد ولا يقال شئ اله وهو
اى الامام مجرور مضاف اليه للكلام المحقق مجرور على انه صفة
الامام والحبر مجرور على انه معطوف على المحقق ومعنى الحبر بكسر الحاء
المهملة وفتحها لكن الكسر افصح كذا فى مختار الصحاح وقال الفراء
هذا بالكسر وقال الاصمعى لا ادرى انه بالفتح او بالكسر وقال ابو
عبيده والذى عندى بالفتح وكذا يرويه المحدثون كلهم بالفتح
العالم المتبحر وقيل هو مقلوب من البحر قلبت مكانه حيث اخر
الباء مكان الحاء وقدم الحاء مكان الباء لان العالم مجمع العلم كما
ان البحر مجمع الماء والعلم والماء سبب للحيوة اما الماء فظ وقد

قال الله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي واما العلم فبقوله عم من صار بالعلم
حيا لم يمت ابدا فهذه المناسبة اى مناسبة ان كلا من البحر والعالم بهذه
المناسبة اولا على سبيل الاستعارة ثم يطلق الحبر والمقلوب من البحر ايضا على
العالم المتيقن بهذه المناسبة المدقق مجرور صفة للحبر من دق فلان
الشيء اذا علم على وجه التيقن واطلع فيه على سر خفي ويلايم قولهم
التحقيق اثبات المسائل بدلائلها والتدقيق اثبات دلائلها
بتحقق المقدمات الماخوذة فيها ابى بكر مجرور لكونه مضافا اليه
لابي والكلام في ابى كالكلام في ذى الانعام وابى بكر كنية الامام وهي
اى الكنية من اقسام العلم بفتحتين لان العلم ما جعل علامة ما جعل علامة
بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح ثم اما ان يصدر باب وام او ابن وبنت اولا
يصدر بشيء من ذلك فالاول كنية كابى بكر وابى عمرو وام كلثوم اسم
لواحدة من زوجات النبي عم والثاني وهو العلم الغير المصدر باب او غير ذلك
واما ان يقصد به الذم والمدح اولا فالاول اللقب بفتحتين والثاني
الاصطلاحي والا يلزم كون الشيء قسيما من نفسه هذا تقدير كلامه
وفيه خلل من وجهين الاول انه جعل قسم العلم بالمعنى اللغوي لا بمعنى
الاصطلاحي وهم قد صرحوا قد قرروا بخلافه والثاني انه جعل قسيم
الكنية والعلم سوى العلم وقد جعلوا قسيمها الاسم دون العلم حيث قالوا
الكنية علم صدر باب وام او ابن وبنت واللقب هو يشعر بمدح
او ذم مقصود منه قطعا وما عداهما من الاعلام يسمى اسما وهكذا قرره

قرره الشريف الجرجاني في شرح المفتاح وذكر في المفصل ان العلم لا يخ من ان
يكون اسما كزيد او كنية كابى عمرو او لقبا كبطة ولعل الشارح انما قال
والثاني العلم اشارة الى ان ما عداهما من الاعلام يسمى علما في اصطلاحهم كما
كاسمي الفاعل اسما فبالضرورة جعل قسم العلم بالمعنى اللغوي لا بمعنى
الاصطلاحي حذرا عن توهم تقسيم الشيء اى نفسه والى غيره عبد
القاهر عطف بيان لابى بكر بن سقطت الهمزة من ابن لوقوعه
بين علمين وذلك اى السقوط للموقوع المذكورة لكثرة الاستعمال ولشدة
الامتزاج وتوضيحه ان لفظ ابن اذا وقع صفة لعلم مضافا الى علم آخر
فيحذف التنوين نحو جاءني زيد بن عمرو وكذا يحذف الف ابن خطا
اما اذا لم يكن صفة له بل خبرا عنه فلا يحذف بشيء منهما كقوله تعالى وقالت
اليهود والنصارى المسيح ابن الله بتنوين عزير واثبات الالف
خطا في ابن وكذلك لا يحذف ان اضيف الى غير العلم نحو هذا ابن اخي
لان وقوعه بين العلمين اكثر ومن ههنا يقال بثبوت التنوين في اللفظ
وثبوت الالف في الخط هذا زمان فكذلك حذفهما وهو اى ابن مجرور
لكونه صفة لعبد القاهر وهو اى ابن مضاف الى الرحمن عبد وهو
مضاف الى الجرجاني مجرور صفة نسبية اى متحصل بياء النسبة للامام
لا لعبد الرحمن مع كونه اقرب من الامام لان المراد معرفته اى معرفة
الامام بانه جرجاني دون بغدادي وغيره لا معرفة آبائه فوصف الامام
بالجرجاني ليعرف انه جرجاني دون غيره سقى فعل ماض فاعله الله

ومفعوله ثراه الثرى ههنا بالقصر التراب الثرى وبالمد كثير الماء اى قبره و
منزله منصوب تقديرا والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه لثرى عايد
رفع على انه خبر بعد الخبر بقوله والضمير عايد الى الامام وسقى قد يتعدى
الى مفعولين كقوله تعالى وسقيهم ربهم شرابا طهورا وجعل فعل
ماض من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب او من ملحقاتها
ومما يجرى مجريها فى الدخول على المبتداء والخبر يتعدى ليكون
الجملة صفة لقوله افعال القلوب وحذف قوله الممنوعة الاقتصار
على احد لاندفع عنه ان يقال ان امتناع الاقتصار عليه من خصايصها
وفاعله مستتر فيه عايد الى الله الجنة مفعول الاول هى فى البستان ومنه
الجنان مثواه من ثوى بالمكان اقام به مفعول الثانى والهاء فيه كالهاء
فى ثراه وهذان الفعلان اعنى سقى وجعل خبران لفظا وهما انشان معنى
انشاء السقى والجعل المذكور للاخبار بانه سقى وجعل فى الماضى ههنا
بمعنى الامر لانهما دعاء وهو ظ والدعاء فى قوة الامر ثان معنى قولك
غفر الله لك ليغفر الله لك فسقى وجعل ههنا بمعنى ليسقى وليجعل فانما عبر
عنه بلفظ الماضى تفاء لا لكان السقى والجعل المذكورين قد وقعا و
هو اخبر عنهما بالماضى او تادبا كانه راى اداء الدعاء بصيغة الامر مشبعا
غير لايق لقانون الادب على ان حروفه اقل من حروف الامر كما لا يخفى
وانما عطفتا اى لم يعطف ما فى قوة الامر على الاخبار حسن عطفه الاه
باعتبار الصورة مثل قوله اخوك اخو مكاشرة وضحك فحياك الاله

فكيف

فكيف انتا حسن عطف حياك حال كونه فى معنى الامر على الجملة الاخبارية
السابقة باعتبار الصورة اى باعتبار انهما خبران صورة ولا محل لهذه
الجملة الدعائية من الاعراب لعدم وقوعها موقع المفرد وهو اى
عدم وقوعها موقع المفرد ظ فاعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام لفظى
وتقديرى ومحلى فاللفظى فى خمسة مواضع الاول ما فى اخره حرف
صحيح ولو قال فى الصحيح لكان اوضح لان هذا يوهم بظاهره ان الكلمة
ليست بصحيحة بل الصحيح آخره وليس كذلك فان الصحيح عند النحاة
ما لم يكن اخره حرف علة سواء كانت فى غير اخره نحو زيد او لا نحو احمد واسب
بقوله فى حكم الصحيح كما لا يخفى من نحو زيد وعمرو ومثل جاءنى زيد و
رايت زيدا ومررت بزيد وكذا فى غيره او فى حكم الصحيح وهو ما فى
آخره ياء وواو وساكن ما قبلها نحو ظبى ودلو فانهما فى حكم الصحيح فى
تحمل الحركات الثلث مثاله مثل هذا ظبى وكرسى ورايت ظبيا وكرسيا
ومررت بظبى وكرسى وكذا هذا دلو ومعزو ورايت دلوا ومعزوا
ومررت بدلو ومعزو والثانى من تلك المواضع الخمسة فى الاسماء الستة
المضافة الى غير ياء المتكلم قيد به اذ لو اضيف الى ياء المتكلم لم يكن له اعراب
لفظى كما عرفت فالمقصود بهذا القيد نظرا الى السوق الاحتراز عن المضاف
الى ياء المتكلم لا عنه وعن غير المضاف لان اعرابه لفظى ايضا بالحروف كما مر
لكن لما اندرج غير المضاف منها فى الموضع الاول واحترز الشارح عنهما معا
كما يدل عليه قوله الآتى قصدا الى انضمام الكلام والقرب من الافهام

نحو ابوه واخوه وهنوه وحموها وفوه وذو مال والثالث من تلك المواضع
الخمسة في التثنية مثل جائني الزيدان ورايت الزيدين ومررت بالزيدين
وينبغي ان يحمل التثنية ههنا على ما هو اعم من ان يكون تثنية صورة او معنى
ليدخل فيه لفظ الاثنين واثنتين والمثنى المرتحل نحو البحرين علما للبدل
وما بمعنى التكرار نحو كرتين اى كرة بعد اخرى ومنه لبيك وسعديك
فان اعراب كلها مثل اعراب المثنى الوضع والرابع من تلك المواضع الخمسة
في الجمع الصحيح المصحح وهو ما لم يتغير بناء واحده كزيدون واحترز به
عن الجمع المكسر وهو ما تغير بناء واحده كرجال فان اعرابه بالحركات وهو
مندرج في الموضع الاول ولا تنس ما ذكرتم من وجه الاحتراز واولو بمعنى
ذوي جمع ذو وقد يقال انه جمع ذو على غير اللفظ بالواو والتنوين حذف
نونه للزوم الاضافة وهذا مثل لفظ النساء فانها جمع امراة من غير
لفظها وذلك غير عزيز في كلامهم وعشرون واخواته من ثلاثين الى تسعين
نحو جائني الزيدون واولو مال وعشرون ورايت الزيدين واولى مال وعشرين
ومررت بالزيدين واولى مال وعشرين وانما كتب الواو بعد الالف حالتي
النصب والجر في اولو لئلا يلتبس بالى حرف جر وانما لم يكتبوه في الرفع
حملا عليها ويلحق بالجمع المصحح اولو وعشرون واخواته وليست
بجموع لانه لم يأت ال وعشر وثلث وغير مفرد اجمع بالحاق الواو
بل لما كان وضعها وضع جمع السلامة لفظا ومعنى الحقت به وجعل
اعرابها كاعرابه ولذلك تعرض بذكرها ولم يكتف بالجمع والخامس من تلك

المواضع الخمسة في كلا مضافا الى مضمر حالة الرفع بالالف نحو كلاهما وكلاهما
والنصب والجر بالياء مثل رايت كليهما ومررت بكليهما واعراب هذه الاسماء
اى من الاسماء الستة الى ههنا بالحروف اللفظي لان حروف الاعراب في هذه
الاسماء ملفوظة وكلانا واحترز به عن مضاف الى مظهر فان اعرابه
تقديري نحو كلا الرجلين في الاحوال الثلث فيل السر في اختصاص الاعراب
بالحروف كال الاضافة الى المضمر انه لما كان كلا عندنا مفرد اللفظ مثنى
معنى واقتضى ذلك ان يكون اعرابه بالحركات نظرا الى اللفظ وبالحروف نظرا
الى معناه فاذا اضيف الى الفرع اعني المضمر الذي هو فرع المظهر لكونه كناية
عنه روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ فاعرب بالحروف الذي هو الاصل
روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل حال
النصب والجر بالياء وحال الرفع بالالف فان قلت فلم لم يتعرض حال الرفع
قلنا لما كان هذا ظاهرا من لفظ كلا لم يتعرض الا الى الحالة الذي يغير
فيه الف كلا اعني النصب والجر مثل رايت كليهما ومررت بكليهما هذا
ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى جعل كلا قسما مستقلا فانه في حكم التثنية
كلفظ الاثنين ولو ادرجه في الثالث اى في التثنية وما يلحقها على قياس ما ذكر
في الجمع لكان الكلام منتظما ومنضبطا فان اعراب هذه الاعراب اى
من الاسماء الستة الى ههنا بالحروف وهو ظ ولفظي بالرفع عطف على محل
قوله بالحروف لان حروف الاعراب فيها ملفوظة يعني بها الحروف الذي
هي اعرابه على راى او الحروف الذي هي دلايل الاعراب على راى آخر

وقال الثالث صح

كما مر والتقديري اى الاعراب التقديري في سبعة مواضع الاول في الاسماء
المقصورة وهي الاسماء المعربة التي اواخرها الف مقصورة اى غير ممدودة
او ممنوعة عن مطلق الحركة والقصر المنع ومنه قوله تعالى حور مقصورات في
الخيام وبقولنا المعربة يندفع النقض بلدى ومتى ظرفا لكونهما مبنيين
نعم ولو سمى بهما لكانا معربين واعرابهما كذلك سواء تلك الالف للتانيث مثل
حبلى او منقلبة عن الواو او الياء وسواء كانت تلك الالف ثابتة في اللفظ نحو
العصا او لم يثبت مثل عصا ورحى وغيرهما نحو هذا عصا ورايت عصا ومررت
بعصا وكذلك غيره وانما صار اعراب هذه الاسماء تقديريا لعدم قبول الالف
الظاهرة المقدرة للحركة مادام الفا اذ لو حركت خرجت الى آخر ولا يمكن
نوادر الحركات على ما قبل الالف حيث كان مقدرا لعدم الاعراب في الوسط
فاذا تعذر اظهار الحركات فقدرت في آخر الكلمة ففي الرفع ضمة منوية
وفي النصب فتحة منويه وفي الجر كسرة منوية الثاني من تلك المواضع السبعة
ما اضيف الى ياء المتكلم مفردا نحو هذا غلامي ورايت غلامي ومررت بغلامي
او جمعا موصوفا بان اعرابه بالحركة نحو هذه مسلماتي ورايت مسلماتي
ومررت بمسلماتي في الاحوال الثلث في المذهب الاصح لان في قوله بتنوين
العوض اى وانما قلنا في الاصح لان في قول بعضهم اعرابه حالة الجر لفظي
سواء كان مفردا او جمعا موصوفا بما ذكره لوجود الكسرة لكن الاول اصح
لان الكسرة مجتلبة للياء قبل الاعراب فيكون محل الاعراب مشتغلا بحركة
لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون تلك الكسرة للاعراب ويستحيل ان يحتمل

للحرف الواحد حركتين متماثلين او مختلفتين ان قيل كيف يكون الكسرة
المجتلبة للياء قبل الاعراب والكلم قبل الاعراب مبني والبناء يمنع الاضافة
كما مر جوابه قلنا لا نم او لان الاسم قبل لحوق الاعراب مبني بل المذهب
الحق على ما حققه بعض المحققين ان الاسم قبل التركيب مع العامل
نحو زيد وعمرو وبكر معرب بسكون آخره سكون وقف لا سكون بناء او معربت
اللفظ يتحقق بقابلية توارد المعاني المختلفة على معناه لا خراج الاسم عن المعربية
مالم يوجد المناسبة للمبني الاصل بمجرد انعدام ما يقتضي لحوق الاعراب
باخره ولهذا ذكر في قولهم المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل انهم
ارادوا به امكان الاختلاف سواء كان وجد بالفعل اولا وان سلم ان الاسم
مبني قبل الاعراب فنقول انهم قالوا ان منع البناء الاضافة حكم على الاعم الاغلب
ولهذا لم يمنع من الاضافة حيث واذا واذ اوغير ذلك واحترزنا بقولنا
موصوفا بان اعرابه بالحركة عن المذكر السالم فان اعرابه حالة اضافة
الى ياء المتكلم لفظي في النصب والجر نحو رايت مسلمي ومررت بمسلمي لوجود الياء
التي هي علامة النصب والجر فيهما وتقديري في الرفع نحو جاءني نحو اصله
مسلموي فان الياء المدغم في ياء المتكلم منقلبة عن الواو ومما تقرر في الصرف
من ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء
فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة في الياء فيكون الاعراب بالحروف في
حالة الرفع تقديريا الثالث من تلك المواضع السبعة ما فيه من اعراب محكي
جملة منقولة الى العلمية نحو تابط شرا علما انه علم شخص فانه كان في الاصل .

جملة دالة على نسبة التأبط اى الاخذ بالابط الى شخص وشرا مفعول تأبط
ثم جعل اسما لرجل وهو ثابت بن جابر الفهمى واعرابه تقديرا على راى و
التفصيل هنا هو ان الجملة من حيث هى جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت عرتخ
قسما رابعا من مبنى الاصل واما بعد العلمية فقيل انها من المبنيات المحكية
على بنائها وقيل معربة محكية لانه صار المجموع بالعلمية اسما واحدا جزاؤه
لحروف كلمة واحدة فكان مستحقا لان يجرى الاعراب فى اخره كبعلبك فيقال
جائنى تابطشر برفع شر لكن لما اشتمل الجزء الاخير منه بالاعراب المحكى
حيث حكى لفظ الجملة للدلالة على الصفة فى الاصل امتنع ظهور الاعراب
فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديرى فكلام الشارح ههنا مبنى
على هذا القول او مفردا فى قول الحجازى لا فى قول النحاة بل رهم لان
سيبويه وكثير من النحويين قد صرحوا بان المفرد لا يكون محكيا اصلا
نحو من مرفوع المحل مبتداء وزيد مرفوع تقديرا خبره كما هو المشهور
وهو مذهب سيبويه وقيل بالعكس فى استفسار من قال ضربت زيدا
فنصب زيدا اشعارا بان السوآل انما هو عن زيد الواقع مفعول ضربت
وذكر ان كل اسم سواء كان مفردا او جزءا اخيرا من المركب كامعربا
فى الاصل وحكى ذلك الاعراب فاعرابه المحكى بالجر على انه بدل
من الضمير المجرور العايد الى كل اسم تقديرى والاوضح فى العبارة
ان يقال فاعرابه تقديرى فحذف لفظ المحكى كما حذفه الفالى
فى شرح اللباب قيل وهكذا وقع فى بعض نسخ هذا الكتاب ولعله هو

هو الصحيح وفى نحو خمسة عشر علما يحكى آخره على الفتح ويصير معربا
تقديريا فى قوله ففيه اشارة الى قوله ان فيه قولا اخر سنذكر وتفصيل
المقام على وجه يتضح المرام هو ان خمسة عشر اذا جعل علما قد يجرى عليه
الاعراب اللفظى ويجعل غير منصرف كبعلبك فيقال هذه خمسة عشر بضم الراء
لكن الاشهر فيه انه بعد العلمية علم محكى على بنائه وهو الاصح ثم بعد
هذا قال بعضهم انه مبنى كما كان قبل العلمية رعاية التضمنية الاصلية
وقال الآخرون انه معرب من المعربات المحكية على الحركة البنائية فان
المجموع لما صار بالعلمية اسما واحدا استحق لان يجرى الاعراب فى آخره
لكن لما كان الحرف الاخير مستقلا على الحركة البنائية المحكية تعذر ظهور
الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديرى فان قلت فلم تعين
الاعراب المحكى فى تأبط شرا وجاز فى خمسة عشر علما ترك الحكاية وجاز
جواز الاعراب لفظا قلت قد كان الواجب فى الصورتين ان يعرف
لفظا لانتقال موجب البناء لفظا فيهما لكن فى نحو خمسة عشر جاز الاعراب
لفظا وترك الحكاية لانه يترك ح بناء الاعراب بخلاف تأبط شرا
فانه لو اعرب لفظا العدول عن اعراب الى اعراب فيحتمل ان يجوز العدول
عن البناء الى الاعراب ولا يجوز العدول عن اعراب الى اعراب آخر
تفوت به الحكاية كذا اجاب الفالى فى شرح اللباب ومما ينبغى
ان يعلم ان من الحكاية المحكيات المعربة تقديرا العلم المركب الذى
جزؤه الثانى معرب باعراب معين معمول لما لا اعراب له لفظا هو

مثل ان زيدا او هل زيد ومن زيد والقيد الاخير احتراز عن المركب
الاضافي نحو عبد الله وعن المركب من الاسم العامل مع معموله نحو معزوب
غلامه فان اعرابها لفظي فان الجزء الاول منهما بعد العلمية يعرب بالاعراب
العام بحسب العوامل والثاني مشغول باعراب الحكاية الرابع من تلك
المواضع السبعة التي كان الاعراب فيها تقديريا في الاسماء المنقوصة
وهي الاسماء التي اواخرها ياء مكسورة ما قبلها نحو جاءني القاضي والرامي
في حالة الرفع والجر نحو جاءني القاضي ورايت القاضي المنقوصة بالاسكان
اي باسكان الياء فيها لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وفي حالة لفظي
لخفة الفتحة عليها نحو رايت القاضي بالنصب وقد جاء بالاسكان ايضا
كما جاء به في الرفع والجر او كان الفتحة للضرورة الشعرية نحو قوله مهلا
بني عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا مهلا نصب
على المصدرية لامهل المقدر وبني منصوب مفعوله اصله بنيين جمع ابن
سقطت النون بالاضافة الى عمنا قوله مهلا موالينا اي بني عمنا الذي هم
موالينا اي ناصرون لنا في الصحاح المولى الناصر وقوله لا تنبشوا النهي من
نبش البغل والميت اي خلع قشرة وكفنه نبش بالضم ومنه النباش
البغل وبيننا ظرف مدفونا والاستشهاد في ان موالينا بالسكون حالة
النصب وانما قال لانه مفعول لامهل المقدر الدالة عليه معموله اعني
مهلا مع ان المقدر امهلوا بقرينة تنبشوا بناء على ان المقصود بيان
العامل وهو امهل اذ لا مدخل للواو في العمل وكذا في المثل بفتحتين

اعطام

٥٧

اعط امر من اعطى يعطي القوس ماء بها اي ناحتها من بريت القلب من باب
رمي وبالفارسية تراشنده بالسكون حالة النصب لانه مفعول ثان لاعط و
وهذا المثل ماخوذ من قول الشاعر يا باري القوس بريا ليست محكم لا تفسد
القوس اعط القوس باريها وهو مثل يضرب لتفويض الامر الى من يحسنه
ويتمهد فيه حق المهادة ومثل قوله يا دار هند عفت الا اثافيها بسكون
الياء للضرورة الخامس من تلك المواضع السبعة الجمع المصحح مضاف
ملاقيا ساكنا بعده يرد عليه نحو قوله تعالى والمقيمي الصلوة فمن قراه النصب
فانه ليس بمضاف مع انه اعرابه بالحروف تقديري نحو مصطفوا القوم فانه
مضاف ملاق بساكن بعده مع ان اعرابه بالحروف لفظا لوجود علامته
فلو قال بدل قوله مضافا ملاقيا ساكنا بعده ملاقيا علامته مدة ساكنا لكان اولى
ليدخل نحو المقيمي الصلوة ويخرج نحو مصطفوا القوم نحو جاءني صالحوا
القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم فان اعرابه بالواو
رفعا وبالياء نصبا وجرا لكنه سقطتا اي الواو والياء في اللفظ بملاقاتهما
اسكان بعدهما وهو لام التعريف في القوم ولم يسقطا في الخط لئلا يلتبس
بالمفرد فالحرف التي بها الاعراب غير ملفوظة بها فهو معرب بالحروف تقديرا
اذ لا اعتبار بالخط في هذا الفن بل المعتبر فيه هو اللفظ وليس في اللفظ واو لا ياء
فثبت انه معرب تقديرا فلم يذكر المتقدمون هذا القسم وما بعده قال
الشيخ ابن الحاجب لا اعرف احدا ذكر الاعراب التقديري من المعرب بالحروف
وهو ثابت نحو مسلمي ولم يلتفت الى هذا القسم لكن القوم بالاعراب التقديري

فى الواو المقلوب ياء دون الواو المحذوف مما لا بتقدير ولا يجرى ما ذكره
فى اعزازه من ان الحذف عارض بواسطة كلمة مستقلة والقلب يكون بواسطة
ما هو بجزء الكلمة نفعا ولذا ذكر الشارح القسمين معا وقولنا ملاقيا ساكنا
بعده ليشمل اى ساكنا كان من لام التعريف والاسم الذى لم بهمزة وصل
نحو جاءنى صالحو ابنك آه فلو لم يلاق ساكن كقولك صالحو بلدك فى الرفع و
صالحى بلدك فى النصب والجر كان الواو والياء ملفوظا بهما فى كان معربا بالحروف
لفظا فلذلك احترز عنه السادس من تلك المواضع السبعة فى الاسماء الستة
اذا لاقاها ساكن بعدها فهى معربة بالحروف تقديرا نحو جاءنى ابو البشر فى الرفع
ورايت ابا البشر فى النصب ومررت بابى البشر فى الجر وسابعها من تلك المواضع
فى التثنية مضافة ولاقاها ساكن بعدها فى حالة الرفع نحو هذان ثوبا ابنك
اعرابه بالالف وهى ساقطة فى اللفظ به لسكون ما بعدها ولا يمكن تحريك
الالف فهو معرب تقديريا بالالف بخلاف النصب والجر نحو انظر الى ثوبى ابنك
ورايت ثوبى ابنك بكسر الياء فيهما لان حفظ الياء التى هى علامة الاعراب يمكن
فيهما بالتحريك بخلاف الالف فى الرفع فحركت بالكسرة المناسبة ابناء على ان
فتحة ما قبلها تعادل الثقل الناشى من كسرة الياء وانما قلنا بخلاف النصب
والجر لان اعرابهما بالياء وهى باقية لفظا وان كسرة للسكون بعدها
فيكون معربا لفظا وهو ظ ومما يعرب بالحروف تقديرا مثل دعنى من تمرتان
على الحكاية فى الجواب لكن تمرتان فان اعرابه بيان مقدرة وانما ظهر الالف
لفظا حكاية لما تلفظ به التاويل الاول اى دعنى ما تلفظت به وهو قولك

فوكل تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سأله قرينا فقال
ليس قرينا وانما اطنبت الكلام اى كثرته فى هذا المقام لانه من مزالق الاقدام
ومما يحتاج اليه دايما المزالق جمع مزلق وهى الموضع الذى لا يستقر عليه
القدم لفائت ملابسة واما الاعراب المحلى ففى الاسماء المبنية كالموصولات
والمضمرات واسماء الاشارة وكالافعال الماضية والجمل والحروف فان الاعراب
فى هذه المذكورات محلى لا لفظى ولا تقديرى والفرق بين التقديرى والمحلى
هو ان التقديرى انما يستعمل حيث للكان استحقت الكلمة الاعراب لكن
لا يظهر ذلك الاعراب المستحق بها فيها المانع كما فى الاقسام المذكورة فى الاعراب
التقديرى والمحلى انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها
على معنى متعلق بيستعمل انها اى الكلمة وقعت فى محل لو وقع فيه غيرها
من معرب الصحيح الاخر يظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب فى المحلى
مجموع لبنائه بخلاف المانع فى التقديرى فانه هو الحرف الاخير ويرد عليه
قول الجمهور الجار مع المجرور فى مررت بزيد مثلا منصوب المحل وكذا قولهم
هذه الجملة منصوب المحل او مرفوع المحل فانهم استعملوا المحل ههنا
مع انه ليس بمواضع لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها لان مجموع الجار
والمجرور وكذا الجملة وان كان كل منهما مبنيا لكن ليس بكلمة مبنية اللهم
الا ان يراد بالكلمة معنى مجازيا شاملا للمجموع وغيرها لكن بقى ان يقال
ان زيد لم يقع فى محل لو وقع فيه غيره لظهر فيه الاعراب اذ لو وقع عقيب
مررت اسم معرب لم يظهر فيه النصب لكونه فعلا لازما ما لا ينصب المفعول به

هذا واعلم ان هذا الفرق الذى ذكر بين الاعراب التقديرى والمحلى انما هو
على اصطلاح المتاخرين وهو الحسن لما فيه من الامتياز واما الاوائل منهم
فلا يفرقون بينهما ولذا قال جار الله فى المفصل الاسم المعرب ما اختلف اخره
باختلاف العوامل لفظا او محلا فليتامل فى هذا الكلام فى هذا المقام وليحفظ
فانه من نفايس النحو يقال شئ نفيس اى يناقش ويرغب فيه حتى يعلق
اى يثبت من علق الشئ الشئ اذا تشبث وتعلق به بيان وهذا التركيب
موقوف على تمهيد مقدمة وهى ان حتى يجئ على ثلثة معان اى على ثلثة اوجه:
الاول للجر نحو اكلت السمكة اى الحوت الواحدة حتى راسها واعلم ان حتى
الجارة يشاركه اى فى الانتهاء الا انه يفارقها من حيث ان مجرور حتى لابد
ان يكون جزءا مما قبلها كاينا بحيث يستقر فى الفعل المتعدى بحتى جميع اجزاء
ما قبلها شيئا فشيئا على التقضى الى ان ينتهى الى ذكر الجزء بحسب اعتبار المتكلم
الانتهاء اليه كذلك اما بملاحظ الضعف نحو قدم الناس حتى المشاة او
القوة نحو مات الناس حتى آدم عم او الانبياء او كونه حدا لما قبلها نحو اكلت
السمكة حتى راسها او شيئا ملاقيا بجزء ما قبلها كاينا مثل ذكر الجزء فى الوصف
المذكور نحو نمت البارحة حتى الصباح وهذا تلخيص معنى قوله ح اى على:
تقدير كونه حرف جر ان المجرور اما ان يكون ما ينتهى به المذكور قبلها كالراس
فى اكلت السمكة فان الراس ما ينتهى به السمكة لان الجزء الاخير منها اى ينتهى
المذكور قبل حتى عند ذكر المجرور نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح
شئ ينتهى الليلة عنده لانه ليس بجزء منها لان الصباح من اجزاء النهار

بل هى

بل هى ملاق مع بها زيادة التحقيق والبيان وانما اشترط ذلك لان الغرض
الوضعى فى الفعل المتعدى بحتى ان يقتضى ما يتعلق الفعل به شيئا فشيئا
عليه وذلك الغرض لما يتحقق بذكر آخر جزء من الشئ او ما يلاقى آخره نعم
اختلف النحاة فى ان ما بعدها اى ما بعد حتى هل يدخل فيما قبلها ام لا فقال
عبد القاهر ان حتى ظ فى ان ما بعدها يدخل فيما قبلها فاكل الراس بضم
الهمزة مجهول محتمل وكذا انيم الصباح بكسر النون مجهول نام من النوم فى
المثالين المذكورين وكذا يدخل ما بعدها فيما قبلها عند ابن الحاجب وجار الله
العلامة وعند اكثر النحاة لا يدخل ما بعدها فيما قبلها هكذا قال ابن جنى
وابو نصر الفارابى الا ان الاختلاف لا تستقيم فقوله مطلقا قيد المنفى لا للنفى
بل الوجه ان يقال ان كان المذكور بعدها بعضا للمذكور بما قبلها يدخل
كالراس مثلا والا فلا يدخل كالصباح وعلى هذا اشارة فى كلام المبرد
فى المقتضب وفى كلام ابن الدراك فى الفصول والثانى من تلك المعانى الثلثة
كونها للعطف نحو جاءنى زيد حتى عمرو ورايت زيدا حتى عمرا ومررت بزيد
حتى عمرو والاولى ان يمثل بنحو جاءنى القوم حتى عمرو لان عطف حتى انما تصح
بشرط ان يكون ما بعدها جزءا لما قبلها كما حقق فى موضعه وقد اشار اليه بقوله
ولكن شرطها ح اى حين كونها للعطف مجانسة ما بعدها لما قبلها فهى تخالف
ساير الحروف العطف فى ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها وانما اشترطوه
لانها موضوعة للغاية والدلالة بالجر على احد طرفى الشئ اما طرفه الاعلى
نحو مات الناس حتى الانبياء او طرفه الادنى نحو مات قدم الناس حتى المشاة

فان النبي [illegible] اذا اخذ من ادناه الى اعلاه فاعلاه غاية له وطرف واذا
اخذ من اعلاه فادناه طرف له وغاية ولهذا قالوا ان حتى العاطفة انما تذكر
للتعظيم او للتحقير والغاية والطرف لا يكون الا من جنس المغيا بضم الميم
وتشديد الياء معناه ذو الغاية فقوله وذى الطرف عطف تفسيري له فلا يقال
جاءني القوم حتى حمار بالرفع ولا يقال ايضا رايت الرجل حتى امراة بالنصب
ولا اكلت الخبز حتى الرمان بالجر وان اردت ان تعرف خفيه الحال في ذلك فعليك
بالتدبير التام فيما تقرر لديك وهو ان حتى العاطفة للجمع مع انتهاء تعلق
حكم بما قبلها باستيفاء اجزائه شيئا فشيئا الى مدخولها في اعتبار المتكلم
كما في حتى الجارة لكن بشرط ان يكون مدخولها جزءا من المعطوف عليه حقيقة
نحو ضربت القوم حتى زيدا او التاويل نحو ضربني السادات حتى عبيدهم لانهم
صاروا كالجزء بالاختلاط ولا يجوز ان ملاقيا بجزئه كما جاز في الجارة .
لما تقدم من شرط مجانسة ما بعدها لما قبلها ولشرط ان يكون اقوى
من سائر اجزائه نحو مات الناس حتى الانبياء او اضعف منها نحو قدم
الناس حتى المشاة ليصح العطف باعتبار انه من جنس آخر غير المعطوف
عليه ولا يجوز ان يكتفي في ذلك بان يكون آخر اجزاء المعطوف عليه جنسا
كما في الجارة اذ لا يكفي ذلك في مغايرة اللازمة في العطف وبهذا ظهر
الفرق بين حتى العاطفة وحتى الجارة من وجهين الاول عدم جواز كون
مدخوله ملاقيا بجزء ما قبلها في العاطفة وجوازه في الجارة والثاني
اشتراط الضعف والقوة في العاطفة دون الجارة وقد يفرق بوجه

بوجه ثالث وهو عدم اختصاص العاطفة بالمظهر لجواز ان يقال
جاءني القوم حتى انت واختصاص الجارة به والثالث من تلك المعاني
الثلثة كونها ابتدائية اعم من ان يكون ما بعدها مبتداء وخبرا
نحو جاءني القوم حتى ذهب زيد او كلاما مستقلا نحو جاءني العلماء
حتى ذهب الجهلاء فاذا عرفت هذه المقدمة فاعلم انها اى حتى في
قوله حتى يعلق يجوز ان يكون جارة بمعنى كي اى لا بمعنى انتهاء الغاية فان
حتى الجارة كما يجيء ايضا بمعنى مع وزعم الفارسي وابن مالك انها يجيء
بمعنى الا ايضا كقوله العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك
قليل وان المصدرية بعدها مقدرة والفعل منصوب بها وانما قدرت
المصدرية لان حروف الجر لا يدخل على الفعل الا بعد تقدير ان بعد فيح
يجوز دخوله لكون الفعل معها في تقدير المصدر والشرط اى حين
ان يكون جارة بمعنى كي مقدرة بعدها ان المصدرية ان يكون ما بعدها
مستقلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك اما تحقيقا بمعنى ان يكون الفعل الذى
دخل عليه حتى مترقبا وجوده بالنظر الى وقت الاخبار نحو اسلمت كي حتى
ادخل الجنة الجنة فان الاسلام قديم والدخول في الجنة مترقب وجوده
بعده واما تقديرا فهو سرت حتى ادخل البلد اذا كان السير والدخول قد
انقطعا ولكنه في وقت السير كان مترقبا وانما وجب ان يكون مستقلا لانه
منصوب باضمار ان المصدرية التي هي علم الاستقبال واعلم ان هذا اى كون.
ما بعدها مستقلا بالنسبة الى ما قبلها بشرط الاضمار ان بعد حتى الجارة سواء

كانت حتى للسببية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة او لمجرد الغاية نحو سرت
حتى يطلع تغيب الشفق ولما كان ههنا للسببية لم يتعرض الشارح الا اليه
وههنا كذلك اى بعد حتى مستقل بالنسبة الى ما قبلها تحقيق لان العلق بطبعه .
امر مستقل مترقب وجوده عند اخبار المص هو ارادة التلميذ والجملة
الفعلية اعنى يعلق مع ما عمل فيه مجرور المحل بحتى ومنها هو ههنا متعلق بقوله
المظ والمجرور ههنا وهو العلق بطبعه شئ ينتهى المذكور قبل حتى
وهو ارادة التلميذ الظاهر ان يقال وهو التلميذ عنده اى ينتهى عنده
لانه والحاصل ان العلق وان لم يكن جزأ مما قبلها الا انه يلاقيه لانه من لوازمه
وروادف عادة فقد ثبت وتحقق شرط كون حتى حرف جر فيجوز
ان يكون جارة بمعنى كى وهو المظ ويجوز ان يكون حتى ههنا عاطفة ايضا
فيكون يعلق معطوفا على المظ فيكون الجملة منصوبة المحل لا مجرورة
المحل كما اذا كانت جارة لكونها معطوفة على الجملة التى كذلك اى منصوبة
المحل وهى المظ والمعطوف فى حكم المعطوف عليه وانما قلنا انها منصوبة
المحل لانها مفعول اردت واما لفظ يعلق فمنصوب بان المذكورة
الناصبة للمظ بالاستحباب بخلاف ما اذا كانت حتى جارة فانه اى لفظ
يعلق منصوب بان المقدرة بعدها كما ذكر آنفا وشرط كونها للعطف
وهو كون ما بعدها مجانسا لما قبلها موجود ههنا لانها اى حتى ههنا للدلالة
على احد طرفى الشئ وهو ارادة تعليم العلم للولد وطرفاه اى طرفا ذلك
الشئ ويجوز ان يعود الضمير الى الارادة باعتبار انها مقدرة بان مع الفعل

ارادة تلميذ والعلق بطبعه الاظهر تركه قوله ارادة ليلا يلزم قوله
فيكون بين التلميذ والعلق مجانسة بان يكون العلق جزءا من التلميذ
بتاويل ان العلق بسبب كونه من لوازم التلميذ عادة صار كالجزء من
التلميذ والقوة مفادة ايضا لان العلق بالطبع اقوى من التلميذ فان
فالمعنى اردت ان المظ من كلام الامام شيئا فشيئا يوما فيوما الى ان
يحصل بالتدريج العلق بطبعه لانه فى حتى معنى التدريج كما ذكرنا ولا
ولا يجوز ان يكون حتى ههنا ابتدائية لان ما بعدها ليس بمبتداء وخبر
ولا كلام مستقل منقطع عما قبلها فلا يكون ابتدائية لفوات شرطها
اصعن ام من اصعنت اى المنبت وابرعت يعنى مبالغة كروم كذا فى الدستور
والمعنى احسن تاءمك فى هذا البحث فانه من غوامض النحو فى مختار
الصحاح الغامض ضد الواضح من باب سهل وبطبعه متعلق بيعلق
والضمير مجرور المحل لاضافة الطبع اليه عايد الى الولد الاعز وهو
اى الطبع فى الاصطلاح ما يكون مبدا الحركة مطلق سواء كان لها شعور
كحركة الحيوانات او لا يكون لها شعور كحركة الافلاك عند من يجعلها غير
شاعرة والاحجار والمراد بمبداء الحركات الصورة النوعية او النفوس
على ما حقق فى الحكمة والطبيعة ما يكون مبداء الحركة من غير شعور كالصورة
الحجرية التى يكون مبداء للحركة الى الهابط من غير شعور هكذا قال الامام
فى شرح الاشارة فالفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص
مطلقا والعام هو الطبع هذا بحسب الاصطلاح كما اشرنا اليه واما بحسب

اللغة فلا فرق بينهما قال في مختار الصحاح الطبع السجية التي جبل عليها الانسان
وهو في الاصل مصدر و الطبيعة مثله وكذا الطباع بالكسر انتهى وقول بعض
الافاضل ان الطبع هو قوة للنفس يحكم بالاحكام من غير فكر ونظر قريب
من هذا والمراد ههنا بالطبع الذات فمعنى بطبعه بذاته ونفسه من لفظه
مجرور بمن والهاء ايضا مجرور محلا بالاضافة لفظه عايد الى الامام فهو من
اضافة المصدر الى الفاعل والحلو بوزن الفعل ضد المر مجرور صفة
اللفظ والجار والمجرور في محل النصب على انه حال من فاعل يعلق وهو ما الموصولة
ينابيع مرفوع على انه فاعل ينفجر وهو اى لفظ ينابيع جمع ينبوع وهو
عين الماء النحو مجرور مضاف اليه لينابيع ومحل الموصول مع الصلة رفع على
انه فاعل يعلق وانما قلنا ان من لفظه حال من فاعل يعلق لانه لا يجوز
ان يكون حالا من الضمير المجرور في منه لوجوه ثلثة الوجه الاول ان الحال
اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول كما مر وهذا الضمير ليس بفاعل
ولا مفعول فلا يكون حالا منه يرد عليه ان هذا الوجه لا يدل على عدم جواز
كونه حالا من ضمير منه لان كون الحال لبيان هيئة الفاعل او المفعول اكثري لا
كلي على ما اعترف به الشارح فيما سبق الوجه الثاني انه اذا كان ذو الحال
معرفة يجوز تقديمه على الحال لان حق الحال التاخير عن صاحبه وانما وجب
تقديمه على ذي الحال النكرة لدفع الالتباس بالصفة فانه لو تاخر لالتبس
بالصفة في حال النصب نحو قولنا ضربت رجلا كريما ثم قدمت في حال
الرفع والجر وان لم يلتبس طردا للباب وهذا الضمير معرفة فيجوز اى

اى يلزم اى يجوز على تقدير كونه حالا منه تقديمه على هذه الحال وهي من لفظه
فيكون تقديره اى الكلام حتى يعلق بطبعه منه من لفظه الحلو وهذا التقدير
غير جائز لانه يلزم منه اى من هذا التقدير تقديم ما في حيز الصلة وهو منه
قوله مبتداء راجع الى ما وقوله من اى لفظه منه خبره والجملة معترضة وقوله
على الموصول متعلق بقوله تقديم وهو اى الموصول ما اى لفظ ما وما
في حيز الصلة اى الشئ الذي يكون في حيز الصلة لا يتقدم عليه اى على الموصول
لانه ما في حيزها في حكم الصلة والصلة لا يتقدم على الموصول لان الصلة
لكونها مبنية للموصول صار كالجزء الثاني له فلا يجوز تقديم شئ من الصلة
وابعاضها على الموصول لاشتماله تقديم الجزء الثاني من الشئ وجزء ذلك
الجزء الثاني على ذلك الشئ لاستلزامه تقديم الشئ على نفسه كما لا يخفى وكذا
ما في حكمها والحاصل انه لا يجوز ان يكون من لفظه حالا من ضمير منه اذ لو جاز
لوجب لجاز تقديمه والثاني بط لاستلزامه المح فالمقدم مثله الثالث ان
من لفظه مقدم على هذا الضمير والحال لا يتقدم على صاحبها المجرور بالاضافة
اللفظية او المعنوية بالاتفاق او بحرف الجر في الاصح فلا يقال مررت
جالسة بهند لان الحال تابعة لذيها لانها صفة له في الاصل فلا يقع حيث
لا يقع متبوعها والمجرور بالاضافة او بالحروف لا يتقدم على الجار فكذا
الحال لا يتقدم عليه وانما قال في الاصح لان البعض جوز تقديمها على
المجرور بالحروف بناء على ان حرف الجر من تمام معنى الفعل فيكون قولك
ذهبت بهند راكبة في قوة اذهبت هندا راكبة فكما يجوز تقديم الحال

على صاحبها فاذ نصبت كذلك يجوز في هيئة لا يقال ان المحذور الذى ذكر
في الوجه الثاني لازم على تقدير جعلكم من الموصول لان الحال من الشئ
اصلها ان يكون متأخرة عن ذلك الشئ فيكون في حيز الصلة ايضا اى كما
يكون في حيزها على تقدير جعلكم اياه حالا من ضمير فلزم تقديم ما في حيز
الصلة عليها لانا نقول لا نم ماذكرتم بل اللازم ح اى على تقدير جعله حالا
من الموصول تقديم ما في حيز الموصول وما في حيز الموصول لا يكون من
تتمة الصلة التي هي كالجزء من الموصول وتقديم ما في حيز الموصول جائز
فنظرت الفاء لعطف هذه الجملة على جملة اردت فالفاء عاطفة ويجوز
ان يكون علامة لجزاء الشرط المحذوف فالفاء يسمى فاء فصيحة وذلك اما
لافصاحها اى لاظهارها وابانتها محذوف او وصفا لها بوصف صاحبها
كالكتاب الكريم الحكيم والطعام المتصف تقدير الشرط هكذا اذا كان كذلك
اى اذا كان الولد مستحضر الولد للمختصر ومحيطا بمفرداته فنظرت
فيكون مجزومة المحل على انها جواب لهذا الشرط المحذوف ولا يذهب
عليك ان هذا قوله يجزم اذا وهو ضعيف لا ينبغي ان يتخذ به في السعة
اذ قد يقرر في موضعه ان اذا لا يجزم الا في الضرورة كقوله وان تصبك
من الحوادث نكبة فاخبر وكل غيابة فتجلى ولهذا اعدوا جواب اذا
من الجملة التي لا محل لها من الاعراب قوله نكبة اى مضرة وغيابة الجب
قوة فالمراد بها ههنا الغم وتصبك مجزوم باذا وهو المستشهد والفاء
في فاخبر جزائية وفي فكل تعليلية وكل مبتداء وقوله فتجلى اى انتزل

خبره

خبره ودخول الفاء على الخبر لمبتداء اذا لم يوصف بما يشبه الضعف ويحتمل
ان يكون التقدير فكل غيابة تتجلى او يكون الفاء زائدة في مختصراته متعلق
بنظرت ونظره في المختصرات عبارة عن فكره وتأمله فيها لان النظر اذا
استعمل مع في يكون بمعنى الفكر كما اذا استعمل بالى واللام وعلى بمعنى الايصال
والترحم والغضب على الالف المرتب والضمير في مختصراته مجرور لكونه مضافا
اليه للمختصرات عايد الى الامام المضبوطة مجرورة لانها صفة المختصرات
فان قيل ان المختصرات جمع والمضبوطة مفردة فكيف يكون صفة لها والتطابق
شرط بين الموصوف والصفة في الافراد والجمع اذا كانت فعلا له اى
اذا كانت الصفة فعلا للموصوف وقائمة به كما سيجيء وعمر بلا وفاء ثم اللهم
الا ان يقال المراد انه سيجيء في اواخر الكتاب ولا يخفى ركاكته ويسمى هذا
وصفا حقيقيا ولو لم يكن فعلا له وقائمة به يسمى صفة سببية نحو جاءني
زيد الطويل غلامه ان قلت فما بال قولهم ثواب اشمال ونطف امشاج
فان الوصف فيهما فعل لموصوف وقائم به فان الاشمال جمع شمل بفتحتين
بمعنى العتيق والامشاج جمع مشيج كيتيم وايتام وهو الشئ المختلط مع غيره
يقال نطفة امشاج لماء الرجل اذا اختلط بماء المراة ودمها والعلاقة
والاختلاط وصفان قائمان بالثوب والنطفة مع ان الموصوف مفرد
والوصف ليس كذلك قلت هذا على تأويل ان الموصوف مركب من الاجزاء
المستفادة من الوصف فلما كان الموصوف مجموع تلك الاجزاء وصفه
بالجمع وههنا كذلك اى الوصف فعل للموصوف فقايم به لان المضبوطة

قائمة بها قلت مهنا قاعدة وهى ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت الصفة
فى حكم الفعل فى جوز الوجهين صيغة الافراد مع الحاق التاء وصيغ الجمع كما ان
الفعل كذلك فى قولنا النساء جاءت او جئن على لفظ الواحد والجمع اما الاول
فبناء على ان كل جمع مؤنث لكونه فى تاويل الجماعة واما الثانى فلكونه مسندًا
الى ضمير الجمع المؤنث فروعى اللفظ فى الاول والمعنى فى الثانى وقس عليه الرجال
جاءت او جاءوا ولا يجوز الرجال جئن كما لا يجوز النساء جاؤا وان جاز
العيون والايام ان فعلن مهنا المضبوطة اسندت الى ضمير المختصرات فيجوز
الجمع والافراد فافرد المص اى اختار الافراد من هذين الجائزين للاختصار
فى الافراد وكذا الكلام فى قوله دون بمعنى قدام وقد يجئ بمعنى اسفل ضده
فوق وعلى ابهام يحمل يكون مع فاعله فى محل النصب على الحالية من فاعل نظرت
وحاصل المعنى نظرت فى مختصراته المضبوطة متجاوزا الى كتب المبسوطة
هذا واعلم انهم قالوا للظرف احكام اربعة كالجار والمجرور بعينه الاول
ان يتعلق بفعل او معنى فعل والثانى انه اذا لم يسبقه ما يطلب لزوما ان
وقع بعد النكرة المختصة فصفة لها وبعد المعرفة المحض فحال عنها وبعد
غير المحضة منهما فمحتمل لها والثالث انه وقع صفة او صلة او حالا او خبرا
لا يتعلق الا بمحذوف والرابع انه اذا وقع فى احد هذه المواضع الاربعة
وبعد النفى والاستفهام يجوز ان يرفع العامل اذا عرفت هذا فنقول قوله دون
منصوب على الظرفية والعامل فيه اى فى نصب المذكور نظرت يرد عليه انا [illegible]
بل الفاعل فيه محذوف فانه قد وقع فى موضع لم يسبقه ما يطلبه لزوم من

من المبتداء ونحوه وهو ظ وقع بعد المعرفة وهو مختصراته فهو حال
وقد عرفت فى الحكم الثالث ان عامل الحال محذوف ان قلت المراد ان العامل
فيه اى فى نصب دون على الحالية من نظر وهو لا ينافى ان يكون العامل
فى نصبه على الظرفية هو المحذوف فان المنصوب على الظرفية هو لفظ دون
وحده وعامله محذوف والمنصوب المحل على الحالية هو الجملة الظرفية
اعنى دون مع فاعله المستكن المنتقل اليه من عامله بعد حذفه قلت نعم
يمكن ان يحمل على ذلك لكنه تعسف وعدول عن الظاهر المتبادر من
العبادة كما لا يخفى واعلم ان دون يجئ بمعنى غير ايضا صرح به فى شرح اللباب
فيجوز ان يكون منصوبا على الحالية دون الظرفية اى نظرت فى مختصراته
المضبوطة غير كتبه المبسوطة تدبر كتبه جمع كتاب مجرورة لاضافة
دون اليها المبسوطة مجرورة على انها صفة كتب لا يخفى ان الضمير فى كتبه
ليس جزاء من الموصوف لكن لما كان صحة توصيف كتبه بالمبسوطة
ليست اضافته الى الضمير ذكرهما معا فوجدت الفاء فيه كالفاء فى نظرت
ويتعدى الى مفعولين الاول منهما فوقه اكثرها منصوب على انها مفعول
وجدت والهاء مجرور المحل لكونه مضافا اليه لاكثر عايد الى المختصرات
واعلم ان التميز فى المفرد انما ينتصب بعد تمام مميزه بالتنوين لفظا نحو عندى
راقود خلا او بالتنوين تقديرا نحو كما فى غير المنصرف نحو عندى مثاقيل ذهبا
وفى المبنى [illegible] الاعداد المركبة نحو ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية كم رجلا عندك
وكم الخبرية [illegible] اذا فصل بينها وبين مميزها نحو كم فى الدار رجلا لقيت وفى

نحو وكم رجلا وربه رجلا وبنون التثنية وشبه الجمع او الاضافة وقول المص
تعاورا اى تداولا واستعمالا من قبل فاما تم مميزه بالتنوين تقديرا و
اليه اشار الشارح بقوله نصب على التميز من اكثر لانه اى اكثر اسم تم بالتنوين تقديرا
وكل اسم مبهم تم بالتنوين ينصب تميزه فاكثر قد ينصب تعاورا على التميز
واما ان اكثر تم بالتنوين تقديرا فلانه غير منصرف وكل غير منصرف وان
منع عنه التنوين لفظا ثابت تقديرا بناء على انه اسم والاسم يستحق التنوين
وانما سقط لعلة عارضية هكذا قالوا ومن هذا ظهر لك ان تعليل الشارح
بقوله لان كل تنوين سقط بالاضافة فهذا التنوين ثابت تقديرا ليس
بشئ كيف وقد صرح به في كثير من الكتب ان كل تنوين حذف بغير اللام
والاضافة فهو ثابت تقديرا ويكفيك شاهدا لما قلنا في بعض شروح
اللب وغيره حيث قال واعلم ان ما فيه التنوين المقدر ان كان افعل
التفضيل مميز سببي لا يجوز نحو زيد الاكثر مالا وعلامة السببي صلاحية
الفاعلية بعد ان يصير افعل فعلا اذ يصح ان يقال كثر ماله واما ان
لم يصح بذلك فيجب الاضافة نحو زيد اكرم رجل انتهى فقد بين ذلك
ان التنوين اكثر ثابت تقديرا قبل الاضافة لكونه غير منصرف لا انه
ثابت تقدير السقوطه بالاضافة كما زعم الشارح قوله او بالتركيب
عطف على قوله بالاضافة كخمسة عشر اذ اصله خمسة وعشرة منونين ثابت
تقديرا وان سقط لفظا لانه لما قصد امتزاج الاسمين وتركيبهما بحيث يكون
عددا واحدا كعشرة ومائة حذفت الواو للانفصال وبين الجزان فحذفت عنهما

للبناء لان التنوين المتمكن لا يجتمع مع البناء وهذا كله على ما جعله الشارح
من انه تميز من اكثر ولا يبعد ان يقال انه تميز من اسناد اكثر واليه ذهب
شارح الضوء قال هو تميز من اسناد اكثر لا من تعلق الفعل به سواء كان
وجدت بمعنى صدفت او بمعنى علمت انتهى بابين منصوب على الظرفية والعامل
فيه تعاورا الايمة جمع امام مجرورة لاضافة بين اليها والمفعول
الثاني لوجدت المائة او هي بدل من اكثرها على تقدير ان وجدت يتعدى
الى مفعول واحد بدل البعض من الكل والجمل منصوبة معطوفة على المائة
وكذا قوله والتتمة وهذه الثلثة اعني المائة والجمل والتتمة كل واحد
منهما اسم كتاب للشيخ عبد القاهر الجرجاني رحمة الله وهذا الاعراب
اى كونها بدلا من اكثر اذا كان وجدت بمعنى صادفت اى لقيت اما اذا كان
وجدت بمعنى علمت فهو يتعدى لا مفعولين احدهما اكثر مفعوله الاول
وتعاورا تميز والمائة مفعول ثان ما بعدها معطوف عليها من قوله وهذا
الاعراب هنا تلخيص لما سبق وتبيين له كما لا يخفى فاسطلت فعل فاعل
متونين والفاء المذكورة كالفاء في نظرت فهو ماخوذ من طال يطول
فيتعدى بالنقل الى الاستفعال هذا بالنظر الى الغالب والا قد يكون استطال
بمعنى طال صرح به في الصحاح ان مصدرية اكلفه فعل مضارع منصوب
بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز منصوب على انه مفعول اول
لاكلف وعايد الى الولد وهو اى اكلف يتعدى الى المفعولين الذين ثانيهما
غير الاول والمفعول الثاني قوله جمعها والهاء مجرورة المحل لاضافة جمع اليها

عايد الى الكتب الثلثة والجملة الفعلية اعني الحلف مع ما عملت فيه منصوبة المحل على
انها مفعول لسطلت واحمله اى الحلف منصوب معطوف على الحلف وهو
اى احمله يتعدى الى مفعولين كذلك ايضا اى كما يتعدى الحلف اليهما الاول
الضمير المتصل به والثاني قوله دفعها والهاء مجرورة المحل لاضافة لكونه مضافا
اليه لرفع اليها عايد الى الكتب الثلثة كراهة مصدر منصوب على انه مفعول له
لسطلت وحواى المفعول له ما يكون باعثا على مضمون الفعل العامل
فيه سواء كان علة غائية متأخرة عنه في الوجود نحو جئتك اصلاحا لك
او سببا باعثا عليه في التصور ومقدما عليه في الوجود ايضا نحو قعدت
عن الحرب جبنا ومضافة الى مفعولها وحواى مفعولها لفظ ما وهي
اى لفظ ما موصولة فيها جملة ظرفية صلته وقد مر نظيره غير مرة
والموصول مع صلته مجرور المحل لاضافة والموصول مع صلته مجرور المحل
لاضافة كراهة اليه وذكر الفاعل متروك تقديره كراهتي ما فيه اى
في الكتب الثلثة والضمير المستكن في فيها عايد الى ما تقديره كراهتي ما فصل
واعلم ان شروط نصب المفعول له ثلثة الاول ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل
وبعضهم لم يجعله شرطا محتجا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا والثاني
ان يكون مصدرا والثالث ان يكون مقارنا للفعل المعلل في الخارج اى في
الوجود بان يكون وقوعه في بعض ازمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب
جبنا او يكون اول زمان الفعل آخر زمانه نحو جئتك فونا كرمن فراركه او بالعكس
بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك فاذا وجد هذه الشروط الثلثة بلا حرف

ينتصب المفعول له وذلك لانه حينئذ يصير مشابها بالمفعول المطلق بدخوله في
ضمن الفعل العامل لانه فعل لفاعل الفعل المذكور ومقارن لوجوده
فكما يتعدى الفعل اليه بغير الحرف كذلك حينئذ الى المفعول له بغير الحروف
ولان الفعل يقتضيه اقتضاء العلة المعلول وان لم يوجد واحد
من الشروط يكون مجرورا باللام اى يكون اللام واجبة لانه اذا
فقدت هذه الشروط الثلثة او بعضها لا يكون داخلا في الفعل المذكور
مثلا اذا فقد الشرط الاول نحو جئتك لاكرامك الزاير لا يندرج اكرام
المخاطب في فعل المتكلم لانه فعل هذا لا يندرج في فعلك ذلك وهو ظاهر وقوله
لفقدان تعليل لقوله يكون مجرورا اى انما يكون مجرورا باللام في جئتك
لاكرامك الزاير لفقدان الشرط الاول فان المجيء فعل المتكلم والاكرام
فعل المخاطب وفي نحو جئتك للسمن لفقدان الشرط الثاني فان السمن ليس
بمصدر فلا يدخل في الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن مصدرا لم يكن
من جنس الفعل المعلل فكيف يندرج فيه وفي نحو خرجت اليوم لمخاصمتك
زيدا امس لفقدان الشرط الثالث فلا يندرج في الفعل السابق ايضا
لان الفعل الواقع امس لا يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم وهو
ظاهر ان قلت هل يجوز اثبات اللام عند وجود تلك الشرايط قلت يجوز
اذا كان مضافا او معرفا باللام واما اذا كان منكرا فقد اختلف فيه فقيل
يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز لانه حينئذ يشبه الحال والتميز لما فيه من البيان
وكونه نكرة فلا يقال في ضربت تاديبا التاديب بل للتاديب او لتاديبه

قال ابن مالك حتى خبر للسوفي بشروط النصب مقرونا باللام اكثر من نصبه والمجرور
عن اللام بالعكس ولتوضيح الامران في المضاف وسيجيء تتمة هذا اي سيجيء
تعليل هذا المذكور وهذا ايضا من مواعده الغير المعرفات ان شاء الله تعالى
من الاشياء جمع شيء كقول واقوال عند الكسائي وعند سيبويه اصله شيأء
على وزن فعلاء كحمراء استكرهوا اجتماع همزتين بينهما الف فنقلوا الهمزة
الثانية الى الصدر اي قلبت اللام قلبا مكان موضع الفاء فصارت اشياء
على وزن افعاء فعلى الاول اي لفظ الاشياء منصرف وعلى الثاني غير منصرف
قال في الجاربردي ان لهم في لفظ اشياء مذاهب في انها غير منصرف
بالاتفاق فعند سيبويه بوزن افعاء اصلها شيأء قلبت اللام قلبا مكان.
موضع الفاء كراهة الف بين همزتين وهذا القول شايع ذايع وعنده
بوزن افعال جمع شيء بوزن فعل بالفتح والسكون ويلزمه منع الصرف
بغير علة وعند الفراء اشياء بوزن افعلاء حذفت اللام كراهة
الف بينهما جمع شيء بتشديد الياء بوزن فعيل بالفتح والسكون ويلزمه
الاخذ من غير الشايع وعليه تقرير اكثر الكتب المعتبرة من العربية قول
الشارح فعلى الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف لايخ بظاهره عن شوب
ضعف وهي ان الاشياء مجرورة بمن والجار مع المجرور في محل النصب على
على الحال من الموصول وهو اي الموصول في معنى الفعل للكراهة وان كان
في الظاهر مضافا اليه لها المعادة اسم المفعول من الاعادة مجرورة
على انها صفة الاشيأ والكلام فيها كالكلام في المضبوطة من انه لما جاز

الامران

٦٧

الامران اي الافراد والجمع اختير الافراد للاختصار وان الواو للحال وان
الشرط في الاصل كانت فعل الشرط وهو من الافعال الناقصة كما مر
واسمه مستتر فيه عايد الى الاشياء لا تخلو فعل مضارع منفي بلا جزاء
الشرط يرد عليه ان لا نم انه جزاء الشرط فان ان لما اخرجت عن
حقيقة الشرط استغنت عن الجزاء فهو اي قول المص وان كانت
مثل قولك اكرمك وان اهنتني بعينه كيف ولو فرض ان ان باقي
على حقيقة الشرط لما صح ان يكون قوله لايخ جزاء له فانه من تتمة
الشرط لكونه خبر كانت بل بطلت له يعد جزاء بعد تمام شرطه
كما لا يخفى على الذوق السليمة وهو منصوب المحل لانه خبر كان
والشرط مع فعله وجزائه جملة شرطية منسلخة عنها معنى الشرط
في موضع الحال من الاشياء وانما انسلخ لان الجملة الشرطية لتصدرها بحرف
الشرط المقتضي لصدر الكلام لا يكاد ترتبط بشيء قبلها فلا يكون حالا
فهم لا يوقعونها بتمامها حالا الا بعد ان اخرجوا عن حقيقة الشرط
نحو قولك اكرمك وان اهنتني واوجبوا الواو في مثله لئلا يلتبس
بالشرط الحقيقي وذلك لانه لو ترك الواو وقيل اكرمك ان اهنتني لتوهم
انه جملة شرطية جزاؤها مقدر بعدها وهو اكرمك لدلالة اكرمك المذكور
عليه ولو لم يعلم انها واقعة موقع الحال منسلخة منها معنى الشرط غير محتاجة
الى الجزاء لا لفظا ولا معنى ولا تقديرا فلما جيء بواو الحال لم يقع الالتباس
وانما قلنا بتمامها اشارة الى انهم قد يوقعونها حالا من غير اخراج عن

استخرجت نخ

لايخ

عنه

عن حقيقة الشرط لكن لا بتمامها بل بعد جعلها خبرا عن ضمير ما اريد منه
الحال نحو ما جاءني زيد وهو ان تسأله يعط فيكون الواقع في الحقيقة موقع
الحال هو الجملة الاسمية دون الشرطية بل الشرطية تكون جزءا من تلك
الحالية فلهم في ذلك طريقان احدهما الاخراج عن حقيقة الشرط الثاني جعلها
خبرا للمبتداء مع بقائها على حقيقة الشرط وقول المص وان كانت لا يخ
من قبل الاول وهي اي الاشياء في معنى المفعول فقوله وان كانت لا يخ من قبيل
الحال عن المفعول لانها اي الاشياء عبارة عن الموصول في كراهة ما فيها وهو
اي الموصول منصوب مفعول لكراهة قبل الاضافة ويجيء تحقيق هذه
المسئلة في شرح هذا الكتاب المسمى بالضوء في بحث الحال هذا الوعد بهذا
الوجه مستتبع للطف له كما لا يخفى على الذوق السليم من الافادة مجرورة
بمن متعلق بلا يخ فاستصفيت فعل فاعل والجملة معطوفة على استطلت
منها والهاء مجرور المحل بمن عايد الى الكتب الثلث اي من الكتب الثلثة متعلق
باستصفيت هذا اسم من اسماء الاشارة مبني على الفتح بل على السكون لشبه الحروف
من حيث الاحتياج الى المشار اليه كما ان الحرف محتاجة الى متعلقاتها لكن محله هنا
نصب لانه مفعول استصفيت المختصر منصوب لانه صفة هذا او عطف بيان
لهذا او هو المشهور عند الجمهور فيكون على كلا التقديرين تابعا للمبني وتابع
لمحله دون لفظه مثلا لا يقال مضى امس الدابر بكسر الراء بل برفعه فان قلت
لم جاز نحو يا زيد الظريف حملا على لفظ زيد المبني على الضم قلت لمشابهة
حركة المنادى المبني حركة الاعراب في العروض من حيث ان حركة الاعراب

عارضة

عارضة بسبب مجيء الحال العامل كما ان حركة البناء في المنادى المفرد المعرفة عارضة
بسبب النداء ونفيت معطوف على استصفيت عن حرف جر كل مجرور به
واعلم ان تنوين العوض اما عوض عن المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ
اصلهما يوم اذ كان كذا او حين اذا كان كذا فحذف المضاف اليه لاذا وعوض
عنه التنوين واما عوض عن الحرف او عن الحركة او عن الاعلال كما ذكروا
في تنوين جوار من انه عوض عن الياء عند سيبويه وعن حركته عند
المبرد وعن الاعلال عند البعض منهم والتنوين فيه اي في كل عوض
عن المضاف اليه اي من قبيل الشق الاول دون ما عداه اي عن كل واحد منها
اي من الكتب الثلثة ما مصدرية تكرر فعل ماض والضمير فيه اي في تكرر عايد الى
كل في قوله عن كل منها وهو اي تكرر في تقدير المصدر بما مفعول نفيت اي
نفيت عن كل ما تكرر منها ولا يجوز ان يكون ما موصولة لانه يلزم ان يكون
المنفي نفس المسئلة المتكررة وهو غير جائز لان المراد نفي التكرر دون نفي
المتكرر ولو حكم بجواز نفيها اي بجواز نفي نفس المسئلة المتكررة لم يكن الكتاب
يعني المصباح مشتملا لهذه المسئلة المتكررة وهو غير مراد بل مؤد الى الفساد
لانه يلزم ان لا يكون مسئلة الفاعل مرفوع اضافة مسئلة الى قوله الفاعل
مرفوع بيانية اي مسئلة هي قولنا الفاعل مرفوع مذكورة في الكتاب
وبطلانه بين هكذا اشارة الى قوله لا يجوز ان يكون موصولة الى آخره قيل
لكن فيه ما فيه لانا لا نم انه يلزم من نفي المتكرر نفي نفس المكررة التي هي المسئلة
النحوية لان المتكرر الشي الموصوف بصفة التكرار وصفة التكرار داخل

في المنكر من حيث هو منكر ولا يلزم من نفي المجموع والمركب من الموصوف
والصفة نفي كل جزء اعني الموصوف الذي هو المسئلة النحوية ههنا مع الصفة
التي هي تكرارها لان نفي المجموع قد يكون بنفي قيد من قيوده ولو قال بنفي جزء
من اجزائه لكان اظهر فلم لا يجوز ان يكون ههنا كذلك اي بنفي المجموع بنفي قيد
من قيوده واذا كان كذلك فنفي المنكر ههنا بنفي تكرره لا بنفي نفسه حتى يلزم
ماذكرتم من نفي نفس المسئلة او نقول في رد ماقيل ولا يجوز ان يكون موصولة آه
يجوز ان يكون ما موصولة بتقدير المضاف هكذا ونفيت عن كل منهما ما تكرار ما تكرر
في يستقيم الكلام فافهم فانه من مزالق الاقدام استقلالا منصوب على انه مفعول له
لنفيت او على انه حال من ضمير نفيت بمعنى مستقلا للمعاد متعلق باستقلالا وهو مصدر
بمعنى الاعادة والتكرار واستقلالا معطوف على استقلالا فجاز فيه الوجهان
من كونه مفعولا له وحالا ايضا للمفاد متعلق باستقلالا واعلم ان الظان يقال
ان المفاد مصدر ميمي كالمعاد والتقدير لاجل استقلالي واستقلالا نالا فادة
التكرار على انه يكون اللام عوضا عن المضاف اليه وليس باسم مفعول اذ لا يستقيم
المعنى الا بارتكاب الحذف في فاعل الاستقلال ومفعوله معا اي الاستقلال
فائدة التكرار لمن يستفيد لان الاستقلال عند الشيء قليلا وذا لا يتصور في
المفاد لان المفاد هو الشخص المستفيد على تقدير كونه اسم مفعول ولا معنى لعده
قليلا لكن الشارح اقتفى اثر صاحب الضوء فقال وهو اي المفاد اسم مفعول من افاد
يفيد واللام فيه اما للعهد الخارجي والمعهود هو الولد فالمراد من المراد الولد
او اللام بمعنى الجنس والمراد من المفاد كل من استفاد من هذا المختصر وقوله

قال

من قال ان اللام بمعنى الذي لانه في صدد الصفة وهو فيها اي اللام في الصفة
اي في اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة بمعنى اسم الموصول لا حرف التعريف
فلا يكون للجنس بناء على ان الموصول من المعارف والتعريف ينافي الجنسية
والاستغراق بط قوله قول من قال مبتداء وبط خبره وما بينهما مقول القائل
لانا نقول المقول يكون اللام للجنس على مذهب المازني والاخفش لا على مذهب
من قال انه اسم فاللام عنده في الصفات مطلقا سواء كانت تلك الصفات
بمعنى الحدوث كالضارب وغيره اولا اي او لم يكن بمعنى الحدوث بل كانت من عداد
الاسماء كالمؤمن والكافر فانهما اسمان لطائفتين معبودتين ومطلقان على
كل فرد من ما بين الطائفتين من غير ملاحظة مصدقا الآن او منكرا فيه
ولهذا ترى يستعملها اي شخص كان من المعارف بمعنى التصديق والانكار و
الجاهل بهما وهذا نظير ذبيحة اذا اطلقت على ذات المذبوح من غير ملاحظة
صفة الذبح حرف تعريف خبر ان اللام ولو سلم انه ليس ظرف بل اسم موصول
فلا نم ان الموصول ينافي الجنسية والاستغراق كقولنا الذين يأتونك الازيدا وامر
العالمين بكون اللام الازيدا فانهما اي اللام في الذين واللام في العالمين موصولان
كاينان في هذين المثالين للجنس والاستغراق والا لما صح الاستثناء الذي شرطه
دخول المستثنى في المستثنى منه على تقدير السكوت عن [illegible] وكيف ينافي الجنسية
والاستغراق وارباب المعاني والبيان قد قالوا ان الاقسام الاربعة للتعريف اعني
العهد الخارجي وتعريف الجنس والاستغراق والعهد الذهني جارية في الموصول
والمضاف الى المعرفة باضافة معنوية على جزئيها نتها في المعرف باللام بعينه

فليتامل ولولا مخالفة التطويل والاطناب لاطلعناك مهنا على فوايد لم يحم
حولها الا واحد بعد واحد من اولى الالباب غير هو صفة فى الاصل بمعنى المغايرة
الى المغاير المذخر اى فى حال كونه مغاير المذخر ويستوى فيه الاحول كلها لانه فى معنى النفى
فجرى مجرى صرفه فى عدم التصرف ومما ينبغى ان يعلم ان النحاة قد منعوا التعريف
لفظ غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة رعاية بصورة الاضافة المعنوية
ولم يوجد ذلك ايضا فى كلام العرب العرباء فى عبارات بعض العلماء اى فى كلام
المصنفوه فكانهم جعلوه بمعنى المغاير وسواى غير مهنا منصوب على الحالية
من ضمير استصفيت مذخر بالدال المهملة المشددة مجرور بالاضافة الغير اليه
وهو اسم فاعل من الافتعال اصله مذتخر قلبت التاء ذالا فصار مذذخر
ثم ادغم الذال المعجمة فى الدال المهملة بعد قلبها مهملة فصار مدخر وجاز
فيه ايضا مذخر بالذال المنقوطة المشددة بادغام الدال فى المعجمة بعدها
معجمة وذلك لان الدال والذال كلاهما من المجهورية فيجوز لك الادغام
نظرا الى اتحادهما فى المجهورية بجعل الدال ذالا والذال دالا وجاز فيه ايضا
مذذخر بالمعجمة قبل المهملة بفك الادغام وتحليله نظرا الى عدم اتحادهما
فى الذات فضلا منصوب على انه مفعول مذخر النصيحة مجرورة لاضافة
فضلا اليها وانما عمل مذخر فى فضلا لانه اريد به الحال او الاستقبال واعتمد
على غير وهو فى معنى النفى يعنى ان عمل اسم الفاعل مشروط عندنا بشرطين
الاول كونه بمعنى الحال والاستقبال اى عند تجرده عن اللام اذ عند دخول
اللام الموصول عليه ليس هو فى الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط فى عمله بكونه

بكونه بمعنى الحال او الاستقبال بل هو فعل فى صورة الاسم كما اشرنا اليه نحو الضارب
اباه امس زيد اى الذى ضرب وانما اشترط ذلك ليتم مشابهته لفظا ومعنى
واما اذا كان بمعنى الماضى شبه الماضى معنى لا لفظا وشبه المضارع لفظا
لا معنى فلا يتم مشابهته لا للماضى ولا للمضارع فلا يعمل عمل احدهما ومما يجب
ان يعلم هذه الاشتراط انما هو فى عمله فى غير الفاعل والظرف والمفعول
المطلق فانه يعمل فى الفاعل عندهم سواء كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال
وسواء كان مضمرا او مظهرا اسببيا او غير سببى نحو ضارب او ضارب ابوه
او ضارب فى داره عمرو امس لان ادنى المشابهة بالفعل يكفى للرفع بشدة
اختصاص الرفع بالفعل وكذلك يعمل فى الظرف والجار والمجرور
مطلقا لان الظرف يكفيه رايحة لاتساعه وكذلك يعمل فى المطلق المفعول
المطلق من غير هذا الشرط لانه ليس باجنبى والشرط الثانى اعتماده على
احد الاشياء الستة وانما اشترط فى عمله الاعتماد على احد ... لان طلبه
للمفعول على حذف وصفه لانه انما وصفه الواضع للذات المتصفة
بالمصدر وهى من حيث هى لا يقتضى فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضائهما
باعتبار تضمنه بمعنى المصدر فاشترط فى عمله ان لا يكون عند العمل موقعا
هو بالفعل اولى منه بالاسم وذلك اما ان يكون مسندا كما اذا اعتمد على الاربعة الاخيرة
التى سنذكر فانه لا يجوز ان يكون مخبرا عنه فصار كالفعل اذ الاسناد من لزوم
الفعل او لوقوعه بعد ما هو بالفعل اولى كما اذا اعتمد الاستفهام والنفى

فان النفي انما يتعلق بالاحكام دون الذوات وكذا الاستفهام شانه ان يكون
من الاحكام والعوارض دون الذات الاول حرف النفي نحو ما قايم زيدا وما
في معناه اى في معنى حرف النفي من اسم او فعل في معناه نفي كغير وليس مثال الاسم
كما في قول الشاعر وان امراء لم يعن الا بمصالح الغير مهين ممتهن وعمل في
في نفسه النصب لاعتماده غير ومثل الفعل نحو ليس قايم الزيدين ونحو
قوله وان امراء في مختار الصحاح المراء الرجل تقول هذا مراء صلح و
هذا امراة صلحت فاذا ادخلت الف الفصل وقلت امرا قلت لغات
فتح الراء في كل حال وضمها في كل حال واعرابها في كل في حال فيكون اللغة
الثلث معربا من مكانين انتهى وقوله لم يعن على وزن لم يرم صفة
او لغير باللام الابتدائية مرفوع على انه خبر ان ومهين على وزن
مجيب اسم الفاعل من اهان يهين اهانة والمطامع جمع مطمع بمعنى الطمع يعني
ان الرجل الذى لا يهتم لا باعمال صالحة لا يهين نفسه باظهار الطمع في كل
موضع الثاني من تلك الاشياء الستة حرف الاستفهام ملفوظا نحو اقايم
زيدا او مقدرا كقوله ليت شعري مقيم العذر قومي مرفوع تقديرا على
انه فاعل مقيم والعذر منصوب على انه مفعول مقدما اى امقيم يعني ايقبلو
عذري قوله شعري بكسر الشين والواو بمعنى علم اسم ليت وخبره محذوف وجوبا على
سبيل الوجوب لكثرة الاستعمال والتقدير ليس علمي بما سئل عنه بهذا الاستفهام
حاصل لي والاولى ان يقال فيه ايضا حرف الاستفهام او ما في معناه فان الشرط

فيه هو الاعتماد على الاستفهام سواء كان مستفادا من حرفه او من اسمه نحو
اين جالس ضاحك وكيف مصبح ابناك وكم ماكث صديقاك قد يقال والثالث
من تلك الاشياء الستة المبتدا صريحا نحو زيد قايم ابوه او منويا كفعال وكم مالي
عينه من شيء غيره فان ما لي نصب عينه لاعتماده على كم الخبرية التي ليست بمبتدا صريحا
لكونه في اللفظ نكرة غير مخصصة بل مبتدا منويا فانه مخصص معنى الا يرى ان
قولك كم رجل لقيته بمعنى كثير من الرجال ومن هذا علم ان تخصص المبتداء ∴
النكرة بالصفة على ثلثة اقسام اما بالصفة لفظا وهو ظ او بالصفة تقديرا
نحو قولهم سنجب في الاناء وسنجب في الارض اى سنجب واحد او سنجب من اللبن
او بالصفة معنى ونية كما في كم الخبرية فان الوصف فيها من تمام معناه و
ليس مقدرا مع لفظها كما تقرر مع لفظ سنجب لان كم لا يوصف اصلا
هذا قالوا فاعلم ذلك والرابع من تلك الاشياء الستة الموصوف نحو
مررت برجل عالم ابوه والخامس منها ذو الحال بان يكون اسم الفاعل
حالا نحو جاءني زيد راكبا غلامه ويجوز فيها اى في الحال اعني في مواضع اعتماد
اسم الفاعل فيها على ذى الحال الاعتماد تقديرا ايضا بان يحذف ذو الحال
لفظا والسادس منها الموصول نحو الضارب ابوه قال السيد ركن الدين العلوي
العلوى بفتحتين في كبيره اسم شرح الكافية قوله بعد الموصول
ظرف لا وقوله غفل عنه المصنف مقدر له وزاد بعضهم على وجوده
الاعتماد ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا حيث نصب طالعا جبلا
على انه مفعول لاعتماده على يا لكن المحققين قالوا الموصوف اعم من

من ان يكون ملفوظا كما مرّ او مقدرا نحو يا طالعا جبلا اى كوكبا طالعا على
الجبل وزاد بعضهم ان يعتمد على انّ المكسورة المشددة نحو انّ قائم الزيدان
ومما ينبغى ان يعلم فى هذا المقام انه كما ان الاسماء المشتقة كاسم الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة تعمل بالاعتماد كذلك يعمل به ما جرى مجراها
كالمنسوب والاستعارة مثل اهاشمى ابوه واسد الزيدان فاستعير
الاسد بمعنى الجرى فعمل عمله وكذا عمل هاشمى فى ابوه لكونه فى قوة اسم
المفعول اعنى منسوب الى هاشم وهذا الاشتراط اى اشتراط الاعتماد
عند البصريين واما عند الكوفيين والاخفش مثله فلا اشتراط
بالاعتماد عندهم فعلى هذا قولنا قائم زيد فقائم فيه اى فى قولنا
هذا عند البصريين خبر مقدم على المبتداء لا غير وعند الكوفيين
والاخفش محتمل للامرين احدهما ان يكون قائم مبتداء وزيد مرفوع
على انه فاعل ساد مساد الخبر والثانى ان يكون خبرا مقدما وزيد
مبتداء واقائم الزيدان والزيدون فممتنع عند البصريين له
لامتناع ان يكون قائم خبرا عن الزيدان او عن الزيدون
لكونه اى لكون قائم مفردا والزيدان والزيدون ليس كذلك
والمطابقة للمبتداء شرط فى الخبر المشتق افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا ليصح ارجاع الضمير منه الى المبتداء وجائز عند
الكوفيين اى قائم الزيدان والزيدون جائز عندهم وعند الاخفش
على ان يكون مبتداء وما بعده فاعله ساد مساد الخبر وكذا الخلاف

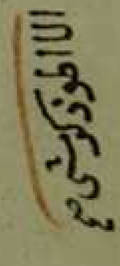
بعينه

بعينه من غير تفرقة جاز بينهم فى عمل الظرف فى الاعتماد وعدمه يعنى
يعنى ان الظرف المستقر انما يعمل فى الاسم المظهر بعده عند البصريين بشرط اعتماده
على احد الاشياء الستة واما اذا لم يعتمد الظرف على شئ منها فالاسم بعده
مبتداء مصدرا كان او غيره والظرف المقدم مع ما فيه من الضمير المستكن
فى المنتقل عن متعلقه خبره اذ لا فرق عند الخليل بين الحدث وغيره فى
اشتراط الاعتماد واما عند سيبويه فان كان ذلك الاسم حدثا فارتفاعه
بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف لانه كان اولى شئ على الفعل لانه من حيث هو حدث
جزء مفهوم الفعل وان كان غير حدث فهو مرفوع على الابتداء كما هو
عند الخليل واما عند الكوفيين والاخفش لا يشترط الاعتماد فى اعمال الظرف
مطلقا كما لا يشترط فى اعمال اسمى الفاعل والمفعول فى حرف جر رعاية مجرور
متعلق بمذخر وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو عبارات به جمع عبارة
من العبور اما من المعنى الى اللفظ بالنسبة الى المتكلم او بالعكس بالنسبة
الى المخاطب وذكر الفاعل متروك تقديره فى رعايتى عباراته والضمير البارز
المتصل مجرور المحل لاضافة العبارات اليه عائد الى الامام الفصيحة اى
الخالصة من تنافر الحروف نحو الشفجع ومن الغرابة نحو نطاء طاء وافر
نفع ومن المخالفة القياس نحو الحمد لله العلى الاجلل بفك الادغام ومن
ضعف التأليف نحو ضرب غلامه زيدا باضمار قبل الذكر وتنافر الكلمات
كقولنا وليس قرب خبر والتعقيد نحو قوله سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا
ابو على ما فصّل كل فى موضعه مجرورة صفة للعبارة فان الفصاحة

كما يوصف بها المتكلمون مثل ما يقال الشاعر فصيح وكاتب فصيح كذلك
يوصف بها العبارة المفردة نحو كلمة فصيحة مثل ما يقال كلام فصيح في
النثر وقصيدة فصيحة في النظم ولم يجمع الفصيحة مع ان الموصوف
جمع للاختصار كما مر في المضبوطة وغيرها ولم حرف من الحروف الجوازم
للفعل المضارع وهي خمسة لم نحو لم يضرب ويسمى بالجحد المطلق في عرف الصرفيين
لانها موضوعة لمطلق الانتفاء فيجوز ان تنقطع في زمان الاخبار ولما نحو
لما يضرب ويسمى بالجحد المستغرق لوجوب اتصال نفيها بالحال وذلك
لان لما نفي لقد ضرب وفي قد ضرب اخبار عن الزمان المتصل بالحال فكذلك
نفيه ولم ليس كذلك لقلة حروفه من لما وهذا من جملة مضاف مما يقال زيادة
الحروف تدل على زيادة المعنى وان الشرطية نحو ان تضرب اضرب ولام الامر
اي اللام الموضوعة للام سواء امر الفاعل الغايب والمفعول الغايب او
الفاعل المتكلم او المفعول المتكلم او المفعول المخاطب وهي مكسورة والفتح
ايضا لغة ولا الناهية اي الموضوعة للنهي مطلقا فانها يجئ للمخاطب
والغايب على السواء بخلاف اللام فانها لا يدخل على المخاطب في الاغلب وقد يدخل
ليفيد التاء المخاطب واللام بعينه فيعم اللفظ المجموع الامرين مع على كونه
بعضهم حاضرا وبعضهم غايبا كما قرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا ان قلت
المفهوم مما ذكرتم ان يجئ صفة المتكلم في المعروف من الامر والنهي وقد
صرح ابو حنيفة بخلاف حيث قال في تعريف غير انه لا يأتي الوجهان للمتكلم
في المعروف من الامر والنهي قلنا معنى كلامه لا يجئ عن غير تأويل لئلا يلزم امر

امر الشئ لنفسه او نهيه عنها والا فورود ده في الاستعمال كثير لا يكاد يصح
انكاره مثل قولهم فلنشرع وفلنجب وغير ذلك ولهذا فسر الشريف بقوله
السكاك فلتعينها بقوله اي اذا كان السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا
تعيينها اشارة الى ان صفة الطلب ليس على حقيقة بل المراد بها الاخبار عن
وجوب التعيين على من هو بصدد المذكور تدبر فانه نفيس لم اطو فعل مضارع
مجزوم بلم سقط الياء علامة للجزم لان اصله اطوي بالياء المدة لما بين
في موضع لان حرف العلة في اخر الفعل المعتل اللام بمنزلة الحركة للحرف الصحيح
في آخر الفعل الغير المعتل اللام وفاعله مستتر فيه وهو انا والجملة معطوفة
على جملة استصفيت ذكر منصوب لانه مفعول لم اطو شئ مجرور للاضافة
ذكر اليه من حرف جر مسائلها مجرور بها والجار مجرور المحل لاضافة المسائل
اليه عايد الى الكتب الثلثة والجار مع المجرور متعلق فلم اطو الاحرف من
حروف الاستثناء وهي اي حروف الاستثناء واداته على معنى ما به يستثنى
في الكلام سواء حرفا او اسما او فعلا الا وحاشا وعدى وغير وسوى
لحركات السين وغيرها مثل سواء بالكسر او بالفتح وخلا وما خلا وما عدا او
ليس ولا يكون ولا سيما بغير ولما في مثل قوله تعالى لما عليها حافظ ما موصولة
نذر فعل ماض مع فاعله جملة فعلية صلته وفاعله مستتر فيه عايد الى ما والموصول
مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء المنقطع من ذكر شئ لان المثنى
ليس من جنس المستثنى منه الذي هو ذكره والعامل اي عامل النصب في الموصول مع صلته
الا العامل مبتدا والاخبره او العامل الفعل السابق ذكره وهو لم الحو

بواسطه الا على اختلاف المذهبين او منصوب على انه بدل من ذكر بدل البعض
من الكل لان ذكر ماندر بعض من ذكر شئ او بدل الاشتمال يرد عليه بدل
الاشتمال انما يكون اذا لم يكن بينهما تعلق بالكلية والجزئية وههنا ليس
كذلك وقد اعترفوا به قبله حيث قال بدل من ذكر البعض من الكل والعامل
والعامل فيه لم اطودون الا بل هو لغو في العمل ح اى لم اطو ذكر الشئ الا اطوى
بالباء ذكر ماندر بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب
والجار اعني بحذف متعلق بمنصوب المقدر بين او منصوب على البدل
من ذكر شئ سببه حذف المضاف لانه لولا ذلك الحذف لكان الموصول واجب
النصب على الاستثناء المنقطع من غير سبيل الى ان يكون بدل البعض من الكل
كما لا يخفى وهو اى المضاف المحذوف ذكر وهو اى ذكر المحذوف غير الذكر
الذى هو المبدل منه لان المحذوف المقدر غير الملفوظ المذكور وان اتحد
في اصل الحروف فافهم واما مجرور المحل على البدلية اما من ذكر شئ بدل
البعض من الكل والعامل فيه ذكر اى لم اطو ذكر شئ الا اطو ذكر ماندر فح
يكون الذكر الذى اورد في التفسير هو غير الذكر المذكور اولا لان البدل
بتكرير العامل ومن هذا يظهر فائدة قوله فيما سبق وهو غير الذكر الذى
هو المبدل منه او هو بدل من المسائل في من مسائلها والعامل فيه من اى
لم اطو ذكر شئ مما ندر اى من المسائل في من مسائلها والعامل فيه من اى
لم اطو ذكر شئ الا اطو ذكر شئ مما ندر اى من المسائل التى ندرت قيل
في هذا سهو لان المبدل يكون في غير الموجب وشئ ومسائلها موجب في الجواب



في الجواب المنفى الذكر المتعلق بشئ هو المسائل ثم رجع اليه فالسهو في مقالته و
لما كان ههنا اعرابان كل منهما يحتمل الوجهين ابتداء في تفصيله اولا بامّا واو
وثانيا ايضا بامّا واو ثم لما بقى ههنا احتمال كون البدل من الضمير المجرور في مسائلها
ابطله بقوله ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور في مسائلها لعدم مساعدة
المعنى للزوم كون ماندر كتابا لا مسائل كذلك وذلك لان هذا الضمير راجع الى الكتب
فيكون التقدير لم اطو ذكر شئ من مسائلها الكتب الثلثة الا مسائل ماندر فيرجع
ماله الى ان يقال الا مسائلها الكتب النادرة وهو ظاهر الفساد وما قيل في وجه
الفساد انه اذا كان بدلا منه يلزم دخول الا بين المضاف وهو المسائل من
مسائلها والمضاف اليه وهو ماندر بتقدير تنحية المبدل منه اى للعده ؟
وازلته من السبب وهو ابهامه في مسائلها فاسد خبر بما قيل وانما كان فاسدا
لان المراد بالتنحية التنحية في المعنى لا في اللفظ حتى يلزم ما ذكرتم على انا نقول
بعد التسليم يرد هذا على الوجه الاول ايضا هذا ولكن الحق انه ليس المبدل
في حكم التنحية لا معنى ولا معنى لفظا اما الاول فلا شئ لها في غير بدل الغلط ؟
فائدة الاجمال اولا التفسير ثانيا واما الثاني فلوجوب عود الضمير الى المبدل منه
في بدل البعض والاشتمال كما اشرنا اليه قال في شروح اللباب ولكونه ليس في حكم
التنحية لا يمتنع ابدال غير المغضوب عليهم في انعمت عليهم فلو كان في حكم
التنحية مطلقا لما صح ذلك لان التقدير ح يكون صراط الذين انعمت على غير
المغضوب عليهم فيلزم خلو صلة الذين عن الضمير الراجع اليه لان الضمير
في عليهم الثاني وهو اللام في المغضوب واما قولهم انه في حكم التنحية

جائزان منهم بانفصال البدل بنفسه من غير ذكر المبدل منه ومفارقة التاكيد
والصفة وعطف البيان ومن هذا ظهر لك ذلك ان قول الشارح لان المراد بالحكم
بالتنحية في المعنى لا في اللفظ بعد اخل عن التحقيق او شاع عطف على ما ندر
فيما حرف جر ما موصوله بينهم منصوب اى لفظ بين منصوب لفظا على
على الظرفية وهم ضمير متعلق متصل مجرور المحل لاضافة بين اليه عبارة عن
النحاة لانه عايد اليهم وعامل الظرف اى ناصبه محذوف وهو استقر وفاعله
المنتقل اليه من فاعل بعد حذفه مستتر فيه عايد الى ما والعامل مع المعمول اى الظرف
مع فاعل جملة ظرفية صلة ما والموصول مع صلته مجرور المحل بفي متعلق
بشاع وانتشر معطوف على شاع او على ندر والاولى بقربه ولم ازد فعل
مضارع مجزوم بلم اصله ازيد سقط الياء لالتقاء الساكنين وظاهر ان يقال
وهما اى الساكنان الياء والدال فيه اى في المختصر متعلق بلم ازد شيا منصوب
لا مفعول لم ازد اجنبيا صفة شيا الا حرف استثناء ما موصول كان فعل
من الافعال الناقصة ومع معموله جملة فعلية صلتها اسم مستتر فيه عايد الى ما بالزيادة
متعلق بقوله حريا بتشديد الياء بمعنى الجدير واللايق وهو منصوب
على انه خبر كان والاصل ما كان حريا بالزيادة ثم اخر رعاية للسجع وهو
الموصول مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء من لم ازد شيا والعامل
الا او لم ازد على اختلاف مر ذكره في لم الو او على البدلية من شيء والعامل
فيه لم ازد دون الا بل هو لغو في العمل ح والجملة اعني لم ازد مع ما عملت
فيه معطوفة على جملة لم الو فهي اما في محل الرفع على ان كانت فاء فنظرت

عاطفة او في محل الجزم ان كانت فاؤه جزائية مباحث الاستثناء الاشياء
طويلة لا يليق ذكرها في هذه الاوراق لكن فيها اى في مباحث الاشياء المكرر
لا بد من ذكرها لامتحان الاذهان واختبار الافهام من الخبرة بكسر المعجمة
بمعنى الامتحان والتجربة وهي اى تلك المسئلة اللطيفة انه اذا قال قائل
لفلان على عشرة دراهم قوله عشرة مرفوع مبتداء ولفلان خبره وعلى متعلق
بالجبر لانه في معنى الفعل الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة
الا ثلثة الا اثنين الا واحد ولو قال له على عشرة بتنوين العوض الا اثنين
الا ثلثة الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا تسعة فاللازم
في الاول خمسة وفي الثاني واحد لا يليق ذكر وجه التصريح هنا ولا علينا ان
نبه فنقول اما ان اللازم في الاول خمسة فلان اخرجنا التسعة من العشرة
بقي واحد وادخلنا معه ثمانية صارت تسعة واخرجنا منها سبعة بقي اثنان
وادخلنا معهما ستة صار ثمانية اخرجنا خمسة بقي ثلثة وادخلنا معها اربعة
صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة وادخلنا معها اثنين صارت
ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب
داخل كذا في شرح الرضي وفي التعليق سبيل هذه المسئلة ان تجمع المثبت
على حدة وتجمع المنفي على حدة ثم ينقص المنفي عن المثبت فيما بقي هو
المقر به فالمثبت عشرة وثمانية وستة واربعة واثنان والمجموع ثلثون
والمنفي تسعة وسبعة وخمسة وثلثة وواحد والمجموع خمسة وعشرون
فاذا انتقض الاقل من الاكثر بقي خمسة واما ان اللازم في الثاني واحد

فان القائل لما استثنا ثلثة من تلك العشرة ايضا اذ لابد ان يكون ذلك
استثناء من العشرة لا من الاثنين لان استثناء الاكثر من الاقل
لا يصح وهكذا الاستثناء الباقية كلها من العشرة فبقوله الا تسعة
نفى تسعة من العشرة فبقى واحد واعلم ان عبارة الكتاب في هذا الباب
هكذا ذكرت المستثنى الثاني بعد ما يصح دخوله فيه كان من النفي اثباتا
او من الاثبات نفيا نحو له على عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى
الواحد فاللازم خمسة ولو ذكرت بعده الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى
التسعة فاللازم واحد انتهى وقال شراحه يعني لو ذكرت بعده بعد الا
واحدا لا اثنين الا ثلثة هكذا الى التسعة بان يقال بقوله له على عشرة
الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين
الا واحد الا اثنين الا ثلثة الا اثنين الا واحد الا اثنين الا ثلثة الا اربعة
الى الا تسعة فاللازم واحد لا شك اذا قلت الا اثنين بعد الواحد صار
اللازم سبعة ثم اذا قلت الا اربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة
بقى اللازم ثلثة ثم اذا قلت الا ستة صار اللازم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة
بقى اللازم اثنين ثم اذا قلت الا ثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا قلت
الا تسعة بقى اللازم واحدا واعلم ان الا استثناء المساوى او انقص
عنه لا يصح الا اذا ضم اليه ما يخرج عن المساوات ومن هنا كذلك انتهى
اذا عرفت هذا فلعل الشارح انما قال له على عشرة الا اثنين الا ثلثة الخ
بدون التعرض الى الواحد بناء على هذه العبارة لكن لا يذهب عليك ان الظا

ان الظاهر ان ما في الكتاب مثله وما ذكره ههنا مسئلة اخرى غيرها لا ينبغي
ان يترك فيها الا واحد كما لا يخفى على المدرك المص فلهذا احترزنا في وجه
تصريح المسئلة الاولى تقديرا آخر قد لاح ببالى وجال في خيالى قبل
الشعور على ما ذكره الاعالى ثم وجدته هو الماضى عند بعض المحققين من
شراح اللباب وهو الذى حققه بقوله واعلم ان في هذا المثال يكون الثاني من المستثنى
مستثنى من الاول ويكون المستثنى الاول الذى مستثنى عنه الثاني ان كان
منفيا كان الثاني مثبتا وان كان مثبتا كان الثاني منفيا وبقوله وجه الضبط
ههنا امران الاول ان يجعل كل وترا كالتسعة والسبعة والخمسة والثلثة
والواحد منفيا ويجعل كلما شفع كالثمانية والستة والاربعة والاثنين
مثبتا الثاني ان سقط المستثنى من المستثنى منه ثم يضاف ما بقى من هذا
المستثنى منه الى المستثنى الثاني حافظا مبلغه ثم سقط من هذا المجموع المستثنى
الثالث وهلم جرا الى ان يبلغ الواحد اذا ضم الى الثمانية عادت تسعة
اما اذا اخرجت من هذه التسعة الثانية بقى اثنان واذا ضم اثنان الى السبعة
عادت ثمانية واذا اخرجت من هذه السبعة ثلثة بقى اربعة واذا ضم هذه
الاربعة الى اثنين صارت ستة فاذا اخرجت من هذه الستة واحد بقى
خمسة هذا وههنا فوايد اخرى مهمة لا ينبغي ان يهمل وان طال الكلام منها
ان الفعل الواقع بعد الا لا يقع الا بعد النفي فاذا وقع بعد المضارع لا يشترط
ان يكون قبلها فعل بل وجود النفي كاف نحو ما زيد الا يفعل فيأول بما زيدا الا فاعل
فيكون خبر المبتداء وان وقع بعدها فعل ماض يشترط ان يكون قبلها فعل منفي

كقوله وما يأتيهم من رسول الا كانوا او في معنى النفي في القسم نحو انشدك الا
فعلت فان معناه ما اسئلك الا فعلك فهو مستثنى مفرغ ومنها وقوع الجملة
الاسمية بعد الا كقولك ما جاءني احد الا زيد خير منه فاذا وقعت الجملة
بعد المعرفة كانت حالا كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قائم وهي صفة
في الاصل واما الواقعة بعد النكرة فهي صفة والاجود ان يكون حالا عند
من يجوز الحال من النكرة ويجوز دخول الواو معها فتقول ما مررت باحد الا
وزيد خير منه ولا يجوز ان يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد ومنها
ان حذف المستثنى يجوز تخفيفا عند قيام قرينة قال ابو سعيد السيرافي انما يحذف
من ليس الا ولم يكن خاصة دون غيرها من ادوات الاستثناء ومنها انه لما يكون
مظهرا يجوز اضماره نحو قوله تع شهد الله انه لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء
الواقع عقيب الجمل كقول القائل من حذف زيدا فاجلده واحكم بفسقه
ورد شهادته الا ان يتوب فعند الشافعي رحمه الله يرجع الى الكل وعند
ابي حنيفة رحمه الله يختص بالجملة الاخيرة وذهب بعضهم الى التوقف
والبحث عنه خارج عن الفن فان قيل فما تقول في قولنا لا حول ولا قوة
الا بالله فان الاستثناء الواقع بعد الجملتين ينصرف الى الثانية عند وهو
هنا منصرف الى الجملتين لان معناه لا حول من معصية الله الا بالله و
لا قوة على طاقة الله الا بالله قلنا ان الاستثناء المذكور راجع الى الثانية
وتقدر في الجملة الاولى استثناء آخر لدلالة الثاني عليه او نقول ان الحول والقوة
لما كانا بمعنى واحد صح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد وثم

النكرة م

٧٧

وترجمته على وزن دحرجته اى سميته الواو للعطف ترجمت فعل فاعل و
مفعوله الضمير البارز راجع الى المختصر والجملة معطوفة اما على جملة استصفيت
او على جملة لم ازد والاول اولى من جهة المعنى وان كان بعيدا من جهة اللفظ ووجه
الاولوية لا يخفى على الذوق السليم بكتاب مجرور بالباء متعلق بترجمته المصباح
لا يخفى ان ليس اسم هذا المركب المجموع فعلى ذكر الكتاب مقحما تعظيما لشانه
مجرور باضافة الكتاب اليه من اضافة العام الى الخاص كخاتم فضة ليستضيء
اى ليستنير يعنى انما سميته بالمصباح لاستضائه بانواره على نمط خرجت عن الحرب
جنبا واللام جارة وان المصدرية مقدرة بعدها لانها لا تدخل الفعل
الا بعد بتقدير ان ليكون الفعل في قوة الاسم لكونه في تاويل المصدر كما في
قوله حتى يعلق ويستضيء فعل مضارع منصوب بها اى بان المصدرية وفاعله
الضمير المستكن فيه اى ليستضيء وهو عائد الى الولد بانواره متعلق بيستضيء
والضمير مجرور محلا لاضافة الانوار اليه راجع الى المختصر والمراد بانواره مسائل
اللطيفة ومباحثه الشريفة وفي هذا الكلام استعارة بالكناية لان المص
شبه المختصر بالمصباح في ازالة الظلم جمع ظلمة كالجمع والجمع والجمل اما الازالة
اى ازالة الظلمة في المصباح فظ واما الازالة في المختصر فلانه مزيل ظلمة
الجهل بالممارسة متعلق بمزيل والاشتغال به عطف تفسيري وهما في الحقيقة
من شر الظلمة ثم اثبت له ما هو من لوازم المصباح بقوله بانواره والتشبيه
المذكور اى تشبيه المص المختصر بالمصباح في ضميره استعارة مكنية وهذا
الاثبات استعارة تخييلية قوله قرينة لها اما مرفوع على انه خبر بعد خبر

اوصفة لتخييلية واما منصوب على الحالية ويستفىء اى يغتنم
معطوف على يستفىء والضمير المستتر عايد الى الولد بمغانم منصوب
على انه مفعول ليستضىء وهو بمعنى الغنايم جمع غنيمة واضافتها الى اثارها
اضافة العام الى الخاص اى مغانم من اثاره فيكون بمعنى من كخاتم فضة
لان المغانم المرادة ههنا هى الاثار الحاصلة من المختصر كما ان الخاتم
هو الفضة فيصح كون الاضافة بمعنى من لان خاصتها وهى كون
المضاف محمولا موجودة ههنا والمراد بها اى بتلك الاثار الحاصلة من
من المختصر المسائل الشريفة التى هى فوق كل مغنم والضمير البارز مجرور
المحل لاضافة الاثار اليه راجع الى المختصر وكرته فعل فاعل ومفعوله
وهو اى للمفعول البارز المتصل وهو عايد الى المختصر والجملة معطوفة على
جملة ترجمة ومعنى كرته طويته طيا وهو ضد النشر لان الثياب المفتولة
اذا انتشرت طويت على كر القصار فان المص شبه هذا المختصر بالثوب
المطوى وجعلته مشتملا منصوب على انه حال او مفعول ثان على حرف
جر خمسة مجرور بها متعلق بكسرت ابواب مجرورة لاضافة الخمسة اليها
وهو فى الاصل باب البيت قيل انما سمى ههنا به لانه لا يدخل فى مدلوله الا
بعد المجاوزة عنه كما لا يدخل فى البيت الا بعد المجاوزة عن بابه اصله
بوب بدليل ابواب الباب مرفوع على الابتداء الاول صفة الباب هو نقيض
الاخر اصله اوال على وزن على ان مهموز الاوسط قلبت الهمزة واوا و
ادغمت بدليل اول منك وجمع على اوايل واولى وقيل اصله وول على

على وزن فوعل فقلبت الواو الاولى همزة لتناسب قوة المتكلم فى الابتداء
ولم يجمع على اواول للاستثقال فى الصحاح اذا جعلت اول صفة
لم تصرف تقول لقيت عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول
لقيت عاما اولا ومعناه فى الاول من هذا العام وفى الثانى قبل هذا العام
وتانيثه الاولى وجمع الاول مثل الاخرى والاخر فى الاصطلاحات وهو
اتفاق جماعة على تخصيص شىء بشىء والجار مع المجرور فى محل الرفع على
انه خبر المبتداء النحوية صفة الاصطلاحات وانما لم تقل النحويات
موافقا للاصطلاحات لانها اى النحوية اسندت الى ضمير الجمع وهو
الاصطلاحات فى يجوز الوجهان كما مر غير مرة فان قيل النحوية ليست
بفعل اى فعل اصطلاحى ولا بمعناه مما يشتق من الفعل فاين الاسناد
قوله لانه متعلق لما يفهم من الكلام السابق اعنى الاستفهام الانكارى
اى الاسناد فيه لانه لا وجود الى الاسناد له الا فيها اى فى الفعل وفيما
فى معناه ولهذا استمعهم يقولون ان الخبر لابد وان يكون فعلا او معنى
فعل فعلى الاولين مثل قولنا زيد اخوك وعمرو غلامك بمعنى مواخيك
ومملوكك قلنا ان الياء والنحوية ياء النسبة فيكون فى معنى الفعل اذا
التقدير ح فى الاصطلاحات المنسوبة الى النحوية فالنحو اسم محض
كهاشم وبصرة فلا يصح الوصول به واذا نسب وقلت وهاشمى وبصرى
انخرط فى سلك الصفات حتى يقول برع الهندى الغلام على انه
فاعله فى قولك رجل هندى غلامه فلا اشكال فيه اى الاصطلاحات

بمعني المصطلاحات ولهذا اى لكونها بمعنى المصطلاحات جئت
الاصطلاحات اى جئت بصيغة الجمع الظاهر ان يقال جمع اى
الاصطلاحات وان كانت مصدرا لفظا والمصدر لايثنى ولايجمع
وهو اى ذكر المصدر وارادة اسم المفعول كثير كاللفظ بمعنى الملفوظ
وغيره كالقول بمعنى المقول والعطف بمعنى المعطوف والضرب بمعنى
المضروب ونحو ذلك وهى اى الاصطلاحات التى بمعنى المصطلحات
عبارة عن الالفاظ المتعددة كالكلمة وانواعها من الاسم والفعل
والحرف والكلام وانواعه اى انواع الكلام من الجمل الاربع الاسمية
والفعلية والشرطية والظرفية واعلم ان الاصل ان يكون الجملة
اثنتين اسمية وفعلية لان المركب المشتمل على المسند والمسند اليه
لايتأتى الامن اسمين اومن فعل واسم فان بدئت باسم تسمى
اسمية كزيد قائم وكذا اريد ابوه قائم الزيد ان عند الجمهور
خلافا لصاحب اللباب فان مثل هيهات الامر ومابعده من الجمل
الفعلية دون الاسمية وان بدئت بفعل تسمى فعلية كقام زيد و
هل قام زيد وزيدا ضربت ويا عبد الله لان التقدير ضربت زيدا
ضربته وادعو عبد الله وبه اخذ ابن الحاجب وصاحب اللب
وابن ملك لكن الزمخشرى وصاحب الكتاب الحقاها اعتبارين اخرين
وجعلاهما قسمين آخرين من الجملة وبيانه ان الجملة الفعلية ان تجرد
فعلها عن الشرط ولزوم الاضمار فهى قسم من اقسامها يسمونه

بذلك

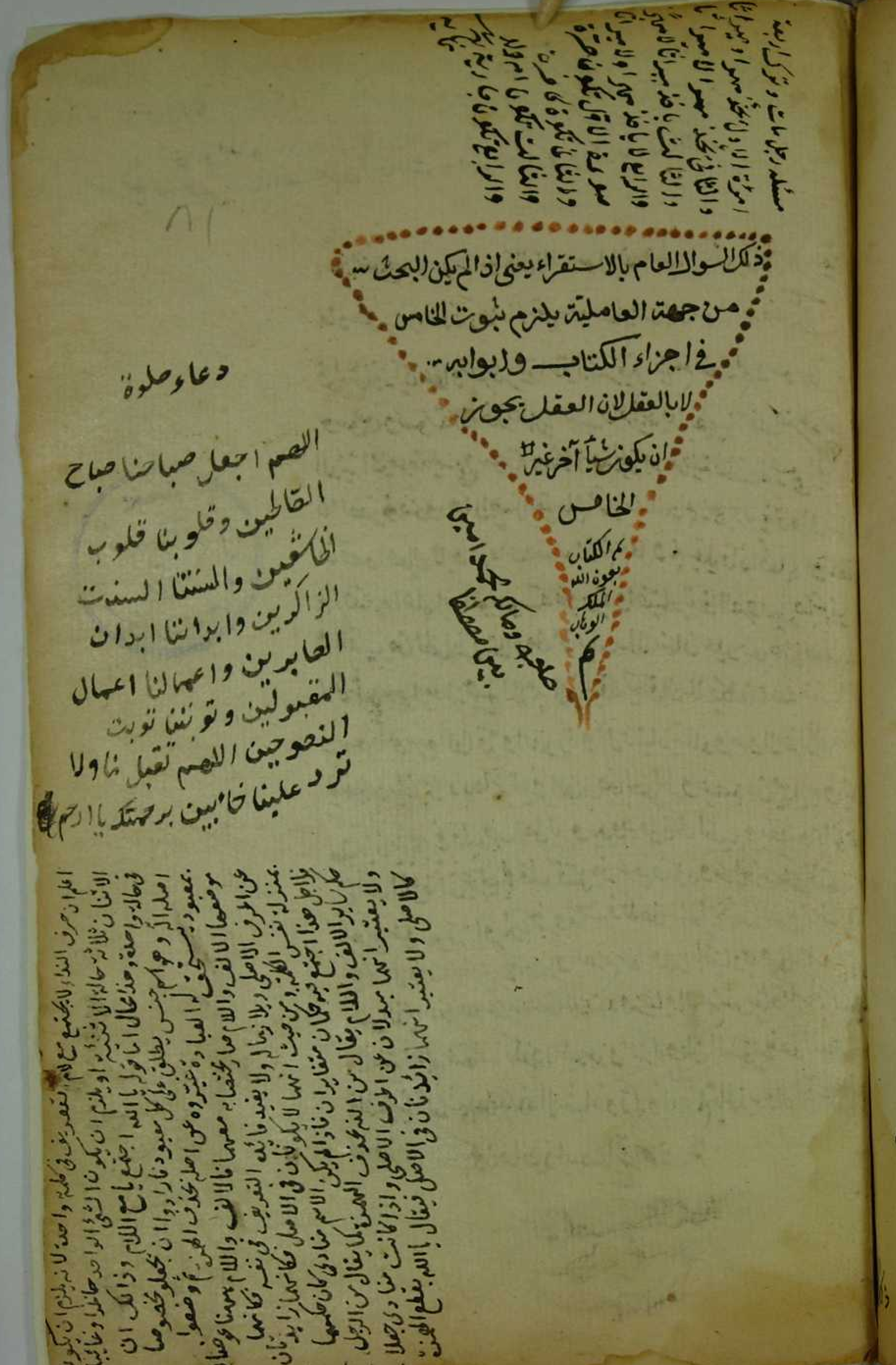
٧٩

بذلك الاسم الاصلى اعنى الفعلية والا فان تضمن الشرط معنى شرطية
سواء كانت مركبة من فعلين نحو ان يكرمني اكرمك اومن شرطيتين
نحو ان كلما متى زيد يكتب فهو يتحرك يده ومتى لم يكتب لم يتحرك
يده وان لزم الاضمار فتسمى تلك الجملة ظرفية سواء كان في ملفوظها
في الظرف او مقدرا فان الجار والمجرور تسمى ظرفا اصطلاحا كما
اشرنا اليه نحو ما في الدار زيد وما قدامك زيد هذا وقولنا في الشرطية
معنى قيدناه صاحب اللباب في شرح اللباب قال وقوله معنى اشارة
الى ان الشرطية لايجوز ان يكون جملة شرطية لفظا لانهم لايوالون بين
حرفي الشرط فاذا ارادوا ذلك ادخلوا كان واسندوه الى ضمير الشان.
وجعلوا الشرطية خبره فيكون الجملة فعلية لفظا او شرطية معنى
انتهى وقوله التى يتوقف صفة الالفاظ عليها اى على تلك الالفاظ
المتعددة المباحث الاتية فلهذا اى فلتوقف اى حث الاتية عليها
قدم المص هذا الباب الكاين في الاصطلاحات على ساير الابواب
هذا واردف اى عقبه بقوله الباب دفع اى مرفوع على الابتداء الثاني
مرفوع تقديرا صفة الباب في العوامل الجار والمجرور متعلق بمحذوف
لكونه مرفوع المحل على الخبرية للمبتداء اللفظية مجرورة على انها صفة
العوامل القياسية مجرورة صفتها ايضا اى كاللفظية بعد الصفة
وانما قدم هذا الباب على الباب الثالث لان العوامل المذكورة في
الباب الثاني قياسية وفي الباب الثالث سماعية والقياسية مطردة

مثلا قولنا الافعال اللازمة ترفع الاسم الواحد على الفاعلية والافعال
المتعدية ترفع اسما واحدا على الفاعلية وتنصب اسما آخر على المفعولية
فهذا يجري قياس مطرد ولو تركه قوله فهذا لكان اظهر في جميع الافعال
تلك اي انت هذا الحكم في كل فعل سواء سمع من العرب اولا والسماعية
غير مطردة مثلا قولنا ان الباء تجر قوله مثلا منصوب على المصدرية اي
امثل مثلا تجر على وزن تمر صفة مؤنث ولهما اي لفظ لم تجزم بضم الميم
سماعي خبر لقوله نحو لنا وقولنا منحصر فيما سمع من العرب صفة كاشفة
للسماعي وليس لك انه تجاوزت كما سمعته من العرب ولاشك ان المطرد
يستحق التقديم على غير المطرد ولان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى
الشاذ والنادر عن القياس الخارج عن الاصل كذا في الضوا قوله
النادر اي الساقط وقوله الخارج صفة بعد صفة للشاذ والمطرد
ليس كذلك فهو اولى بالتقديم فلذلك قدمه عليه ثم قال الباب الثالث
في العوامل اللفظية السماعية واعرابه كاعراب السابق لكن قدمه على الرابع
لشرفه لان اللفظية السماعية اقوى لانها تعرف بالحس البصري فيبحث
لان العوامل اللفظية هي الالفاظ التي هي اصوات مخصوصة وليست
بمحسوسة بل بالبصر بل بالسمع فلو قال تعرف بحس السمع والقلب معا لكان
اولى والمعنوية تعرف بالقلب فقط لانه اي العامل المعنوي اما الابتداء
الرافع للمبتداء والخبر او وقوع المضارع موقع جنس الاسم او الرافع
للمضارع او كون الصفة بمرفوع او منصوب او مجرور العامل في الصفة

في الصفة عند الاخفش على ما يجيء في آخر الكتاب في الباب الرابع
ولاشك ان كل واحد منهما معنى عقلي لا يعرف الا بالقلب ولاشك
في مزية ما يعرف بالشيئين على ما يعرف بالشيء الواحد
المزية بمعنى الفضيلة فعليه لها في الاساس ثمر بية عليها تفضلت وجمعها
المزايا ثم قدم المص الباب الرابع في العوامل المعنوية على الباب
الخامس في فصول من العربية لان المراد من علم النحو معرفة العامل
والمعمول فالبحث في الرابع من العوامل وان كانت معنوية بخلاف
الخامس فان البحث فيه من التعريف والتنكير والتذكير والتانيث
وغيرها من متممات الفن وليست بمقصودة من هذا الفن وان كانت
مقصودة في هذا الفن والفرق بين المقصود ومن هذا الفن وبين
المقصود في هذا الفن ظ حيث يشتمل الثاني المقصود الاصلي وغيره
بخلاف الاول والمقصود من هذا الفن مقدم على المقصود في هذا الفن
فلهذا قدم الرابع على الخامس وافراد الصفات في الابواب في قوله
من العوامل اللفظية حيث قال اللفظية ولم يقل اللفظيات بالجمع وغيره
من ان موصوفها جمع وهو العوامل يعلم بما ذكرنا في الكتب المطبوطة
اي في قوله في مختصراته المنطبوطة ولعل المطبوطة وقعت تصحيفا
من المبسوطة لكن لابد هنا ان نذكر وجه الحصر اي حصر ابواب
الكتاب في الخمسة بان يقال المبحوث عنه في هذا الكتاب لا يخلو من ان يكون
موقوفا عليه للمباحث الآتية اولا فالاول هو الاول وان كان الثاني

وهو مالم يتوقف حصول المباحث الآتية فلا يخلو اما من ان يكون البحث فيه
من جهة العاملية اولا فان كان الاول فلا يخلو من ان يكون العامل فيه
قياسيا او سماعيا او معنويا فالاول اى مايكون العامل فيه قياسيا
هو الباب الثانى والثانى اى مايكون العامل فيه سماعيا هو الباب الثالث
والثالث اى مايكون العامل فيه معنويا هو الباب الرابع وان كان الثانى اى
وهو ان يكون البحث لا من جهة العاملية فهو الباب الخامس فان قيل لا يلزم
من عدم كون البحث من جهة العاملية ان يكون هو الباب الخامس الذى
فى فصول من العربية فلم لا يجوز ان يكون شيئا آخر لم يكن فيه تلك
الفصول قلنا اعلم اولا ان الحصر اى الحكم بالانحصار اما عقلى اى مردد
بين النفى والاثبات بجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومه بالانحصار
واما استقرائى لا يكون كذلك بل يستند الى التتبع والاستقراء هذا
هو المشهور بين الجمهور لكن قد اعتبر بعضهم ههنا قسما آخر
يسمى حصرا جعليا وبيانه اى ان ذكر الاستقراء اما ان يتعلق
بجعل جاعل اى يكون المقسوم مما جعله جاعل على تعداد تلك
الاقسام كالمصباح المجعول على الابواب الخمسة
او لا يتعلق بجعل جاعل فان لم يتعلق به فهو قسم منه
يسمونه بذلك الاسم فسموه بالحصر الجعلى اذا عرفت هذا
فنقول هذا السوال عام الورود فى كل حصر جعلى لا عقلى
لان بديهة العقل كافية لا ينطرق اليه شبهة لكن يندفع السوال



قال النبي عليه السلام من قطع الثوب يوم الاحد اصاب الغم ولم يكن مباركا ومن قطع يوم الاثنين يكون مباركا ومن قطع
يوم الثلث سرق السارق او يغرقه الماء او تحرقه النار ومن قطع يوم الاربع يرزقه الله تعالى بغير تعب
ولم يكون العيش في الرخاء ومن قطع يوم الجمعة يطول عمره ويزاد دولته ومن قطع يوم السبت يكون
مريضا ما دام ذالك الثوب في بدنه الا ان يبيعه او يهبه صدق رسول الله وصدق حبيب الله
من قطع يوم الخميس يرزق الله العلم في ذلك الثوب ويكون مباركا ومكرما عند الناس

من الصحاح عن ابي هريرة رض قال قال رسول الله صلعم ان الله تجاوز عن امتي
ما وسوست به صدورها ما لم تعمل به او تتكلم صدق رسول الله مصابيح

قوله تجاوز اي عفا وغفر عن امتي احتراز عن غير امته عم من الامم وسوس
يوسوس وسوسة اذا خطر في القلب خاطر قبيح فما يظهر بالقلب من الخواطر
الدنية المذمومة يسمى وسوسة وما كان من الخواطر المرضية الحسنة يسمى الهاما
ما الخيرة صدورها لا حرج لامتي ما لم تحمل ما للدوام يعني جري في خاطر الانسان
من قصد المعاصي لا يواخذه الله تعالى به ان لم يفعل ولم يتكلم فاذا فعله او تلفظ
به اخذه به اعلم ان الوسوسة ضرورية واختيارية فالضروري ما يجري
في القلب من الخواطر ابتداء من ان يقدر الانسان على دفعه فهذا معفو عن
امة محمد عم وعن جميع الامم لان الله تعالى قال لا يكلف الله نفسا الا
وسعها الوسع الطاقة والقدرة والاختيارية الدوام والاقرار على ما يجري
في الخاطر بان يرد ما يجري في القلب من الخواطر ويقصد ان يعمل به ويتلذذ
منه بان يجري في قلبه حب امراته ويدوم على ذلك الحب ويقصده الوصول
الى تلك المراة ان يجري في قلبه قتل من يحرم قتله ويعزم على قتله او
يعزم على سرقة او شرب خمر وما اشبه ذلك من المعاصي فهذا النوع اختياري
لان الاقرار عاما يجري في الخاطر والعزم على العمل به باختياره وهذا النوع
هو الذي عفا الله عنه من هذه الامة دون سائر الامم تشريفا وتكرما لنبيها
وامته اعلم اعتقاد الكفر والبدعة والشرك وظن السوء في حق المسلمين
فان ظهر في قلبه شيء من هذه الاشياء وتركه وندم عليه لم يؤاخذ به وان اقر على شيء
من هذه الاشياء يكون ماخوذا به مفاتيح عت

